

Distr.: General
14 February 2023
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون
البند 156 من جدول الأعمال
تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في
جمهورية الكونغو الديمقراطية

ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو
الديمقراطية للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

6	أولا - الولاية والنتائج المقررة
6	ألف - لمحة عامة
7	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
19	جيم - التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة
20	دال - الشركاء، والتنسيق مع الأفرقة القطرية، والبعثات المتكاملة
22	هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج
66	ثانيا - الموارد المالية
66	ألف - لمحة عامة
67	باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية
68	جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة



68	عوامل الشغور	-	دال
69	المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي	-	هاء
70	التدريب	-	واو
71	السفر في مهام رسمية لأغراض غير متعلقة بالتدريب	-	زاي
72	نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	-	حاء
73	خدمات كشف الألغام وإزالتها	-	طاء
74	الأنشطة البرنامجية الأخرى	-	ياء
78	المشاريع السريعة الأثر	-	كاف
79	تحليل الفروق	-	ثالثا
85	الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها	-	رابعا
86	موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبتة في قراراتها 247/76 و 284/76، بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية	-	خامسا
86	الجمعية العامة	-	ألف
93	اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	-	باء
				المرفقات
98	التعاريف	-	الأول
100	المخططات التنظيمية	-	الثاني
105	معلومات عن المخصصات المالية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وعن أنشطتها	-	الثالث
111		-	خريطة

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024، التي تبلغ 1 078 212 400 دولار. وتعكس هذه الميزانية المقترحة البالغة 1 078 212 400 دولار زيادة بمقدار 47 942 500 دولار، أو بنسبة 4,7 في المائة، مقارنة بالاعتماد البالغ 1 030 269 900 دولار للفترة 2023/2022.

وخلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024، ستواصل البعثة تنفيذ ولايتها المتمثلة في حماية المدنيين وستواصل تعزيز تعاونها مع قوات الأمن الكونغولية في امتثال صارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها، كما ستواصل تعزيز آليات التنسيق وتبادل المعلومات مع قوات الأمن الكونغولية والقوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا. وسترصد البعثة عن كثب تطور الحالة السياسية - الأمنية في المناطق التي تشهد توترات سياسية مع اقتراب البلد من موعد الانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2023، وستدعم الجهود الرامية إلى نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم من خلال البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار. وستواصل البعثة جهود الدعوة إلى إيجاد حلول سياسية، وستواصل دعم العمليتين الإقليميتين الجاريتين، وهما مبادرتا نيروبي ولواندا، لتهيئة مناخ تسوده الثقة بين دول المنطقة وتهيئة الظروف للحوار والمشاورة السياسية سعياً إلى معالجة النزاعات الدائرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستجدد التركيز على إصلاح قطاع الأمن للتجديد بتولي زمام هذه العملية على الصعيد الوطني، وتعزيز وتيسير الإصلاحات في قطاعات الجيش والشرطة والعدالة والسجون لتعزيز المساءلة والتصدي بفعالية للإفلات من العقاب.

وتغطي الميزانية المقترحة تكاليف نشر 660 من المراقبين العسكريين وضباط الأركان، و 13 500 من أفراد الوحدات العسكرية، و 591 من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و 1 410 من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، و 675 من الموظفين الدوليين (بما يشمل 5 وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة)، و 211 من الموظفين الفنيين الوطنيين (بما يشمل 11 وظيفة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة)، و 1 454 من موظفي فئة الخدمات العامة (بما يشمل 46 وظيفة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة)، و 324 من متطوعي الأمم المتحدة، و 90 من الأفراد المقدمين من الحكومات.

وقد رُبط مجموع الاحتياجات من الموارد اللازمة للبعثة في الفترة المالية من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 بالهدف المحدد للبعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، مصنفة حسب العنصر (حماية المدنيين؛ وتقديم الدعم لتحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وللإصلاحات الأساسية في مجالي الحوكمة والأمن؛ والدعم). وقد نُسبت الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الأفراد، إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي والإدارة، التي يمكن أن تُنسب إلى البعثة ككل.

وُبطت شروح الفروق في مستويات الموارد، البشرية منها والمالية، حسب الاقتضاء، بنواتج محددة قررتها البعثة.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه)

الفئة	النفقات الاعتمادات				الفرق
	تقديرات التكاليف (2022/2021)	تقديرات التكاليف (2023/2022)	المبلغ (2024/2023)	النسبة المئوية	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	496 937,2	510 727,8	538 643,3	27 915,5	5,5
الأفراد المدنيين	260 238,0	268 766,8	258 229,4	(10 537,4)	(3,9)
التكاليف التشغيلية	261 681,2	250 775,3	281 339,7	30 564,4	12,2
إجمالي الاحتياجات	1 018 856,4	1 030 269,9	1 078 212,4	47 942,5	4,7
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	26 798,9	27 225,2	27 329,1	103,9	0,4
صافي الاحتياجات	992 057,5	1 003 044,7	1 050 883,3	47 838,6	4,8
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	1 018 856,4	1 030 269,9	1 078 212,4	47 942,5	4,7

الموارد البشرية⁽¹⁾

التوجيه التنفيذي والإدارة	البنية الوظيفية											
	المراقبون العسكريون	الوحدات العسكرية	الأمم المتحدة	الشرطة	وحدات الشرطة	الموظفون الدوليون	الموظفون الفنيون الوطنيون	الموظفون المدنيون	الوظائف الأمامية المقدمون من الحكومات	متطوعو الأفراد		
المعتمد للفترة 2023/2022	–	–	–	–	–	90	22	45	1	25	–	183
المقترح للفترة 2024/2023	–	–	–	–	–	88	24	45	2	26	–	185
العناصر												
حماية المدنيين												
المعتمد للفترة 2023/2022	660	13 140	–	–	70	47	180	–	–	35	–	14 132
المقترح للفترة 2024/2023	660	13 500	–	–	67	48	180	–	–	34	–	14 489
تقديم الدعم لتحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وللإصلاحات الأساسية في مجال الحوكمة والأمن												
المعتمد للفترة 2023/2022	–	–	591	1 410	75	29	120	60	18	90	–	2 393
المقترح للفترة 2024/2023	–	–	591	1 410	73	32	119	60	20	90	–	2 395
الدعم												
المعتمد للفترة 2023/2022	–	–	–	–	452	92	1 062	–	–	244	–	1 850
المقترح للفترة 2024/2023	–	–	–	–	442	96	1 064	–	–	244	–	1 846

المجموع	المراقبون العسكريون	الوحدات العسكرية المتحدة	شرطة الأمم المتحدة	الموظفون المشكّلة الدوليون	الموظفون الفنيون الوطنيون	الموظفون المدنيون من فئة الوظائف العامة المؤقتة ^(ب)	الوظائف الأمم المتحدة ^(ج)	متطوعو الأفراد المقدمون من الحكومات	المجموع		
المعتمد للفترة 2023/2022	660	13 140	591	1 410	687	190	1 407	61	322	90	18 558
المقترح للفترة 2024/2023	660	13 500	591	1 410	670	200	1 408	62	324	90	18 915
صافي التغير	-	360	-	-	(17)	10	1	1	2	-	357

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.

(ب) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

(ج) يشمل متطوعي الأمم المتحدة الدوليين والوطنيين.

ويرد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوبة من الجمعية العامة اتخاذهما.

أولا - الولاية والنتائج المقررة

ألف - لمحة عامة

- 1 - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب قراره 1925 (2010). ومدد المجلس ولاية البعثة حتى 20 كانون الأول/ديسمبر 2023 بموجب قراره 2666 (2022).
- 2 - والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن على تحقيق الهدف العام المتمثل في النهوض بالسلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- 3 - وفي إطار هذا الهدف العام، ستسهم البعثة، خلال فترة الميزانية، في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة عبر تنفيذ نواتج رئيسية متصلة بها، ويأتي بيانها في الأطر الواردة أدناه. وقد صُنفت الأطر حسب العناصر المستمدة من ولاية البعثة (حماية المدنيين؛ وتقديم الدعم لتحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وللإصلاحات الأساسية في مجالي الحوكمة والأمن؛ والدعم).
- 4 - وسيُفضي تحقيق الإنجازات المتوقعة إلى بلوغ الهدف الذي يتوخاه مجلس الأمن ضمن الفترة الزمنية المحددة للبعثة، وتقيس مؤشرات الإنجاز مدى التقدم المحرز في تحقيق تلك الإنجازات خلال فترة الميزانية. وقد نُسبت الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الأفراد، إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي والإدارة للبعثة، التي يمكن أن تُنسب إلى البعثة ككل. ويرد شرح الفروق في عدد الأفراد، مقارنة بميزانية الفترة 2023/2022، في إطار كل عنصر على حدة.
- 5 - وبهدف ضمان التفاعل السياسي المستمر مع الحكومة، ستبقي البعثة على مقرها في كينشاسا، حيث سيستمر تمركز معظم أفراد قيادتها العليا. وستحتفظ البعثة بمكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون الحماية والعمليات في غوما وأربعة مكاتب ميدانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي بيني وبوكافو وبونيا وغوما. وستحتفظ البعثة أيضاً بالقدرة اللازمة لرصد الحالة في منطقة كاساي ومقاطعة تنجانيقا.
- 6 - وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، ترأس رئيس الوزراء ساما لوكوندي اجتماعاً مع البعثة وأعضاء من الحكومة لمتابعة طلب رئيس الدولة، الذي أعلن في آب/أغسطس 2022، بأن يعاد تقييم الخطة الانتقالية المشتركة، وتقرر في الاجتماع مواصلة المشاورات من خلال فريق عامل مشترك. وأقر مجلس الأمن، في قراره 2666 (2022)، بدعوة السلطات الكونغولية إلى استعراض الخطة الانتقالية المشتركة (S/2021/807، المرفق) التي وضعتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة، والتي اتفق الطرفان فيها على 18 نقطة مرجعية وعلى المؤشرات المرتبطة بها لتهيئة الظروف اللازمة لانسحاب البعثة على نحو تدريجي ومتسم بالمسؤولية ومستند إلى الظروف دون تعريض المكاسب المتحققة على صعيدي الأمن وبناء السلام للخطر.
- 7 - وتماشياً مع الخطة الانتقالية المشتركة، ستظل منطقة عمليات البعثة التي تتفد دعماً لحماية المدنيين مقتصرة على ثلاث مقاطعات، وهي إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، مع الاحتفاظ بقدرة على التدخل في أماكن أخرى في حالة حدوث تدهور كبير في الحالة، من خلال نهج شامل وبالتشاور مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية. وستحتفظ البعثة بقدرة تمكنها من رصد الحالة السياسية وانتهاكات

حقوق الإنسان في أماكن أخرى. وفي المناطق التي انسحبت منها البعثة، زادت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من وجودها بُغية تنفيذ البرامج باستخدام النهج الترابطي الثلاثي دعماً لخطة الحكومة الرامية إلى بسط سلطة الدولة وتوطيدها. وستواصل البعثة أيضاً دعم تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار، بما في ذلك على صعيد المقاطعات؛ وجهود تحقيق الاستقرار؛ وتعزيز مؤسسات الدولة، مع التركيز بشكل أساسي على الإصلاحات الرئيسية في قطاعي الحوكمة والأمن؛ والنظم الوطنية للعدالة والمؤسسات الإصلاحية، بما في ذلك من خلال البرمجة المشتركة؛ كما ستواصل المساهمة في استدامة ثمار السلام بعد أن تتسحب من البلد.

8 - ويُقترح نشر 180 فرداً إضافياً من أفراد وحدات الشرطة المشكلة خلال الفترة 2024/2023 في سياق الهجمات المتكررة على أفراد البعثة وأصولها ومبانيها. فوحدات الشرطة المشكلة تؤدي دوراً حيوياً في تأمين أفراد الأمم المتحدة ومنشأتها؛ وتقدم الدعم العملي للشرطة الوطنية الكونغولية في الاستجابة لتحديات النظام العام، من خلال تسيير الدوريات، بما في ذلك الدوريات المشتركة، ودعم قدرة الشرطة الوطنية فيما يتصل بالخفارة المجتمعية. وسيشمل الأفراد الإضافيون 45 شخصاً يتم نشرهم في غوما، و 45 في بونيا، و 50 في بيني، و 40 في بوكافو.

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

9 - على الرغم من الانتقال السلمي للسلطة في أعقاب انتخابات عام 2018 وتشكيل ائتلاف حاكم جديد في عام 2021، لا يزال العديد من التحديات السياسية والأمنية يهدد التقدم المحرز نحو تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي بيئة اقتصادية عالمية مليئة بالتحديات، بما في ذلك التضخم ونقص الوقود، أدى تشكّل المواقف السياسية قبل انتخابات عام 2023، والمناقشات بشأن الإصلاحات الانتخابية، والتعامل مع حالة انعدام الأمن إلى تصعيد التوترات داخل الحكومة والطبقة السياسية بصفة أعمّ ومع المجتمع المدني. وعلى الرغم من استمرار فرض حالة الحصار في إيتوري وكيفو الشمالية منذ أيار/مايو 2021، وشن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية عمليات عسكرية مشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 ضد القوات الديمقراطية المتحالفة، فضلاً عن العمليات العسكرية المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع البوروندية ضد الجماعات المسلحة في كيفو الجنوبية، لا يزال انعدام الأمن مستمراً في المقاطعات الشرقية. وفي الوقت نفسه، أدت عودة ظهور حركة 23 مارس في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى تفاقم انعدام الأمن والتوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، إلى جانب تأجيج خطاب الكراهية القائم على أساس عرقي. وإزاء هذه الخلفية، شهد الخطاب المعادي للبعثة ارتفاعاً مطّرداً واندلعت مظاهرات عنيفة استهدفت قواعد البعثة وأفرادها في تموز/يوليه 2022.

10 - وما فتئت الحكومة تنفذ إصلاحات لضمان بقاء جمهورية الكونغو الديمقراطية على المسار المؤدي إلى تحقيق الاستقرار، وللتحضير لانتخابات عام 2023. وشملت هذه الإصلاحات اعتماد الجمعية الوطنية لخطة عمل الحكومة التي تربط الجهود اللازمة لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني في البلد بالنقاط المرجعية للخطة الانتقالية المشتركة المتفق عليها بين الحكومة والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في أيلول/سبتمبر 2021، كما شملت اعتماد إطار قانوني منقح لانتخابات عام 2023. وسيظل من الأمور التي تتطلب اهتمام منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المبادرات الحكومية الهامة التي ترمي إلى حماية

المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة وتفعيل برنامج نزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار، وكذلك الالتزام بتنظيم انتخابات وطنية ومحلية في عام 2023 على أساس سجل انتخابي مستكمل.

11 - وستستمر البعثة، ضمن إطار مساعيها الحميدة، في التواصل مع الرئيس والجهات صاحبة المصلحة على الصعيد السياسي والانتخابي، لتعزيز مشاركة النساء والشباب ودعم استئناف الحوار السياسي بين القيادات المجتمعية والحكومة لمعالجة التوترات القبلية وانعدام الأمن في سياق حالة الحصار. وستواصل البعثة أيضا دعم جهود تحقيق الاستقرار من خلال تعزيز مؤسسات الدولة ومكافحة خطاب الكراهية.

12 - وعقب إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من 21 آذار/مارس إلى 5 نيسان/أبريل 2022، وافق منسق المساعدة الانتخابية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، في 2 حزيران/يونيه 2022، على تقديم المساعدة الانتخابية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجري وضع مشروع مطلق شامل يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغرض قيادة أنشطة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية، مع التركيز على بناء القدرات المؤسسية. ووفقا للقرار 2666 (2022)، أُنذرت للبعثة بتقديم الدعم للعملية الانتخابية لعام 2023 في المقاطعات الثلاث التي لا تزال البعثة منتشرة فيها، بما في ذلك تقديم الدعم اللوجستي المحدود على النحو الذي طلبته السلطات الكونغولية رسميا في 19 كانون الأول/ديسمبر 2022.

13 - وعلى نحو ما أبرزته مبادرة الأمين العام المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، ستواصل البعثة الدعوة إلى إيجاد حلول سياسية لتسوية النزاعات القائمة، مع إيلاء العناية الواجبة لأولوية العمل السياسي؛ والدعوة إلى تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار. وستستمر البعثة في التواصل البناء مع الحكومة لتنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة ومتابعة عملية انتقالية مستندة إلى الظروف السائدة، بسبل منها إجراء حوار استراتيجي وتقييمات مشتركة مستمرة للحالة والظروف المتغيرة على الأرض، مع التركيز على تولي جمهورية الكونغو الديمقراطية زمام العملية. وستواصل البعثة أيضا، في إطار عملها السياسي، جهودها الرامية إلى زيادة الوعي بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والتواصل مع القيادات النسائية لاستكشاف فرص الدعوة المشتركة لتعزيز المشاركة المجدية للمرأة في العمليات السياسية والانتخابية. وستعمل البعثة أيضا مع محاورين وطنيين لإشراك الشباب الكونغولي في النهوض بالخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال إشراكهم في مختلف المنابر والمنديات دعما للسلام والأمن وللخطة الانتقالية.

14 - وفي السنوات القليلة الماضية، سعت جمهورية الكونغو الديمقراطية بنشاط إلى التواصل على الصعيد الإقليمي، حيث انضمت إلى جماعة شرق أفريقيا وترأست كلا من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الفترة 2022/2023، بعد أن ترأست الاتحاد الأفريقي في الفترة 2021/2022. وعلاوة على ذلك، شجعت جمهورية الكونغو الديمقراطية المبادرتين الإقليميتين الراميتين إلى معالجة النزاع في المقاطعات المتأثرة بالنزاع، وهي عملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا وييسرها الرئيس الكيني السابق، أوهورو كينياتا، وهدفها التصدي لخطر الجماعات المسلحة؛ وعملية لواندا، التي يقودها الوسيط المكلف من الاتحاد الأفريقي، الرئيس الأنغولي جواو لورينسو، بصفته رئيسا للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بغرض نزع فتيل التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

وتتطلب كلتا المبادرتين دعماً متكاملاً، يشمل المساعي الحميدة للبعثة، ودعمها الاستشاري والتقني واللوجستي، فضلاً عن الاستراتيجيات المنسقة وتبادل المعلومات مع المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وقد بدأت البعثة في تقديم الدعم للمشاورات بين الحكومة والجماعات المسلحة الكونغولية في إطار عملية نيروبي في عام 2022، وبات المنسق الوطني من ثم يلتزم منها مزيداً من الدعم، حسب الاقتضاء. وأسفرت عملية نيروبي أيضاً عن نشر قوة إقليمية تابعة لجماعة شرق أفريقيا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتماشياً مع قرار مجلس الأمن 2666 (2022)، ستسعى البعثة جاهدة لضمان التنسيق الوثيق وتبادل المعلومات مع جميع القوات المنتشرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لتفادي تضارب العمليات وضمان التنفيذ الفعال لولايتها المتمثلة في حماية المدنيين. وعلى الرغم من تزايد تعقيد البيئة العملية، ستواصل البعثة رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، بما في ذلك الانتهاكات التي ترتكبها القوات المسلحة الأجنبية الناشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستواصل البعثة أيضاً منع تصاعد خطاب الكراهية والتوترات القبلية والتخفيف من حدتها.

15 - وأصبحت المناطق المتضررة من النزاع المسلح التي تتطلب وجود حفظة سلام تقتصر حالياً على ثلاث مقاطعات هي إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وتُعزى التهديدات الأمنية المستمرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة إلى محدودية سلطة الدولة، بالاقتران مع وجود العديد من الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية وانتشارها وما تقوم به من أنشطة، وكذلك إلى العنف القبلي والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وفي حين أن أكثر من ثلثي البلد يُعتبر مستقراً، فإن البعثة ستترصد عن كثب تطور الحالة السياسية - الأمنية في المناطق التي تتسم بتوترات سياسية مع اقتراب البلد من موعد الانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2023، وستدعم الجهود الرامية إلى نزع سلاح المقاتلين السابقين وشركائهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم من خلال البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار.

16 - وفي إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، ما زالت الحالة الأمنية شديدة التقلب ومليئة بالتحديات. ففي كيفو الشمالية وإيتوري، يُتوقع أن تظل القوات الديمقراطية المتحالفة تشكل مصدر تهديد رئيسي للسكان المدنيين، على الرغم من حالة الحصار التي أعلنها الرئيس فيليكس - أنطوان تشيسيكيد في أيار/مايو 2021 والعمليات الجارية المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية ضد القوات الديمقراطية المتحالفة. وفي إيتوري، يُتوقع أن تواصل عدة فصائل من الجماعات المسلحة الكونغولية، بما في ذلك تعاونية تنمية الكونغو، صراعها العنيف من أجل السيطرة على الأراضي والموارد ومحاور الطرق. ولا يزال انتشار العنف يهدد محاور الطرق الرئيسية وكذلك مدينة بونيا، مما يعوق حرية التنقل وممارسة الأنشطة الاقتصادية. وفي منطقة بُتي نور في كيفو الشمالية، يُتوقع أن تظل الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية، التي ينشط بعضها في إطار تحالفات، تشكل مصدر تهديد للمدنيين وأن تشتبك مع قوات الأمن. وفي كيفو الجنوبية، يمثل النزاع الدائر بين تحالفات الجماعات المسلحة المتخاصمة تحدياً كبيراً لقوات الأمن ويُرجح أن يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً، مما قد يتسبب في مزيد من التشريد والإصابات بين المدنيين.

17 - ووفقاً للقرار 2612 (2021)، انسحبت البعثة من تنجانيقا في حزيران/يونيه 2022 ويُتوقع أن تغلق قاعدة العمليات المتبقية في شمال تنجانيقا بحلول حزيران/يونيه 2023. وستواصل القدرة المتبقية التابعة للبعثة في كالمي العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الوطنية من أجل تنفيذ الخطة الانتقالية

على صعيد المقاطعات وكفالة أن تقوم سلطات المقاطعة وغيرها من الجهات المحلية صاحبة المصلحة بجني وإدامة مكاسب بناء السلام. وستشارك البعثة في الدعوة إلى تعزيز مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، وستدعم بنشاط تنفيذ النهج الترابطي الثلاثي في المقاطعة.

18 - ولا تزال حالة حقوق الإنسان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مصدر قلق. فقد تصاعدت حدة العنف القبلي الناجم عن النزاعات على الأراضي والنزاعات العرقية، وحادثة المنازعات المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية التي يغذيها خطاب الكراهية والتحريض على العداء. وفي الأشهر الثمانية الأولى من عام 2022، وثق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان 277 4 من انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء البلد. وقد ارتكب معظم هذه الانتهاكات (3 626 انتهاكا) في المقاطعات المتضررة من النزاع. ولا تزال الجماعات المسلحة هي الجهات الرئيسية المرتكبة للانتهاكات، حيث يُنسب إليها 2 563 انتهاكا، أو 60 في المائة من المجموع. وكانت العناصر التابعة للدولة مسؤولة عن باقي الانتهاكات، حيث ارتكبتها بشكل رئيسي أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (809 انتهاكات، أو 19 في المائة)، وأفراد الشرطة الوطنية الكونغولية (652 انتهاكا، أو 15 في المائة). ووثق المكتب أيضا انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء العمليات العسكرية في المقاطعات الواقعة تحت حالة حصار. وأخذاً في الاعتبار الارتفاع السائد في مستويات انتهاكات حقوق الإنسان، ستواصل البعثة رصد حالة حقوق الإنسان، بسبل منها الانتشار المؤقت في المناطق النائية والمناطق التي لم يعد للبعثة وجود دائم فيها. وفي السياق الانتخابي، سيجري المكتب تحليلات لتهديدات العنف السياسي، وسيقدم منع خطاب الكراهية، والإنذار المبكر، والاستجابة السريعة ضمن إطار الدورة الانتخابية.

19 - ولا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه أزمة إنسانية متعددة المستويات تفاقت بسبب تزامن انتشار الأوبئة مع تصاعد النزاع في الجزء الشرقي من البلد، مما تسبب في احتياج 27 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. وأصبح الحفاظ على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى هذه المناطق أمراً متزايد الصعوبة بسبب العمليات المستمرة التي تفرضها حالة الحصار وسط عودة ظهور حركة 23 مارس وازدياد نشاط الجماعات المسلحة، مما وُد زيادة في تشريد السكان.

20 - وستواصل شرطة الأمم المتحدة دعم الحكومة في تعزيز سيادة القانون وقدرات الشرطة الوطنية الكونغولية، ولا سيما في المقاطعات الشرقية. وفي هذا الصدد، ستعجل البعثة بالإصلاحات المؤسسية في سياق انتقالي، وستقدم الدعم الاستراتيجي والتقني والتشغيلي لتشجيع إجراء إصلاح شامل للشرطة وتوطيد ما تحقق من مكاسب حتى الآن. وستواصل البعثة دعم المبادرات المحكمة عن طريق العمل مع أجهزة الأمن الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل تحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة بطريقة مستدامة. وستقدم شرطة الأمم المتحدة المشورة والمساعدة للشرطة الوطنية الكونغولية بغرض منع النزاعات القبلية والتخفيف من حدتها وحلها من خلال إشراك المجتمع المحلي في مبادرات الأمن وتسوية النزاعات المحلية وتعزيز العدالة والمصالحة، وخصوصاً في المناطق التي تم تطهيرها من الجماعات المسلحة. ومن أجل استعادة الثقة والاطمئنان بين الشرطة المحلية والسكان، ستواصل البعثة الدعوة إلى تحقيق المساءلة داخل الشرطة والالتزام بسيادة القانون. ولتعزيز بيئة حمائية، ستواصل شرطة الأمم المتحدة تنفيذ الاستراتيجية التشغيلية المتكاملة المتصلة بمكافحة انعدام الأمن، مع الامتثال الصارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها. وستواصل وحدات الشرطة المشكلة أداء ثلاث مهام رئيسية، هي: حماية المدنيين، وحماية أفراد الأمم المتحدة ومنشأتها، ودعم

بناء قدرات الشرطة الوطنية، مع التركيز على الاستراتيجيات التي يقودها المدنيون لضمان استدامة محطات الإنجاز المتعلقة بالعمل الشرطي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

21 - وستواصل القوة دعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتنفيذ عمليات مشتركة معها، وستسعى إلى تعزيز قدرات هذه القوات من خلال تقديم تدريب متخصص ودعم لوجستي وعملياتي، في امتثال صارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وسيشمل هذا الدعم إجراء الجنود الجرحى، وتنسيق نشر وحدات لحماية المدنيين، وشنّ عمليات هجومية ضد الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية. وسيسهم الدعم الذي تقدمه البعثة في إكساب كل من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية القدرة على بسط السيطرة على المناطق التي استردت من الجماعات المسلحة. وستعزز القوة قدرتها على رصد العمليات، بما في ذلك العمليات الانفرادية والمشاركة، وعلى التعامل مع التهديدات المتصلة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وتماشيا مع الإطار الاستراتيجي وخطة العمل المتعلقين بالمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، ستواصل البعثة تقديم المساعدة الطبية والجراحية للعمليات الجارية دعما للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

22 - وقد أحرزت البعثة تقدما كبيرا في تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء. وحتى الآن، وضعت البعثة خطة حُدِّدت فيها الأولويات على صعيد البعثة ككل لإنجاز الولاية بما يتسق مع أطر الميزنة القائمة على النتائج للمساعدة في تعزيز رصد أداء تنفيذ ولاية البعثة. ومنذ وضع الخطة الانتقالية المشتركة، في عام 2021، أُدرجت ضمن النظام النقاط المرجعية للعملية الانتقالية والمؤشرات ذات الصلة، بهدف استخدام هذا النظام لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة. وتعمل لوحات المتابعة الخاصة بالنظام بكامل طاقتها، ويُسترشد بها بانتظام في عمليات تقييم الأثر دعما للإبلاغ القائم على البيانات والأدلة، بما في ذلك التقارير الفصلية للأمين العام، ودعما لاتخاذ القرارات على مستوى القيادة. وستواصل البعثة استخدام تطبيق الإدارة الاستراتيجية في نظام أوموجا لرصد الأداء، بما في ذلك تتبع تنفيذ أنشطتها البرنامجية، ولتوثيق تنفيذ الولاية وإطلاع الدول الأعضاء بشكل أفضل على كيفية مساهمة البعثة في إحداث التغيير على مر الزمن. وسيستخدم التطبيق أيضا في توفير معلومات لإثراء تقارير الأمين العام المقدمّة إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن.

23 - وتماشيا مع الولاية الحالية للبعثة، ستظل الأولويات الاستراتيجية للبعثة في الفترة 2024/2023 تتمثل في دعم ما يلي: (أ) حماية المدنيين؛ (ب) تقديم الدعم لتحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وللإصلاحات الأساسية في مجالى الحوكمة والأمن.

العنصر 1: حماية المدنيين

24 - يُتَوَقَّع أن يظل المدنيون عرضة لتهديدات كبيرة، بما في ذلك مخاطر التعرض لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بسبب أنشطة الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية، والعمليات التي تنفذها قوات الأمن التابعة للدولة ضد الجماعات المسلحة، والعنف القبلي. وفي كیفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري، ستحرص البعثة على اتباع نهج لحماية المدنيين يُعَمَّم على نطاق البعثة ككل من أجل الحد من التهديدات الناجمة عن الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية وعن العنف القبلي إلى مستوى تكون الحكومة قادرة على التعامل معه بفعالية ولا تشكل عنده هذه الأمور تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

25 - وستواصل البعثة كفالة اتباع نهج شامل إزاء حماية المدنيين عن طريق تيسير تنسيق الأنشطة على الصعيدين المحلي والوطني وعلى صعيد المقاطعات بين العنصر المدني وعنصر الشرطة والعنصر العسكري، وكذلك مع فريق الأمم المتحدة القطري. وستظل الجهود التي تبذلها البعثة لحماية المدنيين تشمل التفاعل السياسي، والحماية المادية، وتحسين البيئة الحمائية، بما في ذلك من خلال جهود الحد من العنف في المجتمعات المحلية، ودعم البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار، ومن خلال إعادة أعضاء الجماعات المسلحة الأجنبية إلى بلدانهم وإعادة توطينهم. وعلى الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات، ستبذل البعثة مساعيها الحميدة لتعزيز قدرات سلطات الدولة ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك من خلال مكافحة الإفلات من العقاب، مع التركيز على العنف الجنسي المتصل بالنزاع وأمن السجون. وستدعم إذاعة أوكابي أهداف الاتصال الاستراتيجية للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما في المجالات المتعلقة بالحوار السياسي، والتسوية السلمية للنزاعات، ومواجهة المشاعر المعادية للبعثة وخطاب الكراهية.

26 - وقبل الانتخابات المزمع إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2023، ستعيد البعثة تقييم مناطق الاضطراب، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وسيشمل التعاون أنشطة لمنع نشوب النزاعات تقودها إدارات المقاطعات والمجتمع المدني المحلي للمساعدة في الحد من خطر أن تشهد مرحلة ما قبل الانتخابات منازعات على الموارد الطبيعية أو الحدود الإدارية أو السكان المهاجرين مما قد يتصاعد إلى حد العنف. وسيستلزم ذلك إيفاد بعثات منتظمة إلى مناطق الاضطراب المحتملة في الجزء الغربي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأجزاء أخرى من البلد حيث لم يعد للبعثة وجود، من أجل التواصل مع أصحاب المصلحة المحليين من السياسيين والمجتمع المدني، إلى جانب التواصل المنتظم مع أصحاب المصلحة في كينشاسا لدعم الحوار السياسي الشامل والدبلوماسية الوقائية. وستعمل البعثة بشكل استباقي على معالجة مسألة التحريض على العنف عن طريق خطاب الكراهية، وستستخدم البعثة في ذلك استراتيجية للاتصال الاستباقي وستوظف منصاتها الإعلامية لتوعية السكان.

27 - وستواصل البعثة توفير الحماية المادية للمدنيين في المناطق التي ستكون موجودة فيها عن طريق الجمع بين أنشطة الحماية من خلال الوجود الفعلي، بواسطة قواعد ثابتة، والحماية بالانتشار المؤقت، في إطار عمليات نشر مؤقتة ودوريات نهائية وليلية. وستواصل البعثة أيضا دعم العمليات العسكرية التي تنفذها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب أنشطة الخفارة المجتمعية والأمن الحضري. وبالإضافة إلى ذلك، ستشن البعثة عمليات هجومية ضد الجماعات المسلحة عند الاقتضاء. وستدعم البعثة قدرة قوات الأمن على التنقل من خلال إصلاح الطرق والجسور الرئيسية وإتاحة إمكانية الوصول إلى الممرات الإنسانية. وستعمل البعثة على تحديث البنى التحتية للمعسكرات من أجل حماية حفظة السلام، ونقل القواعد وإغلاقها وفقا لإجراءات التشغيل الموحدة ذات الصلة بغرض دعم العمليات المحددة الهدف لحماية المدنيين.

28 - وفيما يتعلق بالبيئة الحمائية، ستواصل البعثة رصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني وتجاوزات حقوق الإنسان والتحقيق فيها والإبلاغ عنها، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع؛ والدعوة إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من قبل الجهات الفاعلة الأمنية التابعة للدولة؛ ومساندة الحكومة في مكافحة الإفلات من العقاب من خلال تقديم الدعم في إجراء التحقيقات وجمع الأدلة ومباشرة الملاحظات

القضائية المتعلقة بالجرائم الخطيرة، ولا سيما الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام، وحالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها الجماعات المسلحة وقوات الأمن على السواء. وستواصل البعثة استقاء وتحليل تصورات السكان المحليين إزاء الأمن والتماسك الاجتماعي وإمكانية اللجوء إلى القضاء، وذلك بغية تكوين فهم أفضل لاحتياجات السكان وشواغلهم فيما يتصل بحمايتهم، ولتوفير معلومات تنثري عمليات وضع السياسات والتخطيط وإجراءات الاستجابة. وستقدم البعثة الدعم لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال نشر مُدافع عن حقوق الضحايا لضمان أن تكون حقوق الضحايا وكرامتهم في صدارة جهود الأمم المتحدة.

29 - وستواصل البعثة بذل مساعيها الحميدة لدعم تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار. وستدعم تهيئة الظروف اللازمة لتيسير إقامة حوار وتحقيق الاستسلام الطوعي من جانب الجماعات المسلحة عن طريق التفاوض؛ وجمع الأسلحة والذخائر؛ وتيسير تقديم الدعم للمجتمعات المتضررة؛ ووضع الأساس لإعادة الإدماج المجتمعي من خلال برنامج الحد من على صعيد المجتمعات المحلية. وهذا النهج ضروري لتهيئة الظروف اللازمة لإتاحة الانسحاب التدريجي للبعثة، وفقا للخطة الانتقالية المشتركة.

30 - وفي سياق المرحلة الانتقالية، ستوسع البعثة نطاق تركيزها على تعزيز القدرات المحلية القائمة في مجال حماية المدنيين، بما في ذلك تعزيز نُظم الإنذار المبكر وشبكات الإنذار، لكفالة أن يتم تلقّي الإنذارات في الوقت المناسب والاستجابة لها من جانب البعثة، وأيضا من جانب قوات الأمن الوطني بشكل متزايد. وستسعى البعثة أيضا إلى تحسين مشاركة المواطنين، ولا سيما الشباب والنساء، في آليات الأمن والحماية المحلية. وستبذل أيضا جهود أخرى للتحضير لنقل تدريجي لشبكات الإنذار تلك إلى السلطات الوطنية، بما يعزز الإدارة والمساءلة على الصعيد المحلي.

31 - وعقب إغلاق المكتب في تنجانيقا في حزيران/يونيه 2022، واصلت البعثة رصد الديناميات الأمنية في المنطقة الحدودية بين تنجانيقا وكيفو الجنوبية ومانبيما حيث لا تزال الجماعات المسلحة تشكل مصدر تهديد للمدنيين. وستواصل القوة المتمركزة في القطاع الجنوبي تقديم دعمها في المنطقة الحدودية بالتنسيق مع العنصر المدني للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى الدروس المستفادة من عملية الانتقال في مناطق أخرى من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعما لترتيبات الانتقال، ستحتفظ البعثة في كالمي بقدره متبقية، في موقع مشترك مع فريق الأمم المتحدة القطري، وستركز هذه القدرة على تعزيز قدرات السلطات المحلية والمجتمعات المحلية فيما يتعلق بإدارة النزاعات والخفارة المجتمعية، وستدعم مؤسسات العدالة وسيادة القانون والمؤسسات الإصلاحية. وستقدم البعثة الدعم للجان الحماية المدنية والأمن المحلي، بغرض تحسين قدرتها على إدارة الأدوات والآليات اللازمة لحماية المدنيين ومبادرات تسوية النزاعات التي تدعمها البعثة.

32 - وفي إيتوري وكيفو الجنوبية وكيفو الشمالية، لا تزال أنشطة الجماعات المسلحة، سواء الأجنبية أو المحلية، تشكل مصدر تهديد خطير للسكان المدنيين. وفي هذه المقاطعات، ستواصل البعثة توفير الحماية المادية للمدنيين، بمن فيهم الذين يعيشون على مقربة من مواقع يوجد بها أشخاص مشردون داخليا، وستسعى إلى إيجاد حلول استباقية ومستدامة للعنف، وذلك عن طريق توفير بيئة آمنة لجهود التخفيف من حدة النزاعات، والمصالحة، وتسوية النزاعات. وفي هذا الصدد، ستقوم البعثة على نحو متزايد بتركيز أنشطة الحماية التي تضطلع بها على بناء القدرات المحلية لحماية المدنيين. وستعمل أيضا على تحسين البيئة

الحمائية عن طريق تعزيز نظام العدالة العسكرية والمدنية المحلي لمكافحة الإفلات من العقاب، إلى جانب تعزيز قدرات الشرطة الكونغولية. وسيكون هذا أمراً أساسياً لتهيئة الظروف اللازمة لانسحاب البعثة على نحو مستدام.

33 - وستعمل البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري، ومع الشركاء الوطنيين والدوليين، من أجل كفالة تقديم دعم منسق لإصلاح البنى التحتية الحيوية اللازمة لضمان الوصول الآمن إلى السكان الضعفاء وزيادة قدرات قوات الأمن على التنقل لأغراض الاستجابة. وستواصل أيضاً الاستثمار في بناء قدرات قوات الأمن الوطني في مجال إزالة الألغام والتخلص من الذخائر المتفجرة، ووسم الأسلحة والذخائر وتسجيلها وإدارتها بأمان، وكذلك تنفيذ وتقييم استراتيجيات وخطط عمل وطنية ذات صلة لضمان حماية المدنيين.

العنصر 2: تقديم الدعم لتحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولإصلاحات الأساسية في مجالي الحوكمة والأمن

34 - ستواصل البعثة مرافقة السلطات الكونغولية وتشجيعها وإسداء المشورة إليها في مساعيها لسن إصلاحات مجدية في مجال الحوكمة وتعزيز المؤسسات على نحو يسهم في بلوغ محطات الإنجاز الحرجة دعماً لتحقيق الاستقرار. وهذا يشمل الإصلاحات الانتخابية، وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز سيادة القانون، والإدماج المجتمعي المستدام للمقاتلين وأسراهم. ويُتوقع أن تواصل البعثة العمل في بيئة متقلبة ومسيئة في فترة ما قبل الانتخابات، وهي فترة ستشهد زيادة في المعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية، بما في ذلك ضد البعثة.

35 - وستيسر البعثة اتباع الجهات الدولية الرئيسية صاحبة المصلحة نهجا متضافرا ومتسقا إزاء بناء السلام وتحقيق الاستقرار، على نحو يكفل الملكية والقيادة الوطنيتين لهذه العمليات، بما في ذلك من خلال إشراك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية. وفي ضوء العملية الانتقالية، ستحوّل البعثة بؤرة تركيز دعمها إلى المجالات الرئيسية التي سيكون لها فيها تأثير أكبر على نطاق مساحة الالتقاء بين المجالات الثلاثة المترابطة المتمثلة في العمل الإنساني والسلام والتنمية، وذلك من خلال عدسة بناء القدرات الوطنية وبناء الدولة. وفي إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، سيقترن الدعم على تهيئة بيئة حمائية للسكان المدنيين من خلال الحد من وجود المقاتلين المسلحين نتيجة لتفعيل وتنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار، تماشياً مع المعايير الدولية. وستقوم البعثة، إلى جانب السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات، بمواءمة مجموعة واسعة من التدخلات التي تندرج في إطار البرنامج وتعزيز اتساقها، من خلال التنسيق فيما بين الوكالات، بما في ذلك في المسائل الخاصة المتصلة بفض الاشتباك الجماعات المسلحة ومقاضاتها وإعادة إدماجها. ومن خلال برنامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية وصندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار، ستعمل البعثة عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الوطنيين والدوليين والشركاء على صعيد المقاطعات لإيجاد فرص اقتصادية قصيرة الأجل وإقامة حوار لتعزيز التماسك المجتمعي كبديل للعنف المسلح ولإضعاف الروابط مع الجماعات المسلحة. وستدعم البعثة أيضاً التفاعلات السياسية والإصلاحات المؤسسية المحددة الهدف، وستعزز الهياكل المحلية لإدارة النزاعات، وستيسر التدابير الرامية إلى ضمان زيادة إمكانية الحصول على الأراضي وتحسين نظم الحوكمة في السلطات المحلية والأمنية.

36 - وستواصل البعثة دعم الجهود التي تبذلها السلطات الكونغولية لإنشاء آلية تنسيق وطنية لإصلاح قطاع الأمن من أجل الرصد الفعال لتنفيذ الإصلاح على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات. وستواصل البعثة العمل على التوصل إلى توافق في الآراء من أجل وضع استراتيجية وطنية لقطاع الأمن تتماشى مع الخطة الانتقالية المشتركة. وستركز الجهود على تعزيز إدارة قطاع الأمن عن طريق تيسير الحوارات الشاملة للجميع والمبادرات المدنية - العسكرية لبناء الثقة في المؤسسات الأمنية؛ وتعزيز قدرة البرلمان على ممارسة الرقابة على قطاع الأمن؛ وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في برامج إصلاح قطاع الأمن؛ وزيادة مشاركة المرأة ودورها القيادي في المؤسسات الأمنية. وستشجع البعثة إدماج الجوانب الجنسانية في نسيج وثقافة المؤسسات الأمنية؛ وستشجع المساءلة من خلال الحوكمة الرشيدة وآليات الرقابة المدنية؛ وستشجع الفعالية المؤسسية من خلال التدريب في مجال حقوق الإنسان وحماية المدنيين وجلسات التوجيه. وستدعم البعثة وزارة الداخلية في تنسيق أنشطة إصلاح الشرطة من خلال لجنة رصد إصلاح الشرطة. وستتعاون البعثة أيضاً مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ما تنفذه من أنشطة التوعية من أجل تجنيد الشبابات (18-25 سنة)؛ وفي مجال نشر مدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك على نطاق البلد بأكمله.

37 - وبالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك مع الشركاء الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف، ستواصل البعثة دعم الحوار الاستراتيجي بشأن احتياجات تحقيق الاستقرار لكفالة إدارة المخاطر بشكل تكاملي وفعال، ودعم إدارة صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار. وستقدم البعثة دعماً شاملاً في مجال التنسيق، بما يكفل الاتساق بين أنشطة الشركاء المحليين والوطنيين والدوليين، وستتعاون مع أصحاب المصلحة لتقديم الدعم التقني والاستشاري لهياكل التنسيق على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات في إطار البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار. وتحضيراً لعملية الانتقال، ستتعاون البعثة أيضاً مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لوضع برنامج مشترك بشأن السلام والاستقرار دعماً للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار.

38 - وفي المقاطعات التي انسحبت منها البعثة والتي خفضت فيها وجودها العسكري والشرطي، ستيسر البعثة أخذ الفريق القطري وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين بنهج متضافر ومتسق إزاء بناء السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، مع حرصها في الوقت ذاته على تحقّق الملكية والقيادة الوطنيتين لهذه العمليات، بسبل منها إشراك المجتمع المدني. وبالشراكة مع الوكالات والصناديق والبرامج، وفي إطار أولويات الانتقال، ستدعم البعثة تنسيق وتنفيذ مبادرات بناء السلام والعمل مع سلطات المقاطعات، وكذلك مع الشركاء في المجال الإنساني والإنمائي، لتنفيذ النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وستقدم البعثة أيضاً الدعم الفني والتشغيلي لمؤسسات الدولة من أجل التحضير لإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة وفقاً للنقاط المرجعية المتفق عليها في الخطة الانتقالية المشتركة، ومن أجل النقل التدريجي للمسؤوليات إلى الحكومة وإلى مؤسسات الدولة بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري.

39 - ودعماً لمكافحة الإفلات من العقاب، ستواصل البعثة، بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والبرنامج المشترك لدعم إصلاح العدالة، دعم تعزيز نظامي العدالة العسكرية والمدنية وآليات المساءلة الداخلية، ولا سيما سلسلة العدالة الجنائية، بما في ذلك إدارات المؤسسات الإصلاحية المدنية والعسكرية، والمفتشية العامة للشرطة الوطنية الكونغولية. وستدعم البعثة أيضاً لجان المقاطعات التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية في المتابعة بخصوص انتهاكات حقوق

الإنسان. وستولي البعثة الأولوية لعملها مع السلطات المدنية والأمنية بشأن إجراء إصلاحات رئيسية في قطاع الأمن لتعزيز الفعالية العملية للجهات الفاعلة في مجال الأمن الوطني وتعزيز كفاءتها المهنية وخضوعها للمساءلة. وستدعم البعثة أيضاً الاحتجاز الآمن والمأمون للسجناء من خلال توفير التوجيه الاستراتيجي والتشغيلي بشأن معاملة السجناء الشديدي الخطورة، بمن فيهم أفراد الجماعات المسلحة؛ والعمل على منع انتشار التطرف داخل السجون؛ ودعم الإصلاحات التشريعية لضمان استمرارية واستدامة إدارات المؤسسات الإصلاحية المدنية والعسكرية. وستواصل البعثة أيضاً أنشطتها الرامية إلى كفالة الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ستدعم البعثة إدارة قطاع التعدين من خلال عملية تأهيل مواقع التعدين ورصد بذل العناية الواجبة.

40 - وستساهم البعثة في البرنامج المشترك لإصلاح الشرطة، وهو ما سيتيح للشرطة الوطنية الكونغولية أن تؤدي دوراً هاماً في جهود بناء السلام وتحقيق الاستقرار وأن تكون جزءاً من استراتيجية الانتقال المشتركة. وستواصل البعثة أيضاً دعم الشرطة الوطنية في تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية الواردة في خطة العمل المتعلقة بالإصلاح (2020-2024) من أجل ضمان استدامة المكاسب التي تحققت في مجال العمل الشرطي من خلال بناء قدرات الشرطة الوطنية ومقدرتها على الحفاظ على النظام العام؛ وحماية المدنيين، ولا سيما أشد الفئات ضعفاً، بمن فيهم النساء والأطفال؛ والتواصل مع المجتمعات المحلية لتخفيف حدة التوترات القبلية، في امتثال صارم لحقوق الإنسان والمعايير الدولية. وستقدم البعثة أيضاً المشورة التقنية لدعم بناء قدرات أجهزة الشرطة المتخصصة، بما في ذلك شرطة قطاع التعدين وشرطة الحدود، ودعم مكافحة الجريمة الخطيرة والمنظمة والعنف الجنسي والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وذلك بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري.

41 - وستواصل البعثة إدماج منظور جنساني في الدعم الذي تقدمه للمؤسسات والجهات الفاعلة الكونغولية للنهوض بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، و 2250 (2015) المتعلق بالشباب والسلام والأمن في مختلف مؤسسات الحكمة والمؤسسات الأمنية. وستنفذ البعثة نهجاً شاملاً في التصدي للتحديات المتصلة بمشاركة المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية، وتحديد احتياجات النساء والرجال والفتيات والفتيات، والتصدي للعقبات التي تعترض مشاركتهم في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار. وستقدم البعثة المشورة التقنية وستساهم، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، في مبادرات بناء القدرات التي تستهدف منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية، بما يكفل نقل المعارف ومشاركة المرأة وإشراكها بصورة تامة وفعالة ومجدية على جميع المستويات. وستدعم البعثة أيضاً فريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في تنسيق المجموعات المواضيعية المعنية بالمساكن الجنسانية.

مبادرات دعم البعثة

42 - ستُنقَد الأهداف والمبادرات الاستراتيجية الرئيسية فيما يتصل بدعم البعثة في الفترة 2023/2024 في سياق كل من العملية الانتقالية ودمج عناصر وجود البعثة في المقاطعات الثلاث، وهي إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وستواصل البعثة دمج رقعة وجودها المادي في المواقع التي تحتفظ فيها بهذا الوجود. وسيستمر استعراض حيز المكاتب والمرافق لتعديل عدد المواقع وحجم الحيز المشغول. وستزيد البعثة أيضاً من جهودها الرامية إلى تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية.

43 - وستدعم البعثة تكيف العنصرين العسكري والشرطي، وفقاً للمفهوم الجديد لتوزيع القوات، عن طريق زيادة مرونة كل عنصر وقدرته على الاستجابة للتحديات الأمنية وحماية المدنيين. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستدعم البعثة إعادة تشكيل الكتائب السريعة الانتشار لتشمل قوات الرد السريع؛ ونشر المعدات المملوكة للوحدات وقدرات الاكتفاء الذاتي بمستوى مكافئ. وستقوم البعثة أيضاً بتمهيد الطريق لاستيعاب العدد الإضافي من القوات في إيتوري والجزء الشمالي من كيفو الشمالية؛ وستحوّل قواعد العمليات المؤقتة إلى قواعد عمليات دائمة؛ وستعمل على إغلاق القواعد في كيفو الجنوبية أو إخلائها.

44 - وسيقدّم الدعم لتعزيز قدرة الكتائب السريعة الانتشار ولواء التدخل التابع للقوة على التنقل وتعزيز مرونتها من خلال استخدام الطائرات الثابتة الجناحين والطائرات المروحية وطائرة مسيرة معززة. وستستمر البعثة في التواصل مع المقر لاستبدال هذه الأصول الجوية التي تُعتبر حيوية لاحتياجاتها اللوجستية والعملياتية.

45 - وبالإضافة إلى ضمان حماية القوة وتجهيزها وتمكينها بما فيه الكفاية، ستركز البعثة على ضمان سلامة أفرادها المدنيين، والاستفادة من الدروس المستخلصة من المشاعر المعادية للبعثة التي ظهرت في الآونة الأخيرة، ومن حوادث اقتحام مباني البعثة ومساكن موظفيها. وفي هذا الصدد، ستواصل البعثة دعم توسيع نطاق وحدات الشرطة المشكّلة لكفالة أن تكون هذه الوحدات مجهزة بالمعدات والقدرات الكافية لتأمين مباني البعثة والسيطرة على أعمال الشغب بالتنسيق مع العنصر العسكري للبعثة وقوات الدفاع والأمن الوطنية.

46 - وستواصل البعثة السعي إلى تحقيق أوجه الكفاءة وتحسين بناها التحتية، بما في ذلك تحسين أمن المعسكرات؛ وصيانة وإصلاح واستبدال المتقادم من البنايات الجاهزة والقواعد العسكرية وقواعد الشرطة، وكذلك المباني المدنية، لتحسين ظروف معيشة أفرادها وظروف عملهم وسلامتهم، مع إعطاء الأولوية لتوفير أماكن إقامة مراعية للاعتبارات الجنسانية. وستعمل البعثة على تحديث ما هو قائم من مرافق النظافة الصحية والصرف الصحي، ونظم معالجة المياه المستعملة، ومرافق الاغتسال، وستواصل على وجه الخصوص تركيب وحدات اغتسال مراعية للبيئة. وستكفل البعثة أيضاً امتثال مبانيها للتوصيات الأمنية الصادرة عن إدارة شؤون السلامة والأمن، وتوصيات خطة العمل المعززة من أجل حفظ السلام، وتقرير التقييم الصادر عن مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام.

47 - وستواصل البعثة استبدال نظم توليد الطاقة بالوقود بنظم لتوليد الطاقة المتجددة من مصادر فولطاضوئية، وستواصل تعزيز المعايير البيئية وفقاً لخطة العمل البيئية للبعثة في مجالات إدارة النفايات ونظم التخلص منها واستهلاك الطاقة.

48 - وستواصل البعثة تحويل أسطول المركبات بحيث يُعتمد على مركبات أكثر ملاءمة للبيئة وأكثر فعالية من حيث التكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة تحسين خدماتها في مجال تنسيق حركة المركبات باستخدام نظام التنسيق الإلكتروني (e-Dispatch)، وهو تطبيق يمكّن المستخدمين من طلب المركبات مباشرة من هواتفهم الذكية، وقد أثبت نجاحه في غوما وكينشاسا، وفي عنيتي بأوغندا.

49 - ومن أجل تزويد البعثة بالدعم المادي والسلع الأساسية على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة بغرض تنفيذ ولايتها، ومع مراعاة التحديات الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعمل البعثة على تطبيق اللامركزية على عملياتها المتعلقة بالمخزونات وسلسلة الإمداد في خمسة نقاط مركزية في بونيا وبيني

وبوكافو وكينشاسا وعتيبي. وسيضمن ذلك تلبية احتياجات المستفيدين وإبعاد السلع عن مناطق الخطر وتقريبها من العملاء. وبالنظر إلى التحديات القائمة على صعيد سلسلة الإمداد العالمية، ستواصل البعثة زيادة الاستعانة بالبائعين المحليين والإقليميين وإبرام المزيد من العقود التجارية المحلية لخفض تكاليف النقل وتجنب الفترات الزمنية الطويلة التي يستغرقها التوريد. وبالاعتماد على الدعم المقدم من قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي الموجود في عنتيبي، ستُبرم البعثة عقوداً إقليمية في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية لتفادي آثار اضطرابات سلسلة الإمداد العالمية. وستواصل البعثة إجراء تحليلات لما تحتفظ به من أصول في سياق خفض التدرج للأصول ونقلها والتصرف فيها كجزء من عملياتها الانتقالية.

50 - وستواصل البعثة اتباع استراتيجية الأمم المتحدة الجديدة للتعلم للفترة 2021-2025 التي توجّه جميع البرامج والأنشطة المتصلة بالتعلم المضطّح بها في الأمانة العامة، بما في ذلك القدرات المتعلقة بالبيانات والتحليلات، والابتكار، والتنسيق، وإقامة الشراكات، لتمكين أفرادها من اكتساب معارف وكفاءات ومجموعات مهارات جديدة. وستركز البعثة أيضاً على تحسين ثقافة المنظمة من خلال شحذ حماس الموظفين ودعم الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاق الممثلة الخاصة للأمين العام.

51 - وتعكس تقديرات الاحتياجات من الموارد للإنفاق على البعثة وتشغيلها للفترة المالية 2023/2024 زيادة في الاحتياجات فيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة نتيجة لما يلي: (أ) زيادة في التكلفة اليومية لحصص الإعاشة وزيادة في تكاليف التخزين والإيصال بموجب عقد جديد لحصص الإعاشة؛ (ب) نشر 180 فرداً إضافياً من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة ومعداتهم لدعم خمس وحدات قائمة؛ (ج) ارتفاع تكلفة استئجار الطائرات لأجل طويلة لأغراض تمرکز القوات وتناوبها وإعادتها إلى الوطن؛ (د) زيادة معدّل بدل الإقامة المقرر للبعثة بعد الأيام الثلاثين الأولى؛ (هـ) تطبيق معدل سداد موحد أعلى قدره 1 448 دولاراً للفرد في الشهر في الفترة 2023/2024 وسداد مبلغ قدره 4,90 دولاراً للفرد في الشهر لتغطية التكاليف المتعلقة باختبار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الإلزامي قبل النشر الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها 276/76؛ (و) تطبيق معدل أعلى لبدل إجازة الاستجمام في الفترة 2023/2024 قدره 11,50 دولاراً في اليوم، الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها 274/76.

52 - وتعكس الاحتياجات من الموارد أيضاً زيادة في الاحتياجات فيما يتصل بالتكاليف التشغيلية تُعزى إلى ما يلي: (أ) زيادة في التكلفة الثابتة لطائرات الهليكوبتر الخدمية المدنية والطائرات الثابتة الجناحين استناداً إلى أسعار السوق؛ (ب) ارتفاع متوسط سعر الوقود؛ (ج) رصد مخصص لتسديد مطالبات البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة عن الذخيرة التي تتفحها وحداتها العسكرية والوحدات الأخرى أثناء قيامها بالتدريبات العسكرية وتدريبات الشرطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (د) اقتناء وتركيب 570 من الكاميرات الأمنية للمساعدة في حماية أفراد البعثة ومبانيها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (هـ) إبرام عقد جديد لخدمات المناولة في المطارات؛ (و) اقتناء المعدات واللوازم لتحديث مباني البعثة تماشياً مع المعايير التي وضعتها إدارة شؤون السلامة والأمن فيما يتعلق بأمن المباني ومع احتياجات القوة، وتحديث قواعد العمليات الدائمة والمؤقتة وغيرها من المرافق العسكرية ومرافق الشرطة؛ (ز) استبدال معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تجاوزت عمرها الافتراضي ولم يعد المصنّع يقدم خدمات الدعم لها؛ (ح) مشاريع البناء المتعلقة بالنقل المقرر لوحدة طبية من المستوى الثاني من بوكافو إلى كافومبو، لتكون أقرب من مكان وجود القوات، وبناء مستودع متكامل في بوكافو.

53 - ويقابل الزيادة في الاحتياجات جزئياً انخفاضاً في الاحتياجات المتعلقة بالموظفين المدنيين يُعزى إلى ما يلي: (أ) انخفاض في المتوسط الشهري المقدّر للتكاليف العامة للموظفين الدوليين المطبق للفترة 2024/2023؛ (ب) الإلغاء الصافي لـ 3 وظائف ثابتة ومؤقتة؛ (ج) تحويل 33 وظيفة ثابتة ومؤقتة إلى وظائف وطنية.

جيم - التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة

54 - تماشياً مع قرار مجلس الأمن 2666 (2022) ودعماً لجهود الحكومة الرامية إلى تعزيز التعاون السياسي والأمني في المنطقة، ستتسق البعثة الجهود وتتبادل المعلومات بانتظام مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى بغرض تعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستسعى أيضاً إلى اغتنام الفرص لاتباع استراتيجيات منسقة، بما في ذلك مع الخلية العملياتية التابعة لفريق الاتصال والتنسيق والمؤلفة من خبراء أمنيين من أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، للعمل على اتخاذ تدابير غير عسكرية لتحديد الجماعات المسلحة الأجنبية، بما في ذلك المبادرات الإقليمية المتعلقة بنزع سلاح المقاتلين الأجانب وتسريحهم وإعادة إدماجهم، إلى جانب الحلول السياسية للتحديات العابرة للحدود. وفي هذا السياق، ستواصل البعثة التعاون مع البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وكذلك مع المنظمات والآليات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجماعة شرق أفريقيا، من أجل دعوتها إلى تقديم الدعم لأولويات الحكومة بشأن تحقيق الاستقرار ولولاية البعثة المتمثلة في حماية المدنيين. وستواصل البعثة أيضاً دعم المسار السياسي لعملية نيروبي وخريطة طريق لواندا لتهيئة مناخ من الثقة بين دول المنطقة وتهيئة الظروف للحوار والمشاورات السياسية من أجل معالجة انعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

55 - وستواصل البعثة إدارة قاعدة الدعم في عنيتيبي وستقوم بدور البعثة المضيفة لتوفير خدمات الدعم اللوجستي والتقني والسلع لمركز الخدمات الإقليمي في عنيتيبي وغيره من الجهات المستضافة. وفي محاولة لتحسين الخدمات والسلع التي تقدمها البعثة وتعريفها على نحو أفضل، بدأت البعثة في استعراض خدمات الدعم التي تقدمها، بالتعاون مع المركز. وفي الفترة 2024/2023، سيبدأ المركز، على أساس تجريبي، في الاضطلاع بدور صلة الوصل التي تمر عبرها جميع مهام الاتصالات والمعاملات مع حكومة أوغندا فيما يتعلق بتقديم الخدمات الدبلوماسية، وسيساند الجهات المستضافة في تجهيز التأشيرات، وتخليص المعاملات المعفاة من الرسوم، وتصاريح العمل، وغير ذلك من الاحتياجات الدبلوماسية على النحو المنصوص عليه في مكررة التفاهم. وهذه هي المرحلة الأولى من الاستعراض، وستستمر إلى ما بعد الفترة 2024/2023. وستواصل البعثة تقديم دعم لوجستي يشمل المرافق العامة والوقود وخدمات الطيران ونقل الركاب وصيانة المباني وصيانة المركبات وخدمات النقل الأخرى، والخدمات الأمنية، واللوازم العامة، على أساس استرداد التكاليف، حسب عدد موظفي كل كيان من الكيانات الموجودة في القاعدة على النحو الوارد بالتفصيل في اتفاقات المستوى التشغيلي.

دال - الشراكات، والتنسيق مع الأفرقة القطرية، والبعثات المتكاملة

56 - في الفترة 2024/2023، وتماشياً مع قرار مجلس الأمن 2666 (2022)، ستعمل البعثة على تسريع وتيرة التكامل والتعاون من أجل الاضطلاع بالإجراءات التعاونية ذات الأولوية المحددة في الخطة الانتقالية المشتركة، وستواصل العمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة والشركاء لضمان إحراز تقدم في تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة بغرض تيسير خروج البعثة على نحو مسؤول وتدرجي. وبالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية والجهات الشريكة الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية، ستواصل البعثة والفريق القطري كفالة عملية تخطيط للمرحلة الانتقالية تكون شاملة للجميع وتحدد الخطوط العريضة لإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستسهم البعثة في تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024، والالتزامات الوطنية الكونغولية بمقتضى الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، والجيل الثاني من خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، وكذلك النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ونتائج الجماعة الأربعة المتفق عليها. وستدعم البعثة أيضاً الاستخدام الاستراتيجي لمشاريع ممولة من صندوق بناء السلام وإنشاء إطار استراتيجي لتعزيز المؤسسات، مع التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات؛ وتعزيز قدرات الحكومة وإخضاعها للمساءلة، وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود، والتماسك الاجتماعي؛ وكفالة إجراء حوار ديمقراطي أثناء الانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2023 وبعدها.

57 - وستسعى البعثة، من خلال تنفيذ أنشطة برنامجية مشتركة، إلى تسريع وتيرة التكامل مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في المجالات الرئيسية الصادر بها تكليف، كوسيلة للانتقال إلى بيئة مواتية لبناء السلام والتنمية المستدامة. وستتطلع البعثة بشكل متزايد بدور استشاري سياسي استراتيجي بهدف إيجاد الحيز السياسي اللازم لتنفيذ جهود بناء السلام والتنمية على المدى الطويل، في حين سيستعرض فريق الأمم المتحدة القطري وجوده وأنشطته من أجل تقديم أفضل دعم لتحقيق أولويات السلطات الكونغولية بما يتماشى مع الخطة الانتقالية المشتركة المنقحة التي ستعالج الثغرات التي قد تنشأ مع انسحاب البعثة تدريجياً.

58 - وستواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون مع الجهات الوطنية والدولية الرئيسية صاحبة المصلحة، معالجة الأسباب الأساسية للنزاع والتحديات النظمية التي تؤدي إلى نشوء احتياجات إنسانية، في إطار النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وستشمل الجهود الجماعية لتنفيذ النهج الترابطي تقديم الدعم لهيئة بيئية مواتية للتنمية وتيسير الانتقال إلى سياق ما بعد حفظ السلام، مما يسمح بتلبية الاحتياجات المتبقية وإدماجها في الخطط والبرامج المتعددة السنوات لبناء السلام على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات. وكجزء من التخطيط لعملية الانتقال، ستواصل البعثة، بالتنسيق مع الفريق القطري والشركاء الدوليين، العمل مع السلطات الكونغولية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات النسائية والشبابية في إطار نهج متكامل، من أجل دعم مبادرات منع نشوب النزاعات والمصالحة المجتمعية وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار، ضمن الإطار العام للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار. وسيتم ذلك من خلال آليات العدالة الانتقالية، وتعزيز نظام العدالة، وتعزيز الكفاءة المهنية لقوات الأمن، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها.

59 - وستعمل البعثة أيضا جنبا إلى جنب مع الفريق القطري والبنك الدولي وصندوق بناء السلام، وغير ذلك من الجهات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف، على وضع وتنفيذ مجموعة من البرامج المصممة لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للسكان، دعما لجهود بناء السلام ووضع البلد على طريق التنمية المستدامة. وستواصل البعثة تعاونها على الصعيدين الاستراتيجي والعملي مع فريق الأمم المتحدة القطري دعما للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار، وستستخدم استراتيجيتها بوصفها وسيلة من الوسائل الرئيسية لعملية الانتقال. وستدعم البعثة تنسيق برنامج مشترك للأمم المتحدة من أجل السلام والاستقرار بغرض دعم إعادة استيعاب المقاتلين السابقين وأفراد المجتمعات المحلية وإعادة إدماجهم، وهو جسر بالغ الأهمية يربط بين العمل السياسي للبعثة والأنشطة البرنامجية لفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة الأخرى المعنية بعملية الانتقال.

60 - وستواصل البعثة دعم تنفيذ إصلاح سياسة العدالة الوطنية (2017-2026) بسبل منها تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المشترك لدعم إصلاح العدالة للفترة 2020-2024، مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات القضائية. وفي ضوء الخطة الانتقالية المشتركة، سينصب التركيز على زيادة قدرة نظام العدالة الوطني على التعامل مع الجرائم الدولية، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، فضلا عن تعزيز منظومة العدالة الجنائية. وستدعم البعثة أيضا إصلاح القوانين الرئيسية للعدالة، وإجراء حصر للقضاة، ونشر قضاة جدد.

61 - وستكون إقامة شراكات فعالة مع المؤسسات المالية الدولية والجهات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف أمرا حاسما لتنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة ومخصصات البنك الدولي للوقاية والقدرة على الصمود. وسيكون لتعبئة الموارد أهمية حاسمة لإدامة تدخلات بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء العملية الانتقالية وبعد انسحاب البعثة. ولذلك، من المهم أن يضع فريق الأمم المتحدة القطري استراتيجية مناسبة لتعبئة الموارد. وفي هذا الصدد، ستكفل البعثة، بالاشتراك مع الفريق القطري، مواءمة أنشطتها البرنامجية مع أنشطة صندوق بناء السلام.

62 - وستواصل البعثة تعزيز تعاونها الجاري مع البنك الدولي لمعالجة عدد من العوامل الهيكلية المسببة للنزاع، بما في ذلك الافتقار إلى الخدمات الحكومية خارج عواصم المقاطعات، وتدمير البنى التحتية، والتوترات العرقية، وانعدام الأمن فيما يتعلق بملكية الأراضي وإمكانية الحصول على الأراضي، واستمرار وجود الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية، والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية المعدنية وغير المعدنية، وقابلية التأثير الشديد على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي، وانعدام الفرص الاقتصادية. وسيشمل تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية استعراضاً لما تملكه الحكومة والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة الدولية الأخرى من قدرات على دعم أولويات بناء السلام المتفق عليها بشكل مشترك، بسبل منها رصد وتقييم المعايير والمؤشرات المتفق عليها في الخطة على صعيد المقاطعات. وسيتيح ذلك للفريق القطري معالجة الثغرات الحرجة في القدرات ووضع استراتيجيات لتعزيز القدرات. وسيسترشد بنتائج هذه العمليات الانتقالية الهامة في تصميم الاستجابات البرنامجية لتلبية احتياجات بناء السلام القائمة في المجالات ذات الأولوية التي يتم تحديدها. وستدعم البعثة هذه الاستجابات من خلال برامج مشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري تتيح سد الثغرات المحتملة التي قد يسببها انسحاب البعثة.

63 - وستواصل البعثة إقامة وتعزيز الشراكات مع الشبكات الإقليمية للقيادات النسائية والوسيطات لكفالة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستتفاعل البعثة مع الفرع الكونغولي لشبكة القيادات النسائية الأفريقية من خلال تزويده بالدعم التقني وتقديم المساعدة في اجتماعات مجلس الشبكة الاستشاري للسلام والأمن والتعاون في منطقة البحيرات الكبرى. وستسهم البعثة أيضاً، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة المعنية الأخرى، في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، مع التركيز على جمهورية الكونغو الديمقراطية.

هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

64 - تيسيراً لعرض التغييرات المقترحة في الموارد البشرية، حُدِّدَت ست فئات من الإجراءات الممكنة اتخاذها فيما يتعلق بملاك الموظفين. وترد في الفرع ألف من المرفق الأول لهذا التقرير تعاريف المصطلحات المتصلة بالفئات الست.

التوجيه التنفيذي والإدارة

65 - يتولى المكتب المباشر للممثلة الخاصة للأمين العام توجيه البعثة وإدارتها بوجه عام.

الجدول 1

الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

	متطوعو الأمم المتحدة			الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون			و أ ع- مد-2- ف-5- ف-3- الخدمة المجموع	أ ع م- مد-1- ف-4- ف-2- الميدانية الفرعي	
	المجموع	الوطنيون	الفرعي	المجموع	خ و ع و	م ف و	المجموع	ف-3	ف-5			
مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام												
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022	10	-	-	5	5	-	5	2	-	2	-	1
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023	11	-	-	1	5	5	-	5	2	-	2	-
صافي التغيير	1	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب رئيس الموظفين												
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022	91	9	-	9	33	20	13	49	6	26	16	1
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023	91	9	-	9	33	20	13	49	6	26	16	1
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ⁽¹⁾ للفترة 2023/2022	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المقترحة ⁽¹⁾ للفترة 2024/2023	1	-	-	-	-	-	-	1	-	1	-	-
صافي التغيير	1	-	-	-	-	-	-	1	-	1	-	-
المجموع الفرعي												
المعتمد للفترة 2023/2022	91	9	-	-	33	20	13	49	6	26	16	1

متطوعو الأمم المتحدة		الموظفون الوطنيون					الموظفون الدوليون						
المجموع	الفرعي	الوطنيون	الدوليون	المجموع	م ف و	خ ع و	الخدمة المجموع	ف-3	ف-5	مد-2	أ ع م	أ ع م	
92	9	-	-	33	20	13	50	6	27	16	1	-	المقترح للفترة 2024/2023
1	-	-	-	-	-	-	1	-	1	-	-	-	صافي التغيير
مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام (الحماية والعمليات)													
18	1	-	1	7	4	3	10	2	2	4	1	1	الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022
18	1	-	1	7	4	3	10	2	2	4	1	1	الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
1	-	-	-	-	-	-	1	-	-	1	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة ⁽¹⁾ للفترة 2023/2022
1	-	-	-	-	-	-	1	-	-	1	-	-	الوظائف المؤقتة المقترحة ⁽¹⁾ للفترة 2024/2023
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
المجموع الفرعي													
19	1	-	1	7	4	3	11	2	2	5	1	1	المعتمد للفترة 2023/2022
19	1	-	1	7	4	3	11	2	2	5	1	1	المقترح للفترة 2024/2023
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)													
20	1	-	1	9	8	1	10	2	2	4	1	1	الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022
20	1	-	1	10	8	2	9	2	1	4	1	1	الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023
-	-	-	-	1	-	1	(1)	-	(1)	-	-	-	صافي التغيير
وحدة الشؤون الجنسانية													
16	7	-	7	6	1	5	3	-	2	1	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022
16	7	1	6	6	1	5	3	-	2	1	-	-	الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023
-	-	1	(1)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
رؤساء المكاتب الميدانية													
27	7	-	7	7	7	-	13	2	-	7	4	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022
27	7	-	7	8	7	1	12	2	-	6	4	-	الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023
-	-	-	-	1	-	1	(1)	-	-	(1)	-	-	صافي التغيير
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون													
182	25	-	25	67	45	22	90	14	32	34	7	3	المعتمد للفترة 2023/2022
183	26	2	24	69	45	24	88	14	31	33	7	3	المقترح للفترة 2024/2023
1	1	2	(1)	2	-	2	(2)	-	(1)	(1)	-	-	صافي التغيير
1	-	-	-	-	-	-	1	-	-	1	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة ⁽¹⁾ للفترة 2023/2022

متطوعو الأمم المتحدة		الموظفون الوطنيون					الموظفون الدوليون					
المجموع	المجموع الفرعي	الدوليون	الوطنيون	م ف و	خ و	ع و	الميدانية الفرعي	ف-3	ف-4	ف-5	مد-2	أع-1
2	-	-	-	-	-	-	2	-	1	1	-	-
1	-	-	-	-	-	-	1	-	1	-	-	-
183	25	-	25	67	45	22	91	14	32	35	7	3
185	26	2	24	69	45	24	90	14	32	34	7	3
2	1	2	(1)	2	-	2	(1)	-	-	(1)	-	-

الوظائف المؤقتة المقترحة^(أ) للفترة 2024/2023

صافي التغيير

المجموع، بما في ذلك الوظائف المؤقتة

الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022

الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023

صافي التغيير

(أ) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة واحدة من فئة متطوعي الأمم المتحدة)

66 - عُهد إلى مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام بولاية تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمساعدة ودعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، من خلال تعزيز الجهود الرامية إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية تجاه ضحايا الانتهاك. وينسق المكتب مع الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وشبكات المساعدة القانونية لضمان حصول الضحايا على المساعدة اللازمة. ويتواصل المكتب أيضا مع السلطات المحلية لتعزيز حماية ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أثناء التحقيق والإجراءات الجنائية والتأديبية والإدارية، ولضمان تلقي الضحايا، بمن فيهم الأطفال، رعاية تراعي احتياجات الأطفال والاعتبارات الجنسانية. ويقوم المكتب اتصالات مباشرة ومنظمة مع الضحايا، تماشيا مع الرؤية الاستراتيجية بشأن مساعدة ودعم الضحايا، والإجراءات القضائية والنتائج ذات الصلة، على النحو الذي حدده مدافع الأمم المتحدة عن حقوق الضحايا فيما يتصل بضحايا أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها موظفو الأمم المتحدة، ويكفل وجود آليات وسياسات (بما في ذلك اتخاذ تدابير الحماية) لدعم هذه المهمة. ويتعاون المكتب كذلك مع الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة في البلد لكفالة وجود آليات مناسبة لتوعية الضحايا والمجتمعات المحلية بشكل أعم بالآليات الشكاوى والإبلاغ المتاحة، وبخدمات الدعم المتاحة.

67 - وخلال الفترة 2018/2019، أنشئت وظيفة موظف أقدم معني بحقوق الضحايا للدفاع عن حقوق الضحايا على المستوى الميداني، ودعم ولاية المدافع عن حقوق الضحايا الذي يؤدي عمله من المقر على المستوى الاستراتيجي، والقيام بدور جهة الاتصال الرئيسية لجميع الضحايا وعائلاتهم.

68 - ومن أجل النجاح في تنفيذ تعهد الأمين العام بوضع حقوق الضحايا وكرامتهم في طليعة جهودها لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، تسعى البعثة إلى تعزيز قدرتها على دعم حقوق الضحايا. ويبلغ حاليا عدد ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين الذين التمسوا الدعم والمساعدة 670 ضحية، ويتلقى المساعدة حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية 143 طفلا ولدوا نتيجة للاستغلال والانتهاك الجنسيين. والموظف الأقدم المعني بحقوق الضحايا هو الموظف الوحيد في مكتب الممثلة الخاصة

للأمين العام المسؤول عن تنفيذ الولاية المبينة أعلاه. ويُتَوَقَّع من هذا الموظف أن يظل على اتصال بجميع الضحايا، وأن يبلغهم بما وصلت إليه حالاتهم، وأن يستعرض ويتتبع ما يقدّم لهم من دعم ومساعدة، وأن يرصد الوضع لتحديد الثغرات في الخدمات القائمة وينفذ مشاريع لسدها، على أن يجري كل ذلك بالتنسيق مع جميع كيانات الأمم المتحدة وأفرقتها العاملة ومجموعاتها، إلى جانب التنسيق مع مقدمي الخدمات. وفي هذا الصدد، يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لموظف معني بحقوق الضحايا (من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين) لمساعدة الموظف الأقدم المعني بحقوق الضحايا وضمان التغطية الكافية للعمل المتعلق بتقديم المساعدة للضحايا على مدار السنة وضمان أن يظل جميع الضحايا على علم بالمستجدات في الوقت المناسب.

مكتب رئيس الموظفين

مكتب الشؤون القانونية

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-3)

69 - في الربع الأول من عام 2021، اكتشف مورّد خدمات التأمين الصحي للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عددا كبيرا من حالات الاشتباه في وقوع احتيال في التأمين الصحي تورط فيها ما يصل إلى 188 من موظفي البعثة. ولمساعدة قسم التأمين الصحي والتأمين على الحياة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في التحقيق في هذه الحالات، يُقترح إنشاء وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لموظف شؤون قانونية (ف-3) يكون مقرها في نيروبي. ووافق المراقب المالي على إنشاء وظيفة مؤقتة في حدود الموارد المعتمدة الحالية كتدبير استثنائي لدعم التحقيق، وهذه الوظيفة مشغولة منذ أيلول/سبتمبر 2021. وسيقوم موظف الشؤون القانونية، الذي يعمل بالتنسيق الوثيق مع شعبة القانون الإداري، باستعراض تقارير التحقيقات والوثائق الداعمة التي جمعها مكتب خدمات الرقابة الداخلية والبعثة من أجل تقديم المشورة بشأن بدء إجراءات تأديبية وفرض تدابير تأديبية، كما سيعمل على إعداد الوثائق ذات الصلة وسيمثل الأمين العام في الدفوع الخطية والشفوية المرفوعة إلى محكمة الأمم المتحدة للمنازعات فيما يتصل بهذه القضايا التأديبية.

مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام (الحماية والعمليات)

الموظفون الدوليون: لا يوجد تغيير (الإبقاء على وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-4)

70 - توفر دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام خدمات الإجراءات المتعلقة بالألغام للبعثة من خلال شراكتها الطويلة الأمد مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وفقا لمذكرة التفاهم الجامعة المبرمة بين الأمم المتحدة والمكتب في عام 2014. وقد أنشئت في 1 تموز/يوليه 2022 وظيفة لموظف إدارة برامج (ف-4)، ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة ليكون شاغلا رئيساً لبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في البعثة، وذلك استجابة لتوصيات هيئات الرقابة الداعية إلى زيادة الوجود الميداني للأمانة العامة وتنفيذها المباشر لجوانب معينة من برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام.

71 - وبناء على ذلك، يُقترح الإبقاء على وظيفة موظف إدارة البرامج (ف-4). وشاغل الوظيفة مسؤول عن تصميم استراتيجية برنامج البعثة للإجراءات المتعلقة بالألغام؛ وقيادة التخطيط الاستراتيجي والعملياتي، وتصميم البرامج والتصدي للتهديدات؛ وتقديم المشورة إلى قيادة البعثة؛ ودعم جهود الدعوة؛ والتواصل مع السلطات المحلية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام؛ والإشراف على التنفيذ الذي يقوم به الشركاء المنفذون.

مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة (تحويل وظيفة برتبة ف-3 إلى وظيفة وطنية من الفئة الفنية)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (تحويل وظيفة برتبة ف-3 إلى وظيفة وطنية من الفئة الفنية)

72 - تماشياً مع الخطة الانتقالية المشتركة للبعثة واستراتيجيتها المتعلقة بتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية، ومن أجل بناء قدرات الموظفين الوطنيين، يُقترح تحويل وظيفة واحدة لموظف للشؤون المدنية (ف-3) إلى وظيفة واحدة لموظف للشؤون المدنية (موظف وطني من الفئة الفنية).

73 - ويتمشى تحويل الوظائف الثابتة والمؤقتة إلى وظائف وطنية مع طلبات الجمعية العامة، بما في ذلك ما ورد في الفقرة 34 من القرار 274/76 التي تطلب فيها الجمعية إلى الأمين العام أن ينظر، لدى صياغة مشاريع الميزانية، في الخيارات المتاحة لزيادة تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية، بما يتناسب مع ولايات البعثات واحتياجاتها حسب الاقتضاء، ومع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة، بما في ذلك في الفقرة 53 من تقريرها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/76/760)، التي تنص على أنه اللجنة على ثقة بأن ميزانيات البعثات المقبلة ستضمن المزيد من الوظائف الوطنية المقترحة في برنامج متطوعي الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، بالنظر إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه هؤلاء المتطوعون في بناء القدرات الوطنية، وفي الفقرة 28 من تقريرها عن ميزانية البعثة (A/76/760/Add.4)، التي أشارت فيها اللجنة إلى أن الموظفين الوطنيين يعتبرون بالغى الأهمية ويمكنهم القيام بالتواصل والرصد القائمين على الرؤى الثاقبة، وكررت تأكيد أهمية بناء القدرات الوطنية، لا سيما بالنظر إلى مرور البعثة بمرحلة انتقالية وخفض تدريجي، وأعربت عن أملها في أن تقدم مشاريع الميزانية المقبلة المزيد من الوظائف الثابتة والمؤقتة المقترح تحويلها إلى وظائف وطنية، حيثما أمكن ذلك من الناحية التشغيلية.

وحدة الشؤون الجنسانية

متطوعو الأمم المتحدة: لا يوجد تغيير (تحويل وظيفة واحدة لمتطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة إلى متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة)

74 - تماشياً مع الخطة الانتقالية المشتركة للبعثة واستراتيجيتها المتعلقة بتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية، ومن أجل بناء قدرات الموظفين الوطنيين، يُقترح تحويل وظيفة واحدة لموظف معلومات واتصالات (متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة) إلى وظيفة واحدة لموظف معلومات واتصالات (متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة).

رؤساء المكاتب الميدانية

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة (تحويل وظيفة واحدة برتبة ف-4 إلى وظيفة وطنية من الفئة الفنية)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (تحويل وظيفة واحدة برتبة ف-4 إلى وظيفة وطنية من الفئة الفنية)

75 - تماشيا مع الخطة الانتقالية المشتركة للبعثة واستراتيجيتها المتعلقة بتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية، ومن أجل بناء قدرات الموظفين الوطنيين، يُقترح تحويل وظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-4) إلى وظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (موظف وطني من الفئة الفنية).

العنصر 1: حماية المدنيين

76 - من المتوقع أن تظل الجماعات المسلحة، بما فيها جماعات الميليشيات المحلية والجماعات المسلحة الأجنبية، تشكل التهديد الرئيسي للمدنيين في الفترة 2024/2023. وستكفل البعثة اتباع نهج على نطاق البعثة لحماية المدنيين في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، من أجل تحقيق هدف أساسي يتمثل في الحد من التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية إلى مستوى يمكن أن تديره الحكومة بفعالية. وتتجاوز حماية المدنيين تنفيذ العمليات العسكرية، وتشمل اتخاذ تدابير غير عسكرية ومواصلة العمل مع السلطات الكونغولية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات النسائية وجماعات الشباب في إطار نهج شامل. وينطوي هذا النهج على تقديم الدعم لتسوية النزاعات وإجراء الحوار؛ ودعم نزع سلاح أفراد الجماعات المسلحة الكونغولية وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية، فضلا عن تسريح أفراد الجماعات المسلحة الأجنبية وإعادتهم إلى أوطانهم؛ والتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ومقاضاة مرتكبيها؛ وتعزيز نظام العدالة؛ ودعم إضفاء الطابع المهني على قوات الأمن؛ ورصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتحقيق فيها والإبلاغ عنها. وتحقيقا لهذه الغاية، ستستفيد البعثة من التفاعل السياسي مع الجهات صاحبة المصلحة الإقليمية والوطنية والمحلية ومن الضغط العسكري على الجماعات المسلحة بهدف إفساح المجال أمام الجهات الفاعلة المدنية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتهيئة بيئة حمائية.

77 - وستركز البعثة جهودها في المناطق التي ما زالت متضررة من النزاع المسلح وستواصل تحسين نظم الإنذار والاستجابة المبكرين من أجل كفاءة الاستجابة بفعالية في المقاطعات التي تحتفظ بوجود فيها، بغية نقل هذه النظم إلى الجهات صاحبة المصلحة على المستوى المحلي وعلى مستوى المقاطعات. وستواصل توفير الحماية المادية للمدنيين المعرضين للتهديد ومنع الجماعات المسلحة والميليشيات المحلية من ممارسة العنف ضد السكان وردعها عن ذلك. وسيحقق ذلك من خلال الوجود في المناطق التي يتعرض فيها المدنيون لأخطر قدر من الخطر المستمر، وكذلك من خلال الانتشار في مناطق قد يواجه فيها المدنيون أخطارا محددة من أجل منع الأخطار الناجمة عن وجود الجماعات المسلحة أو العنف القبلي، أو التعامل مع هذه الأخطار بصورة استباقية أو التصدي لها. وسيتم تعزيز حماية المدنيين من خلال التشكيل الجديد للقوة الذي يجمع بين إغلاق بعض القواعد الدائمة وزيادة عدد قواعد العمليات المؤقتة وعمليات نشر الوحدات القتالية الجاهزة للتدخل. وسيُضطلع بعمليات نشر الوحدات القتالية الجاهزة للتدخل بالاقتران مع العنصر المدني. وتماشيا مع نهج الحماية بالانتشار المؤقت والنهج الشامل للبعثة بأسرها، ستضطلع البعثة بعمليات نشر مشتركة للعناصر المدنية والنظامية في شكل أفرقة حماية مشتركة، وبعثات تقييم مشتركة، وأفرقة تحقيق

مشتركة للتصدي للأخطار التي يتعرض لها المدنيون. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة التعاون مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن تنفيذ خطة عمل عام 2012 لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال من قبل قوات الأمن التابعة للدولة، بالتنسيق الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وستواصل البعثة أيضا توعية الجماعات المسلحة وقادتها بالانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الأطفال في حالات النزاع وتشجيعهم على وضع حد لتجنيد الأطفال في صفوف هذه الجماعات وإطلاق سراح الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة توفير الأمن في المناطق من أجل دعم الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية للسكان المتضررين، مع العمل في الوقت نفسه على نقل هذه المهمة إلى قوات الأمن الوطني.

78 - وستواصل البعثة تقديم الدعم اللوجستي والدعم فيما يتعلق بتبادل المعلومات وفي مجال الإجلاء الطبي للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء قيام هذه القوات بتخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة، استنادا إلى التخطيط المشترك وفي إطار الامتثال التام لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وستقوم البعثة، عند الاقتضاء، بعمليات هجومية ضد الجماعات المسلحة، بالاشتراك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو دعما لها. ولمساعدة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على تحمل المسؤولية الكاملة عن التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، ستركز البعثة دعمها على تحسين مقدره القوات المسلحة على الاضطلاع بعمليات مشتركة على نحو فعال بما يتماشى مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وستواصل البعثة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، تطوير قدرة الشرطة الوطنية الكونغولية على توفير الأمن الفعال في القرى والبيئات الحضرية، بما في ذلك من خلال مبادرات الخبرة المجتمعية ومراكز القيادة المشتركة في إطار الاستراتيجية التشغيلية المتكاملة لمكافحة انعدام الأمن؛ وتوفير خدمات الأمن العام للسكان المدنيين، بسبل منها التدريب المشترك على مكافحة الشغب وإدارة النظام العام وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ ومكافحة العنف الجنسي. وبالنظر إلى الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ستنتقل البعثة تدريجيا المهام إلى السلطات الوطنية وستعطي الأولوية لتعزيز ورصد وتقييم أداء قدرة الاستجابة الوطنية في مجال التصدي للذخائر المتفجرة. وستوفر البعثة أيضا التوعية بالمخاطر للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بغية التخفيف من الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وستقوم بعمليات طارئة للتخلص من الذخائر المتفجرة لحماية المدنيين.

79 - وستتصدى البعثة للخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة على المدنيين من خلال بذل مساعيها الحميدة، ودعم الحكومة في إحراز تقدم فيما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية الرئيسية وتسريح أفرادها؛ وفي التفاوض على الاستسلام؛ وفي ما يلي ذلك من عمليات إعادة الاستيعاب وإعادة الإدماج على صعيد المجتمعات المحلية، بما في ذلك إعادة أفراد الجماعات المسلحة الأجنبية إلى أوطانهم وإعادة توطينهم، بالتعاون الوثيق مع الكيانات الإقليمية. وستقدم البعثة أيضا الدعم والمشورة التقنية إلى السلطات الحكومية في تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار، استنادا إلى استراتيجية تنفيذ وخطة عملياتية على المستوى الوطني، وخطط عملياتية على مستوى المقاطعات ومشاريع مجتمعية. وسيستكمل ذلك ببرنامج للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية من أجل الحد من خطر وقوع العنف وبناء القدرة المحلية على الصمود من خلال اتباع نهج تشاركي مجتمعي، ودعم الرجال والنساء الضعفاء، ولا سيما الشباب منهم، في تأمين سبل عيش بديلة، وبالتالي تقليل حوافز

الانضمام إلى الجماعات المسلحة. وسيستهدف البرنامج مناطق في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري قد يعود إليها المقاتلون السابقون أو تنشط فيها الجماعات المسلحة. وستدعم البعثة أيضاً الجهود التي يبذلها فريق التنسيق والاتصال وخليته العملياتية، بموجب إطار السلام والأمن والتعاون، وذلك من أجل تحييد القوى الهدامة.

80 - وعلاوة على ذلك، وتماشياً مع النقاط المرجعية للخطة الانتقالية المشتركة، سيتحول التركيز إلى بناء قدرات المجتمعات المحلية وممثلي الحكومات المحلية على إدارة النزاع ومنع تصاعد حدة العنف. وستواصل البعثة دعم المجتمعات والسلطات المحلية في إنشاء وتعزيز لجان الحماية المحلية ووضع خطط الحماية وتعزيزها، وتوسيع نطاق شبكات الإنذار المبكر وشبكات الإنذار المحلية، والنقل التدريجي للشبكات إلى السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات. وستعمل البعثة أيضاً على بناء الثقة بين المدنيين والسلطات المحلية والأجهزة الأمنية، وعلى تعزيز الآليات التشاركية المحلية التي تركز على إدارة الأمن.

81 - ولتحسين البيئة الحمائية، ستواصل البعثة جهودها لرصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وتعزيزها وتقوية قدرة الحكومة على حمايتها والنهوض بها. وسيشمل ذلك إيفاد بعثات للرصد وتقييم الأخطار والتحقيق لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛ وبذل جهود الدعوة لدى السلطات للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. وفي إطار جهود الدعوة، ستستمر البعثة في التواصل مع وزارة العدل، ووزارة الدفاع، ووزارة حقوق الإنسان، وفي تقديم الدعم التقني والتوجيه والمشورة إلى السلطات القضائية بغرض إجراء محاكمات عادلة من أجل محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وكذلك أولئك الذين يتورطون في علاقات تجارية غير قانونية مع الجماعات المسلحة.

82 - وستواصل البعثة أيضاً تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى الحكومة لتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب، وتقديم الدعم إلى السلطات القضائية العسكرية والمدنية لجمع الأدلة وإجراء التحقيقات ومقاضاة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والعنف الجنسي، بهدف ردع ارتكاب الانتهاكات في المستقبل. وستواصل البعثة أيضاً تقديم الدعم للضحايا وحماية الشهود، بالتعاون الوثيق مع الشركاء المتخصصين. وستدعم البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري الحكومة في تنفيذ آليات العدالة الانتقالية لتعزيز السلام والمساءلة والمصالحة ومنع نشوب النزاعات. وستواصل البعثة أيضاً مساعي الدعوة على مستوى رفيع لدى المستشارية الرئاسية الخاصة المعنية بمنع تجنيد الأطفال والمستشارة الرئاسية الخاصة المعنية بالمرأة والشباب والعنف الجنسي، ولدى قادة المؤسسات الأمنية الوطنية من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان والمضي قدماً في تنفيذ خطط عمل الأمم المتحدة الرامية إلى القضاء على العنف الجنسي وتجنيد الأطفال ومنعهما، وفي تنفيذ البيان المشترك والإضافة الملحقة به، وخطط العمل الوطنية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الرامية إلى منع العنف الجنسي وتجنيد الأطفال.

83 - وستركز البعثة على الحد من تدفق الأسلحة والذخائر وإمكانية حصول الجماعات المسلحة عليها، من أجل الحد من قدرة هذه الجماعات على النمو والتعبئة والحيلولة دون تشكيلها تهديداً خطيراً على المدنيين. وسيحقق ذلك من خلال توفير التدريب المتخصص على إدارة الأسلحة والذخيرة لفائدة قوات الأمن الوطني؛ ووسم الأسلحة وتسجيلها؛ وتحسين تخزينها في خزائن مخصصة للأسلحة في المناطق المتضررة من النزاع المسلح لمنع وصول الجماعات المسلحة إلى الأسلحة التابعة لأجهزة الأمن الوطني. وستواصل البعثة أيضاً دعم اللجنة الوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد من العنف المسلح في

توعية قوات الدفاع والأمن الوطنية بخصوص مسؤوليتها وخضوعها للمساءلة فيما يتعلق بإدارة أسلحتها وذخائرها على نحو سليم ودقيق وفيما يتعلق برصد خطة العمل الوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للفترة 2023-2027. وأخيراً، ستواصل البعثة رصد تدفق الأسلحة والذخائر إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وداخلها ووصول الجماعات المسلحة إليها.

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 1-1-1 تحسين الظروف الأمنية للمدنيين المعرضين للتهديد المادي من جانب الجماعات المسلحة والعنف القبلي في المناطق المتضررة من النزاع المسلح
1-1-1 زيادة عدد عمليات استسلام الجماعات المسلحة التي يتم التفاوض عليها من خلال برنامج نزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار (2022/2021: 0؛ 2023/2022: 3؛ 2024/2023: 10)
- 1-1-2 زيادة النسبة المئوية للحوادث الأمنية التي يتم التصدي لها بصورة فعالة نتيجة للإنذارات الصادرة عن شبكات الإنذار المدنية (2022/2021: 60 في المائة؛ 2023/2022: 60 في المائة؛ 2024/2023: 65 في المائة)
- 1-1-3 عدد الانتهاكات الجسيمة الموثقة التي ترتكبها الجماعات المسلحة ضد الأطفال أثناء النزاع المسلح (2022/2021: 075 3؛ 2023/2022: 000 2؛ 2024/2023: 500 1)
- 1-1-4 عدد الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة والقوات المسلحة (2022/2021: 542 1؛ 2023/2022: 400 1؛ 2024/2023: 475 1)
- 1-1-5 عدد المشردين داخليا (2022/2021: 4,9 ملايين؛ 2023/2022: 2,1 مليون؛ 2024/2023: 2,1 مليون)

النواتج

- إيفاد 10 أفرقة حماية مشتركة و 120 بعثة تقييم مشتركة في المناطق المتضررة من النزاع المسلح لتقييم المخاطر المتعلقة بالحماية التي يتعرض لها كل من النساء والرجال والفتيان والفتيات والتصدي لها، ودعم إجراءات الوقاية والاستجابة التي تتخذها الجهات الشريكة الكونغولية والدولية
- إجراء 4 مناورات تدريبية ميدانية لفائدة 40 من الضباط وضباط الصف في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المناطق ذات الأولوية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري لدعم بناء قدرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مجالات القيادة، وتكتيكات الكمان المضافة، والحركة القتالية، وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي، والعمليات المعلوماتية، وتصميم وأمن القواعد والمواقع التي تديرها السرايا، والتخطيط المشترك للدوريات، وتوجيه القوات، وتكتيكات حرب الأدغال
- صيانة ما متوسطه 35 قاعدة من قواعد عمليات السرايا الثابتة؛ وقيام كتائب الانتشار السريع بـ 100 عملية نشر لوحدات قتالية جاهزة للتدخل؛ وقيام كتائب المشاة بـ 50 عملية نشر لوحدات قتالية جاهزة للتدخل؛ وتسيير قوات الوحدات ما متوسطه 200 دورية يومية

- (100 دورية نهائية و 100 دورية ليلية)؛ والقيام بما متوسطه 52 دورية يومية مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لحماية المدنيين وتقليص عدد انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة أو العناصر التابعة للدولة
- قيام أفرقة التواصل النسائية بـ 120 مبادرة توعية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري بشأن الأدوات المجتمعية لحماية المدنيين وحقوق الإنسان وتسوية النزاعات موجهة لفائدة النساء والفتيات المرتبطات بالجماعات المسلحة
 - قيادة 4 عمليات على مستوى الكتائب و 48 عملية على مستوى السرايا، تليها عملية لتقدير أضرار المعارك، من أجل ضمان حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة
 - تقديم الدعم لـ 8 عمليات تقودها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو عمليات مشتركة، من خلال توفير المعلومات الاستخباراتية والاستطلاع والنيران غير المباشرة واللوجستيات، في إطار الامتثال الصارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان
 - استخدام منظومة جوية بدون طيار لمدة 2 000 ساعة في مهام جمع المعلومات الاستخباراتية المدنية والعسكرية والاستطلاع وتحديد مواقع الأهداف من أجل تحسين الإلزام بالحالة
 - تسيير شرطة الأمم المتحدة لما عدده 17 568 دورية، منها دوريات مشتركة مع الشرطة الوطنية الكونغولية (48 دورية يوميا في المتوسط يقوم بها ما مجموعه 768 من أفراد الشرطة، رجالا ونساء)
 - عقد 5 جلسات توعية لفائدة 30 من قادة المجتمع المدني وأفراد المجتمعات المحلية، بمن فيهم الشباب، و 30 من أفراد الشرطة، بشأن مبادرات استنهاض المجتمعات المحلية لمكافحة تغذية نزعة التطرف
 - تنظيم 96 جلسة لمجلس الأمن مع المجتمع المدني والسلطات المحلية، بما يشمل موظفي إنفاذ القانون، من أجل التصدي للتحديات الأمنية
 - تنفيذ 8 مهام ميدانية دعما للآلية المشتركة الموسعة للتحقق من أجل تعزيز أمن الحدود
 - إجراء 2 300 عملية حراسة مرافقة للبعثات الإنسانية في المناطق المتضررة من النزاع المسلح
 - عقد 60 من جلسات بناء القدرات والتوعية مع ممثلي النساء والشباب، والسلطات الحكومية والإقليمية، والزعماء العرفيين، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والشرطة الوطنية الكونغولية، وأعضاء منظمات المجتمع المدني، وأعضاء لجان الحماية المحلية، وذلك لتعزيز مراعاة المنظور الجنساني داخل لجان الحماية المحلية وآليات شبكة الإنذار المحلية لأغراض الإنذار المبكر
 - إيفاد 10 بعثات لتقييم آليات الحماية الحالية في إيتوري وكيفو الجنوبية وكيفو الشمالية، وذلك لتوجيه عملية وضع خريطة طريق لنقل هذه الآليات إلى السلطات المحلية، عقب انسحاب البعثة
 - عقد 12 جلسة اتصال لفائدة 100 من أعضاء منظمات المجتمع المدني وممثلي النساء والشباب ووسائل الإعلام المحلية لنشر الخطط العملياتية على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار وإطلاع المشاركين على البرنامج
 - تنظيم 18 دورة تدريبية وتوجيهية لفائدة 550 مشاركا لتعزيز قدرة الرابطات النسائية ومجموعات الشباب وغيرها من الهياكل المجتمعية على المشاركة في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار
 - توفير الدعم المعيشي، بما في ذلك الملابس وحصص الإعاشة والخيام وفرش الأسرة لما عدده 4 000 من أفراد الجماعات المسلحة الكونغولية الذين يخضعون حاليا لعملية تسريح

- تنفيذ 40 مشروعاً للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية لدعم المجتمعات المحلية في الحد من العنف وبناء القدرة على الصمود على الصعيد المحلي، ودعم الشباب الضعفاء في تأمين سبل عيش بديلة
- عقد 36 اجتماعاً شهرياً للتنسيق مع المنسقين على مستوى المقاطعات للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية لدعم تخطيط المشاريع وتنفيذها ورصدها وتقييمها دعماً للبرنامج
- توفير الدعم المعيشي، بما في ذلك حصص الإغاشة والملابس والخيام وفرش الأسرة لفائدة 300 مقاتل أجنبي ومعاليهم في مراكز العبور في إطار نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل
- إصلاح خمسة من مراكز العبور في إطار نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل لإيواء المقاتلين الأجانب الذين يلقون أسلحتهم ومعاليهم قبل إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية
- عقد اجتماعات شهرية مع الخلية العملياتية لفريق الاتصال والتنسيق التابع لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون دعماً لخطة عمله لدعم توحيد القوى الهدامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة
- إجراء 4 زيارات رصد مع لجان نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل في البلدان الأعضاء في فريق الاتصال والتنسيق لمتابعة إعادة إدماج المقاتلين العائدين إلى أوطانهم ومعاليهم وجمع المواد اللازمة لوضع وإنتاج مواد توعية دعماً لخطة عمل فريق الاتصال والتنسيق
- القيام بما عدده 600 مهمة موقعية لتدمير أجهزة الذخائر المتفجرة في أعقاب إندارات وردت من المجتمعات المحلية عن طريق الخط الساخن المجاني في المناطق المتأثرة بالنزاع في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري
- إعداد 30 لوحة إعلانية، وإلقاء 80 000 منشور، وبت 52 حلقة من البرنامج الإذاعي "حياتي الجديدة" (Ma Nouvelle Vie) لتشجيع المقاتلين السابقين على المشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، والبت اليومي لحلقات إذاعية على إذاعة أوکابي ومحطات إذاعية متنقلة ومن خلال إقامة شراكات مع المحطات الإذاعية في المجتمعات المحلية
- رفع مستوى 3 سجون في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري لتصبح سجونا خاضعة لإجراءات أمنية متوسطة الشدة
- عقد 15 اجتماعاً مع الجماعات المسلحة لمناقشة إطلاق سراح 250 طفلاً من صفوفها، ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 1-2-1 عدد أحكام الإدانة التي تصدر وفقاً للمعايير القانونية الواجبة بحق من تُسبب إليهم ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية (2022/2021: 459؛ 2023/2022: 400؛ 2024/2023: 420)
- 1-2-2 انخفاض عدد حوادث انتهاكات حقوق الإنسان المؤكدة التي ترتكبها الجهات الفاعلة الحكومية في مناطق النزاع المسلح (2022/2021: 308؛ 2023/2022: 1 500؛ 2024/2023: 1 400)
- 1-2-3 زيادة النسبة المئوية للكونغوليين الذين يعبرون عن ثقتهم في قدرة قوات الأمن التابعة للدولة على حماية السكان (2022/2021: غير متوفرة؛ 2023/2022: 67 في المائة؛ 2024/2023: 70 في المائة)

- تنظيم 20 من حلقات العمل والجلسات الإرشادية لبناء قدرات السلطات المحلية والمجتمع المدني بشأن الحوكمة المحلية، مع التركيز على أمن المدنيين وحمايتهم، بما في ذلك الإنذار المبكر في 10 كيانات إقليمية لامركزية
- تنظيم 30 من جلسات التوعية ومجموعات التركيز لتحسين حوكمة الأمن المحلي وإدارته وتخطيطه وميزنته، لينتج عن ذلك إنشاء 15 مجلسا محليا من مجالس المجتمعات المحلية المعنية بالأمن
- إيفاد 45 من بعثات الرصد والتقييم و 10 من بعثات التحقيق لتوثيق انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، في المناطق المتضررة من النزاع المسلح
- تقديم 20 تقريرا عن حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، والعنف الجنساني، واحترام حقوق الإنسان، وحرية التعبير والتجمع السلمي
- تنظيم 10 دورات تدريبية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية بشأن القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع في المناطق المتضررة من النزاع
- بناء 4 زنانات احتجاز للنساء ومركزين للشرطة
- عقد 12 جلسة عمل مع المستشارية الرئاسية الخاصة المعنية بالمرأة والشباب والعنف الجنسي، ومع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والشرطة الوطنية الكونغولية، بشأن تنفيذ البيان المشترك والإضافة الملحقه به وخطط العمل المتعلقة بمكافحة العنف الجنسي
- عقد جلسات توجيهية وإرشادية كل أسبوعين مع السلطات القضائية في 3 مقاطعات لتقديم المشورة التقنية بشأن التحليلات القانونية وتحليل ملفات القضايا، والاجتهادات القضائية، والمسائل الإجرائية، وإعداد الوثائق دعما لإجراء التحقيقات والملاحقات القضائية في قضايا تتصل بجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان
- تقديم الدعم اللوجستي لنشر 20 بعثة تحقيق و 25 محكمة متنقلة لإجراء تحقيقات ومحاكمات في قضايا تتصل بجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل
- عقد 4 اجتماعات مع المراقب العام للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيره من كبار مسؤولي العدالة لتقديم المشورة الاستراتيجية بشأن استراتيجيات الادعاء وترتيب القضايا حسب الأولوية
- إجراء 150 تقييما للمخاطر بشأن الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان دعما لقوات الأمن الكونغولية
- عقد 10 اجتماعات مع الفريق العامل التقني المشترك المعني بالأطفال والنزاع المسلح لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لعام 2012 المتعلقة بمنع وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم
- إعداد 4 تقارير فصلية وتقرير سنوي واحد يبين الاتجاهات والإحصاءات والتحليلات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في جمهورية الكونغو الديمقراطية
- إجراء استطلاعين للأراء (استطلاع للرأي العام واستطلاع مواضيعي) بشأن قضايا السلام والأمن والعدالة وإعادة الإعمار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

- عقد 10 جلسات إرشادية و 10 جلسات ومجموعات تركيز لتعويض الضحايا بشأن نتائج الاستطلاعات مع السلطات الرئيسية على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات ومع المجتمع المدني لتعزيز استخدام نتائج الاستطلاعات وتحسين فهم قضايا الحماية والاستجابات الحكومية
- عقد 80 جلسة توعية لما عدده 2 000 من أفراد الشرطة بشأن احترام حقوق الإنسان
- تنظيم 4 دورات تدريبية لما عدده 200 من أفراد أفرقة التدخل المتنقلة بشأن إدارة النظام العام واحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان
- تدريب 100 فرد من قوات الدفاع والأمن الوطنية على إدارة الأسلحة والذخائر
- تركيب مخازن منيعة لتخزين الأسلحة وتجديد هذه المخازن لتأمين 5 000 قطعة سلاح في حوزة الدولة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية
- تدريب 10 موظفين من اللجنة الوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد من العنف المسلح على إدارة الأسلحة والذخائر، بما يشمل مقدمة عن الأطر المعيارية؛ والتخطيط والرصد والتقييم؛ ومناولة الأسلحة والذخيرة وتخزينها بالشكل السليم؛ وبرامج الحد من العنف ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على صعيد المجتمعات المحلية
- تنظيم 35 دورة تدريبية للتوعية بالمخاطر لفائدة أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن التخفيف من المخاطر وتحسين السلوك الآمن أثناء الكشف عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ومناولتها والتخلص منها
- إيفاد بعثات رصد شهرية في جميع أنحاء كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري لتحليل وتقييم تدفق الأسلحة والذخائر إلى الجماعات المسلحة

العوامل الخارجية

ستقوم الحكومة بتخصيص واعتماد الموارد اللازمة لدعم قدرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية وانتشارها بغية الحد من الخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية ولتسيطر على المناطق التي جرى تطهيرها من الجماعات المسلحة وضبط الأمن فيها. وسيواصل التعاون بين البعثة والحكومة ضد الجماعات المسلحة، بسبل منها القيام بعمليات مشتركة. وسيسهم نشر القوة الإقليمية لشرق أفريقيا إسهاماً إيجابياً في تحييد الجماعات المسلحة. ولن يؤدي السياق الانتخابي إلى زيادة انعدام الأمن ونشاط الجماعات المسلحة

الجدول 2

الموارد البشرية: العنصر 1، حماية المدنيين

المجموع	الفئة
	أولاً - المراقبون العسكريون
660	المعتمد للفترة 2023/2022
660	المقترح للفترة 2024/2023
-	صافي التغير
	ثانياً - الوحدات العسكرية
13 140	المعتمد للفترة 2023/2022
13 500	المقترح للفترة 2024/2023
360	صافي التغير

													ثالثاً - الموظفون المدنيون	
متطوعو الأمم المتحدة			الموظفون الوطنيون				الموظفون الدوليون							
المجموع			المجموع				و أ ع - مد - 2 - ف - 5 - ف - 3 - الخدمة المجموع							
المجموع الفرعي الوطنيون			م ف و خ ع و الفرعي				2-ف- 4-ف- 1-مد- أ ع م							
													مكتب قائد القوة	
9	-	-	-	5	5	-	4	2	-	-	1	1	2023/2022	الوظائف المعتمدة للفترة
9	-	-	-	5	5	-	4	2	-	-	1	1	2024/2023	الوظائف المقترحة للفترة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير	
													المكتب المشترك لحقوق الإنسان	
98	22	1	21	34	16	18	42	6	27	8	1	-	2023/2022	الوظائف المعتمدة للفترة
98	22	1	21	34	16	18	42	6	27	8	1	-	2024/2023	الوظائف المقترحة للفترة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير	
													قسم حماية الطفل	
29	3	1	2	17	3	14	9	-	7	2	-	-	2023/2022	الوظائف المعتمدة للفترة
28	3	1	2	17	3	14	8	-	6	2	-	-	2024/2023	الوظائف المقترحة للفترة
(1)	-	-	-	-	-	-	(1)	-	(1)	-	-	-	صافي التغيير	
													مكتب الشؤون المدنية	
196	10	1	9	171	156	15	15	1	8	5	1	-	2023/2022	الوظائف المعتمدة للفترة
194	9	2	7	172	156	16	13	1	6	5	1	-	2024/2023	الوظائف المقترحة للفترة
(2)	(1)	1	(2)	1	-	1	(2)	-	(2)	-	-	-	صافي التغيير	
													المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون	
332	35	3	32	227	180	47	70	9	42	15	3	1	2023/2022	الوظائف المعتمدة للفترة
329	34	4	30	228	180	48	67	9	39	15	3	1	2024/2023	الوظائف المقترحة للفترة
(3)	(1)	1	(2)	1	-	1	(3)	-	(3)	-	-	-	صافي التغيير	
													المجموع	
14 132												الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022		
14 489												الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023		
357												صافي التغيير		

قسم حماية الطفل

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-3)

84 - يُقترح إلغاء وظيفة واحدة لموظف لشؤون حماية الطفل (ف-3) مقرها في كاليبي. وقد احتُظت بالوظيفة بعد إغلاق مكتب كاليبي الميداني في حزيران/يونيه 2022 بحيث يكون جزءاً من الفريق المتبقي لضمان التسليم السلس والتدريجي لمهام حماية الطفل والوقاية والرصد والاستجابة وإعداد التقارير إلى اليونيسف وحكومة المقاطعة. ومنذ ذلك الحين، يعمل موظف شؤون حماية الطفل مع موظفي اليونيسف، وقد قطعت عملية تسليم مهام الحماية إلى اليونيسف شوطاً كبيراً ويُتوقع إنجازها قبل حزيران/يونيه 2023.

مكتب الشؤون المدنية

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفتان (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-3 وتحويل وظيفة واحدة من الرتبة ف-3 إلى وظيفة وطنية من الفئة الفنية)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (تحويل وظيفة برتبة ف-3 إلى وظيفة وطنية من الفئة الفنية) متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة لمتطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة وتحويل وظيفة واحدة لمتطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة إلى متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة)

85 - تماشيا مع الخطة الانتقالية المشتركة للبعثة واستراتيجيتها المتعلقة بتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية، ومن أجل بناء قدرات الموظفين الوطنيين، يُقترح تحويل وظيفة ثابتة واحدة لموظف للشؤون المدنية (ف-3) إلى وظيفة ثابتة واحدة لموظف للشؤون المدنية (موظف وطني من الفئة الفنية)، وتحويل وظيفة مؤقتة واحدة لموظف معاون للشؤون المدنية (من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين) إلى وظيفة مؤقتة واحدة لموظف معاون للشؤون المدنية (من متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين).

86 - ويُقترح إلغاء وظيفة ثابتة واحدة لموظف للشؤون المدنية (ف-3) ووظيفة مؤقتة واحدة لموظف معاون للشؤون المدنية (من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين) مقرهما في كالمي. وقد احتُفظ بالوظيفة الثابتة والوظيفة المؤقتة بعد إغلاق مكتب كالمي الميداني في حزيران/يونيه 2022 لنشكلا جزءا من الفريق المتبقي. وقد تحقّق الآن النقل الناجح لمهام الوظيفة الثابتة والوظيفة المؤقتة إلى الفريق القطري.

العنصر 2: تقديم الدعم لتحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولإصلاحات الأساسية في مجالي الحوكمة والأمن

87 - ستواصل البعثة، خلال الفترة 2024/2023 بذل مساعيها الحميدة لدعم توطيد الاستقرار السياسي وتعزيز مؤسسات الدولة من خلال دعم الإصلاحات الأساسية في مجالي الحوكمة والأمن، على النحو المبين في الخطة الانتقالية المشتركة. ومن خلال العمل الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، ومع الجهات الشريكة الوطنية والدولية، ستسعى البعثة إلى تعزيز إرساء الديمقراطية والإدماج؛ وتعزيز المصالحة بين المجتمعات المحلية؛ ودعم إصلاح قطاع الأمن. وسيشمل ذلك تعزيز قدرات الحكومة في مجال سيادة القانون والمساءلة واحترام حقوق الإنسان والحوكمة الديمقراطية على الصعيد المحلي وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود؛ وتعزيز دور المرأة ومشاركتها في منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في العمليات السياسية والانتخابية. وستشمل جهود الدعوة والمساعي الحميدة العمل مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، بما في ذلك جماعات النساء والشباب، والجهات السياسية صاحبة المصلحة، والجهات الفاعلة الحكومية في مجالي الدفاع والأمن، والسلطات والمؤسسات المعنية بدعم الدولة والديمقراطية. وستسهم البعثة في تعزيز قدرة الحكومة على الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية في مجالي الأمن وسيادة القانون، وفي استعادة وتعزيز سلطة الدولة في المناطق المتأثرة بالعنف والنزاع المسلح. وسيتم ذلك من خلال التنفيذ المشترك للبرامج مع فريق الأمم المتحدة القطري، وفقا لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024 والخطة الانتقالية المشتركة.

88 - وستعزز البعثة مشاركتها وشراكاتها مع الجهات الفاعلة ذات الصلة لتعزيز مبادراتها الرامية إلى تحقيق الاستقرار وبناء السلام بغية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية استعداداً للانتحاب التدريجي للبعثة. وسيشمل ذلك معالجة مسائل طال أمدها تتعلق بالهوية والإدماج؛ وملكية الأراضي والوصول إليها؛ والتشريد وإعادة التوطين؛ والاستخدام المشروع للموارد الطبيعية والاستفادة منها. وستواصل البعثة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، تشجيع ودعم تسوية المنازعات عن طريق دعم منظمات المجتمع المدني، والهيئات الدينية، والقيادات النسائية، ورابطات التجار، والسلطات المحلية، وآليات تسوية النزاعات المحلية؛ وذلك من خلال الحوار الشامل وجهود المصالحة على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات؛ ومن خلال التدخلات الرامية إلى تحقيق الاستقرار وبناء السلام. وستحافظ على علاقات عمل وثيقة مع ممثلي البرلمان، والسلطة القضائية، والرئاسة، والحكومة، والمجتمع المدني، وغيرهم من أعضاء المجتمع الدولي، من أجل بلورة رؤية مشتركة بشأن توطيد الحوكمة الديمقراطية، مع الدعوة في الوقت ذاته إلى إجراء إصلاحات أساسية في مجالي الحوكمة والأمن. وستواصل البعثة، بدعم من صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار وشركائه، بذل جهودها لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وستواصل تنسيق دعم برنامج الحكومة لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار، إلى جانب التدخلات التي يتم القيام بها في مجال بناء السلام مع الفريق القطري والمنظمات غير الحكومية لضمان اتساقها وتكاملها ووجاهتها.

89 - وستواصل البعثة تقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية إلى الحكومة لدعم تعزيز المؤسسات الأمنية عن طريق تعزيز المساءلة الديمقراطية وفعالية العمليات. وستواصل البعثة تيسير بلورة رؤية وطنية مشتركة بشأن إدارة قطاع الأمن، بطرق منها دعم الحكومة وهيئات الرقابة البرلمانية، والوزارات التنفيذية، واللجان الأمنية المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، وشبكات التعاون القضائي الإقليمية، وآليات العدالة الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، ستزيد البعثة من دعوتها إلى جعل إصلاح قطاع الأمن شاملاً للجميع وخاضعاً للملكية الوطنية.

90 - وستواصل البعثة دعم إنشاء نظام قضائي مؤد لوطنائه وخاضع للمساءلة تماشياً مع السياسة الوطنية لإصلاح العدالة والخطة الانتقالية للبعثة، لا سيما من خلال تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المشترك لدعم إصلاح العدالة. وستواصل البعثة تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى السلطات القضائية لمعالجة الاحتجاز المطول غير القانوني؛ وإجراء عمليات التفتيش القضائي للمحاكم الدنيا ومكاتب الادعاء والسجون؛ وتنظيم جلسات استماع متنقلة في السجون والمناطق النائية. وبالإضافة إلى ذلك، ستُنظّم دورات تدريبية لتحسين القدرة المهنية للجهات الفاعلة القضائية.

91 - وستواصل البعثة تعزيز الأمن في 12 سجناً ذا أولوية في إيتوري وكيفو الجنوبية وكيفو الشمالية لاحتواء وصد أي هجمات خارجية تشنها الجماعات المسلحة ومنع هروب السجناء الخطرين والهامين الذين يحتمل أن ينضموا من جديد إلى الجماعات المسلحة. وستنظم البعثة دورات تدريبية لتعزيز قدرة موظفي السجون على تقاضي حوادث السجون الخطيرة وإحباطها والتصدي لها؛ واستكمال تحديث سجن كاباري؛ وضمان مراعاة الأصول القانونية الواجبة للأشخاص المتهمين بارتكاب الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والجرائم ضد موظفي الأمم المتحدة.

92 - وستواصل البعثة دعم الترتيبات الانتقالية، بما في ذلك البرنامج المشترك لدعم إصلاح العدالة، وتقديم الدعم التقني واللوجستي لنظام السجون الوطني في تطوير الكفاءات التشغيلية والإدارية لموظفيه من خلال بناء القدرات، مع التركيز بشكل خاص على الأمن البشري، وحقوق الإنسان، وجمع المعلومات الاستخبارية، وإدارة شؤون المتطرفين العنيفين، ونزع التطرف. وستستمر البعثة في اتباع نمط التشارك الكامل

في الموقع في سجون إيتوري وشمال كيفو وكيفو الجنوبية مع مواصلة نقل المهام إلى السلطات الوطنية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياق البرنامج المشترك لدعم إصلاح العدالة وتماشيا مع الخطة الانتقالية. وستدعم البعثة أيضا تحسين إدارة تدفق القضايا والاستفادة من جهودها السابقة لإنشاء خلايا استخباراتية داخل السجون لتعزيز المراقبة.

93 - ولضمان الحفاظ على الحد الأدنى من المعايير المتعلقة بظروف السجون والسجناء، ستعطي الأولوية لرعاية السجناء صحيا وإطعامهم بهدف الحد من حالات الوفاة التي تحدث بأعداد ووتيرة عالية فيما يتصل بهذين الأمرين. وستستمر الجهود الرامية إلى منع واحتواء انتشار الإيبولا وغيره من الأمراض المعدية والسرارية في السجون. وبالإضافة إلى ذلك، وبالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، ستدعم البعثة السلطات الوطنية في تحقيق الأمن الغذائي في أحد السجون ذات الأولوية.

94 - وستواصل البعثة دعم السلطات الوطنية في تنفيذ السياسة الوطنية لإصلاح العدالة (2016-2017) وفقا لأولوياتها على النحو المحدد في الخطة الانتقالية للبعثة لنقل مهامها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة. وستركز البعثة أيضا على إقامة نظام قضائي مؤد لوظائفه وخاضع للمساءلة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال بناء القدرات؛ وعقد جلسات استماع مدنية متنقلة؛ والتفتيش القضائي للمحاكم الدنيا ومكاتب الادعاء والسجون؛ ودعم نشر القضاة المعيّنين حديثا.

95 - وستدعم البعثة تنفيذ برنامج الحكومة الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وصندوق بناء السلام والمؤسسات المالية الدولية، ستوفر البعثة الدعم للحكومة في تنسيق جهود جميع الجهات الشريكة لكفالة تكامل التمويل والبرامج وتحقيق الاستفادة القصوى للمجتمعات المحلية المتضررة. وبشكل نجاح هذا الجهد المتعلق بإعادة الإدماج المجتمعي المستدام وتحقيق الاستقرار عاملا أساسيا في انسحاب البعثة من جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة ناجحة ومستدامة.

96 - وستدعم البعثة التنفيذ الفعال لقراري مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن و 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن على نطاق مختلف مؤسسات الحوكمة والمؤسسات الأمنية، بما في ذلك التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وستعزز البعثة جهود الحكومة وستواصل بناء قدرة منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية بشأن عملية سياسية وعملية سلام مراعيتين للمنظور الجنساني، وبشأن الدعوة إلى مشاركة المرأة وانخراطها بصورة كاملة وفعالة ومجدية على جميع الصعد. وستكفل البعثة تعميم تحليل النزاعات بطريقة مراعية للاعتبارات الجنسانية في جميع جهود الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات، وأن يظل تفعيل الخطة الانتقالية المشتركة عملية مراعية للمنظور الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، ستدعم البعثة الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان المساءلة عن حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

97 - وستواصل البعثة رصد انتهاكات الحقوق والحريات الأساسية والقيود المفروضة على الحيز السياسي والتحقيق فيها والإبلاغ عنها من أجل ضمان تمتع الكونغوليين، نساء ورجالا وفتيانا وفتيات، بحقوقهم الدستورية في بيئة حرة وأمنة وشاملة للجميع، وتحلي الموظفين الحكوميين بأقصى درجات ضبط النفس في تعاملهم مع الاحتجاجات السلمية. وسيساعد مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان الحكومة في فرز المقاتلين السابقين لتحديد هوية مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وستدعم البعثة إجراء مشاورات مع

المجتمعات المحلية المتضررة من العنف والنزاع من أجل إنشاء آليات العدالة الانتقالية وتعزيز القائم منها؛ وتقديم الدعم التقني لتنفيذ استراتيجيات مقاضاة مرتكبي أخطر الجرائم على مستوى المقاطعات؛ ودعم مبادرات التعويض وكذلك الإصلاحات المؤسسية لقطاع الأمن تماشياً مع خريطة الطريق التي وضعها رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، ستعمل البعثة مع الوزارات المعنية لدعم توطيد حيز ديمقراطي مفتوح وشامل للجميع وتشاركي يعزز مشاركة المجتمع المدني في استراتيجيات الإصلاح والتنمية في البلد، مع التركيز بشكل خاص على زيادة مشاركة النساء والشباب. وستعمل البعثة أيضاً على دعم الجهود الرامية إلى منع خطاب الكراهية والتحرير على العنف، فضلاً عن المعلومات المضللة والمغلوبة، وإلى التصدي لهذه الأمور. وستواصل البعثة الدعوة إلى اعتماد إطار قانوني وسياساتي وطني لحماية الضحايا والشهود والمدافعين عن حقوق الإنسان والموظفين القضائيين المشاركين في محاكمات تتعلق بجرائم وانتهاكات جسيمة. وستواصل البعثة أيضاً تعزيز ودعم الآليات الرامية إلى تحسين المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك لجان المتابعة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية. وستواصل البعثة، بالتعاون مع الفريق القطري، إتاحة إمكانية الوصول إلى الآراء الاجتماعية والسياسية المتنوعة على إذاعة أوكابي ودعم المنافذ الإعلامية الأخرى لضمان الشمول والتنوع واحترام حرية التعبير.

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 1-2 إحرار تقدم في معالجة الأسباب الجذرية للعنف والنزاعات بين المجتمعات المحلية
- 1-2-1 زيادة عدد الاتفاقات الجديدة المتعلقة بتسوية النزاعات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، بما في ذلك تسوية النزاعات على الأراضي (2022/2021: 4؛ 2023/2022: 5؛ 2024/2023: 6)
- 2-1-2 زيادة عدد مسارات الحوار بين الحكومة والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع (2022/2021: 24؛ 2023/2022: 7؛ 2024/2023: 8)
- 2-1-3 عدد برامج تحقيق الاستقرار المنفذة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري التي حددت أولوياتها المجتمعات المحلية والحكومة (2022/2021: 11؛ 2023/2022: 6؛ 2024/2023: 6)
- 2-1-4 عدد المناجم التي صدقت عليها الحكومة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتتجانبا (2022/2021: 156؛ 2023/2022: 130؛ 2024/2023: 100)

النواتج

- عقد اجتماعات أسبوعية مع الجهات صاحبة المصلحة من السياسيين والمجتمع المدني لمناقشة مبادرات الدبلوماسية الوقائية قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2023 في المناطق التي لم يعد للبعثة وجود فيها
- عقد 5 جلسات حوار بشأن الممارسة الديمقراطية مع قادة المجتمعات المحلية في كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية وإيتوري لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع بين المجتمعات المحلية

- عقد 12 اجتماعا مع الجهات الفاعلة السياسية والاقتصادية لمنع وتخفيف حدة التوترات في المناطق التي لم تعد البعثة تنفذ فيها عمليات عسكرية ولدعم استراتيجية الترابط المعنونة "وحدة العمل في الأمم المتحدة"
- اتخاذ 75 مبادرة محلية لتسوية النزاعات لمعالجة النزاعات والحد من التوتر والعنف بين الطوائف
- عقد اجتماعين للمجلس التوجيهي الوطني لصندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار لدعم البرمجة والإشراف على الصندوق والمشاركة في حوار استراتيجي بشأن تحقيق الاستقرار
- عقد اجتماعات أسبوعية مع السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات لتقديم الدعم والمشورة التقنيين بشأن تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار
- عقد 12 اجتماعا تنسيقيا لاستكمال رسم خرائط التدخلات المتعلقة بالتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار وبناء السلام في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري
- تنظيم 10 حلقات عمل لبناء القدرات وجلسات توعية مع سلطات الشرطة المحلية بشأن الخفارة المجتمعية ووساطة الشرطة

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 2-2 تحسين إمكانية الوصول إلى حيز ديمقراطي شامل للجميع، و2-1 عدد ما يعتمد وينفذ من مشاريع قوانين متعلقة بالإدارة العامة وتحقيق مشاركة سياسية مستدامة وهادفة للشرائح الرئيسية في المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب (2022/2021: 2؛ 2023/2022: 4؛ 2024/2023: 4)
- 2-2-2 انخفاض عدد الحالات الموثقة للانتهاكات التي ترتكبها جهات تابعة للدولة فيما يتعلق بالحقوق السياسية وحرية التجمع والتعبير (2022/2021: 397؛ 2023/2022: 500؛ 2024/2023: 400)
- 2-2-3 عدد التقارير التي نشرتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (2022/2021: غير متوافر؛ 2023/2022: 3؛ 2024/2023: 4)

النواتج

- عقد اجتماعات شهرية مع الكتل البرلمانية في المقاطعات بشأن الحوار الديمقراطي وتسوية النزاعات على مستوى المقاطعات للحد من العنف القبلي
- عقد 3 اجتماعات شهريا مع الجهات الفاعلة السياسية والمؤسسية؛ وعقد اجتماع شهري واحد مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني؛ وعقد اجتماع شهري واحد مع الدبلوماسيين للذهوض بإجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع وسلمية في غضون المهلة الدستورية
- عقد اجتماع واحد مع الجهات المؤسسية الفاعلة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بإدارة الأموال المخصصة للأعمال التحضيرية للانتخابات
- تنظيم حملة إلكترونية واحدة لتعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية، أطلقت على حساب البعثة على تويتر في سياق حملة الستة عشر يوما من النشاط لمناهضة العنف الجنساني

- عقد اجتماعين مع وزارة حقوق الإنسان والمجلس الأعلى للوسائط السمعية والبصرية والاتصالات لحماية وتعزيز الحيز الديمقراطي، وخاصة الحق في التجمع السلمي وحرية التعبير
- عقد دورتين تدريبيتين مع 30 مشاركا من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان و 30 مشاركا من حركات المواطنين بشأن رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها
- عقد جلستي توعية مع 30 عضوا في البرلمان و 30 عضوا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن الدعوة وحقوق الإنسان المتعلقة بالانتخابات
- عقد 3 حلقات مناقشة مع الجهات الفاعلة السياسية والمؤسسية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني حول سبل تعزيز إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع وسلمية في غضون المهلة الدستورية
- عقد اجتماعين مع الأحزاب السياسية واجتماعين مع منظمات المجتمع المدني لتشجيع زيادة تمثيل النساء والشباب وأفراد الشعوب الأصلية في المؤسسات، على أساس الجدارة واتباع المتطلبات الدستورية المتعلقة بالتوازن الجغرافي
- عقد دورتين تدريبيتين مع 60 عضوا من منظمين نسائيتين بشأن حقوق الإنسان المتعلقة بالانتخابات
- عقد جلستي توعية مع 80 من الجهات الفاعلة من منظمين للشباب حول رصد خطاب الكراهية ومكافحته
- عقد 5 اجتماعات لأغراض الدعوة مع البرلمانيين والقضاة والمدعين العامين والمحامين لاعتماد القوانين ذات الأولوية، بما في ذلك القوانين المقترحة بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والقانون المقترح بشأن الحصول على المعلومات، والقانون المقترح لمكافحة القبلية والعنصرية وكراهية الأجانب، والقانون المقترح بشأن المظاهرات السلمية
- عقد 3 مؤتمرات حول تنفيذ المادة 13 من قانون الانتخابات وتدابير إنفاذه، والمنازعات الانتخابية، ومراقبة الانتخابات مع أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، والمؤتمر الأسقفي الوطني لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكنيسة المسيح في الكونغو، والمحكمة الدستورية، والشباب، والنساء، ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية المشاركة في العملية الانتخابية
- عقد اجتماعات شهرية مع السلطات الحكومية على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات للدعوة إلى تعزيز مشاركة النساء والشباب في الإدارة العامة
- تنظيم حلقتي عمل مع المؤسسات الوطنية و 4 حلقات عمل مع قادة المقاطعات الذين يعملون في مجال الحوكمة الرشيدة من أجل تعزيز مشاركة النساء والشباب في المفاوضات بشأن السلام والتعايش السلمي وحشد الموارد في إطار قراري مجلس الأمن 1325 (2000) و 2250 (2015)
- عقد 12 دورة لبناء القدرات والتوجيه لما عدده 240 من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، منها 30 في المائة على الأقل من النساء، لدعم إعادة هيكلة وإعادة إحياء منظمات المجتمع المدني في دورها المتعلق بالنهوض بالحوكمة الديمقراطية ومنع العنف المتصل بالانتخابات
- تنظيم 30 جلسة للتوعية وبناء الثقة لما عدده 300 من أفراد وقادة المجتمعات المحلية، بمن فيهم النساء والشباب في المناطق الحضرية والريفية المعنية، لتعزيز التماسك الاجتماعي ومنع العنف المتصل بالانتخابات ومعالجة المشاعر المناهضة للبعثة
- تنظيم حملات إعلامية متعددة الوسائط وإعداد برامج توعية دعما لولاية البعثة، من خلال ما يلي: (أ) البث على مدار الساعة من إذاعة أوكابي والوصول إلى جمهور من 24 مليون شخص أسبوعيا؛ (ب) إنتاج 52 مقطع فيديو قصيرا للمنصات الرقمية للبعثة؛ (ج) تشغيل وإدارة الموقعين الشبكيين للبعثة وإذاعة أوكابي، وتحميل مقالات وأخبار وصور من جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية يوميا؛ (د) توفير معلومات موثوقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي

- تنظيم 3 جلسات توعية تستهدف الطلاب في المؤسسات التعليمية لتعزيز حوار سياسي بشأن تحقيق الاستقرار والسلام والأمن ودعم المؤسسات الوطنية والانسحاب التدريجي للبعثة
- تنظيم 10 جلسات توعية لفائدة 200 مشارك ومشاركة من المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني في كينشاسا وغوما وبوكافو وبونيا وبيني من خلال إذاعة أوكابي لزيادة الوعي بتمكين المرأة وبإمكانية الوصول إلى حيز ديمقراطي شامل
- عقد 4 حلقات عمل لفائدة 120 صحفياً، منهم 30 في المائة على الأقل من النساء، وتنظيم حملة إعلامية واحدة لتعزيز التواصل المراعي للاعتبارات الجنسانية والخالي من التحيز الجنساني في وسائل الإعلام وتحسين التغطية الإعلامية للنساء في السياسة وفي مبادرات السلام والأمن
- تنظيم 5 حلقات مناقشة عامة مع ممثلين عن الشباب بشأن مبادئ الذكورة الإيجابية والمواطنة المراعية للاعتبارات الجنسانية باستخدام قيادات محلية حضرية معروفة باسم "بطلات وسفيرات السلام"

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 3-2 تعزيز إمكانات وقدرات مؤسسات الدولة على إرساء سيادة القانون والأمن وصونهما
- 1-3-2 النسبة المئوية لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية المتعلقة بالمهنية والمساءلة والإطار المؤسسي في خطة عمل الشرطة الوطنية الكونغولية المتعلقة بالإصلاح (2020-2024) (2021/2022: 11 في المائة؛ 2022/2023: 30 في المائة؛ 2023/2024: 50 في المائة)
- 2-3-2 عدد الحوادث المتصلة بالأمن في السجون (2021/2022: 0؛ 2022/2023: 9؛ 2023/2024: 6)
- 2-3-3 زيادة النسبة المئوية للكونغوليين الذين يعربون عن ثقتهم بنظام العدالة (2021/2022: غير متوفرة؛ 2022/2023: 33 في المائة؛ 2023/2024: 36 في المائة)
- 2-3-4 انخفاض النسبة المئوية للمحتجزين رهن المحاكمة في السجن كنسبة مئوية من مجموع نزلاء السجون (2021/2022: 76 في المائة؛ 2022/2023: 75 في المائة؛ 2023/2024: 70 في المائة)

النواتج

- عقد اجتماعات شهرية مع الكتل البرلمانية بشأن إصلاح الحوكمة وتسوية النزاعات على مستوى المقاطعات
- عقد اجتماعات شهرية مع أعضاء الحكومة على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات للعمل على تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة
- عقد اجتماعات شهرية مع أعضاء الحكومة على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات لمناقشة تنفيذ الاستراتيجية المشتركة لإصلاح إدارة المناجم والإصلاح الزراعي وإصلاح النظام الانتخابي وسياسة التنمية المحلية
- عقد اجتماعات أسبوعية مع الجهات الفاعلة السياسية الرفيعة المستوى والجهات صاحبة المصلحة، على المستويين الوطني والمحلي وعلى مستوى المقاطعات، لتيسير الحوار والتسوية السلمية للنزاعات السياسية والدعوة إلى توافق الآراء بشأن أداء المؤسسات الرئيسية، بما يشمل قطاع الأمن، وبشأن أهمية المشاركة السياسية للمرأة، والمساعدة في التوصل إلى توافق الآراء هذا

- عقد اجتماع واحد مع الجهات الفاعلة السياسية والمؤسسية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ومع الدبلوماسيين، بشأن أهمية وسبل مكافحة خطاب الكراهية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي البلدان التي يوجد فيها وجود قوي للكونغوليين المغتربين وبشأن تشجيع اعتماد مشروع قانون لمكافحة القبلية والعنصرية وكراهية الأجانب
- عقد 3 اجتماعات مع أعضاء البرلمان و 3 جلسات توعية مع 90 من الزعماء الدينيين والسلطات التقليدية والجهات الفاعلة السياسية للدعوة إلى تنفيذ مشروع قانون مكافحة القبلية والعنصرية وكراهية الأجانب
- عقد اجتماعين مع أعضاء البرلمان وجلسة توعية واحدة مع 50 عضوا من المنظمات غير الحكومية للدعوة إلى تنفيذ قانون حماية الشعوب الأصلية والنهوض بها
- تنظيم 4 حلقات عمل لفائدة 120 مشاركا، منهم 30 في المائة على الأقل من النساء، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري دعما للحكومة في استكمال تفعيل الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتجانيقا
- إنشاء آلية رصد واحدة في تتجانيقا وتوفير الدعم لآليتي رصد في كاساي وكاساي الوسطى بشأن مبادرات منع نشوب النزاعات وبناء السلام لمنع العودة إلى النزاع العنيف
- إجراء مشاورات شهرية مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة والأطراف صاحبة المصلحة على الصعيدين الدولي والوطني، وتنظيم مشاورات فصلية مع الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية لدعم السلطات الوطنية في تفعيل الخطة الانتقالية المشتركة، وتنفيذ خطط العمل الانتقالية على مستوى المقاطعات، وتنفيذ آليات تنسيق على الصعيدين التقني والاستراتيجي للإشراف على تنفيذها وتوجيه هذا التنفيذ، ووضع مبادرات للاتصالات الاستراتيجية دعما لنشر المعلومات بشأن الخطط
- إجراء مشاورات شهرية مع الدول الأعضاء في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وأعضاء مجلس الأمن، والجهات الدبلوماسية الشريكة الرئيسية الأخرى لضمان مشاركتها في دعم تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعم استراتيجية الانتقال المشتركة
- عقد اجتماعات تنسيق شهرية مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لتعزيز اتباع نهج متسق في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن
- تنظيم 20 مشاورة رفيعة المستوى مع الحكومة وسلطات القضاء العسكري بشأن التدابير التأديبية أو القضائية المتعلقة بـ 5 حالات انتهاك ارتكبتها مسؤولون رفيعو المستوى تم تحديدها من خلال تطبيق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان
- عقد 24 اجتماعا رفيع المستوى مع السلطات القضائية ومسؤولي وزارة حقوق الإنسان لتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية؛ وتعزيز المصالحة الوطنية وتقديم التعويض لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛ ومحاسبة المتهمين بانتهاك القانون الدولي الإنساني أو بارتكاب انتهاكات وتجاوزات في مجال حقوق الإنسان
- تدريب 1 000 ضابط من ضباط الشرطة الوطنية الكونغولية، نسبة 20 في المائة منهم من النساء، في مجالات إجراءات التحقيق وإدارة مسرح الجريمة وتقنيات الاستدلال الجنائي، مع أخذ النهج المراعية للمنظور الجنساني في الاعتبار
- تنظيم دورة تدريبية واحدة لفائدة 20 من ضباط شرطة التعدين، نسبة 20 في المائة منهم من النساء، بشأن تقنيات التحقيق المتعلقة بالاتجار غير المشروع، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة النارية، تماشيا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان
- تنظيم 4 دورات تدريبية لفائدة 80 من ضباط الشرطة بشأن تدابير الحماية وإجراءات الطوارئ وتوظيف آليات الاستدلال الجنائي والتحليل في الحوادث المتعلقة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والكشف عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب

- تجديد 3 مدارس لتدريب الشرطة
- عقد 10 اجتماعات تقنية للأفرقة الفرعية التابعة لوزارة العدل والمعنية بالعدالة وحقوق الإنسان لتنفيذ خطة العمل ذات الأولوية المتعلقة بالسياسة الوطنية لإصلاح العدالة، واجتماع استراتيجي واحد للجنة التوجيهية لدعم رصد تنفيذ خطة العمل ذات الأولوية للفترة 2021-2023
- عقد 60 اجتماعا للجان المتابعة المعنية بانتهاكات حقوق الإنسان من جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية لتعزيز المساءلة في صفوف أجهزة الأمن
- تنظيم 5 دورات لبناء القدرات مع الشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن حماية المدنيين وإصلاح قطاع الأمن بطريقة مراعية للاعتبارات الجنسانية
- تقديم المشورة والتوجيه أسبوعيا إلى السلطات القضائية في 3 مقاطعات بشأن تعزيز أداء منظومة العدالة الجنائية، ومراعاة الأصول القانونية، والحد من الاحتجاز غير القانوني
- عقد 10 جلسات استماع للمحاكم المدنية المتنقلة للحد من تراكم القضايا والتصدي للاحتجاز غير القانوني والمطول
- تنظيم 8 حلقات عمل لفائدة 240 من ضباط الشرطة القضائية وكتبة المحاكم والقضاة بشأن سبل تحسين أداء منظومة العدالة الجنائية
- إجراء 3 تقييمات قضائية للمحاكم ومكاتب الادعاء في 3 مقاطعات وعقد حلقات عمل بشأن نتائج التقييمات تركز على مسألة التعويض
- عقد 15 مؤتمرا صحفيا بشأن السلام والأمن، ودعم الشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والنظام القضائي، وحقوق الإنسان، واستهداف الصحفيين
- إجراء دورة تدريب واحدة لفائدة 80 من موظفي السجون و 20 مديرا، 30 منهم من النساء، على الإدارة العامة للسجون وإدارة شؤون الأطفال المخالفين للقانون
- تركيب محطة غاز احيائي في سجن ماكالالا؛ وحفر بئر في سجن كاليمي؛ وتوفير المعدات الأمنية الأساسية في 12 سجنا ذات أولوية
- تقديم الدعم التقني واللوجستي والاستشاري بشأن الإدارة الآمنة والمأمونة والإنسانية لشؤون السجناء، من خلال الاشتراك في الموقع في سبعة سجون ذات أولوية
- تنظيم 10 دورات تدريبية لفائدة 200 من ضباط الشرطة، نسبة 30 في المائة منهم من النساء، و 7 دورات لتدريب المدربين لفائدة 70 من ضباط الشرطة، نسبة 20 في المائة منهم من النساء، بشأن منع العنف الجنسي وحماية ضحايا العنف الجنسي
- إجراء 12 بئا إذاعيا عن خطاب الكراهية وتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك في سياق الانتخابات

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

4-2 منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان من خلال عملية عدالة
انتقالية مؤدية لوظائفها على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات

1-4-2 زيادة عدد الأشخاص الذين يتم سؤالهم عن تصورهم للحق في معرفة الحقيقة والعدالة والتعويضات وضمانات عدم التكرار من خلال المشاورات الشعبية التي تنظمها وزارة حقوق الإنسان في المقاطعات (2021/2022: لا ينطبق؛ 2022/2023: 15 718؛ 2024/2023:

(16 000

2-4-2 عدد تقارير المشاورات المقامة في المقاطعات التي أقرتها السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات (2022/2021: 0؛ 2023/2022: 6؛ 2024/2023: 10)

النواتج

- تنظيم 20 حلقة عمل للتوعية وبناء القدرات لفائدة 500 من عناصر السلطات المدنية الكونغولية لتعزيز الإمساك بزمام عملية العدالة الانتقالية والمشاركة فيها
- إجراء 20 مشاوره شعبية حول آراء وتوقعات السكان المحليين بشأن الحق في معرفة الحقيقة والعدالة والتعويضات وضمانات عدم التكرار في 20 مقاطعة لدعم تطوير وتنفيذ عملية العدالة الانتقالية على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات

5-2 القيام بعملية إصلاح قطاع الأمن يُمسك بزمامها على المستوى الوطني وتكون خاضعة للمساءلة وفعالة

1-5-2 اعتماد الحكومة خطة وطنية لإصلاح قطاع الأمن وخريطة الطريق المقابلة لها (2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: مشروع خطة واحد؛ 2024/2023: خطة معتمدة واحدة)

2-5-2 عدد القوانين المعتمدة لتنظيم عمل المؤسسات الأمنية (2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: 4؛ 2024/2023: 4)

3-5-2 عدد استراتيجيات الإصلاح القطاعي التي جرى إعدادها (2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: 4؛ 2024/2023: 4)

4-5-2 النسبة المئوية للنساء في المناصب القيادية في المؤسسات الأمنية (2022/2021: غير متوفرة؛ 2023/2022: 5 في المائة؛ 2024/2023: 7 في المائة)

النواتج

- إقامة 3 حوارات استشارية لما عدده 120 من ممثلي الحكومة وأعضاء اللجان البرلمانية للدفاع والأمن، والمجتمع المدني، والوزارات التنفيذية والمؤسسات الأمنية، إضافة إلى ممثلي المجتمعات المحلية
- عقد 12 جلسة عمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع الأمن وحلقتي عمل للتوعية لفائدة 60 من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة حول تنفيذ الخطة الوطنية لإصلاح قطاع الأمن
- عقد 5 اجتماعات إقليمية مع 500 من أفراد المجتمعات المحلية بشأن استراتيجيات الشرطة الوطنية الكونغولية للتواصل فيما يتعلق بالإصلاح
- تنظيم 5 جلسات توجيهية للنساء في المؤسسات الأمنية لتعزيز قدرتهن على صنع القرار

- عقد 3 اجتماعات تشاورية مع 150 عضوا من المجموعات النسائية والجهات الوطنية صاحبة المصلحة بشأن مشاركة المرأة في إصلاح قطاع الأمن
- إجراء منظمات المجتمع المدني استطلاعين للرأي العام وتقييمات بشأن أداء المؤسسات الأمنية في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية

العوامل الخارجية

التزام السلطات المعنية والجهات الفاعلة السياسية على جميع المستويات بدعم أولويات الحكومة؛ واعتماد أو دعم مسارات رئيسية على المستوى الوطني لعمليات بناء السلام وبناء الدولة على المستوى المحلي وعلى مستوى المقاطعات. وقدرة الشخصيات السياسية الرئيسية، بما يشمل القيادات السياسية النسائية، على المشاركة في الحوار وبناء توافق الآراء مع جميع القطاعات بشأن العملية السياسية. وقيام الحكومة بتقديم الدعم للمؤسسات القضائية والإصلاحية، والتزامها بمقاضاة قادة الجماعات المسلحة أو أفراد قوات الأمن المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. وحرص الجهات الفاعلة الإقليمية على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون فيما يتعلق بعدم توفير المأوى أو أي نوع من الحماية للأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو أعمال إبادة جماعية أو لهم. وقيام الجهات الشريكة الدولية بتقديم التمويل دعما لوجود فريق الأمم المتحدة القطري. ومواصلة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية التزامها بأولويات استراتيجية الانتقال المشتركة وانخراطها على نحو كامل في التخطيط للانتقال

الجدول 3

الموارد البشرية: العنصر 2، تقديم الدعم لتحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

المجموع	الفترة
	أولا - شرطة الأمم المتحدة
591	المعتمد للفترة 2023/2022
591	المقترح للفترة 2024/2023
-	صافي التغيير
	ثانيا - وحدات الشرطة المشكلة
1 410	المعتمد للفترة 2023/2022
1 410	المقترح للفترة 2024/2023
-	صافي التغيير
	ثالثا - الأفراد المقدمون من الحكومات
90	المعتمد للفترة 2023/2022
90	المقترح للفترة 2024/2023
-	صافي التغيير

		متطوعو الأمم المتحدة			الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون						
المجموع		الدوليون	الوطنيون	الفرعي	م ف و خ ع و الفرعي	المجموع	الخدمة المجموع	ف-3	ف-5	مد-2	ع-1	أ ع م	أ ع م	رابعاً - الموظفون المدنيون
مكتب مفوض الشرطة														
6	-	-	-	-	-	-	6	1	2	2	1	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022
6	-	-	-	-	-	-	6	1	2	2	1	-	-	الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
وحدة السجون														
5	1	-	1	2	-	2	2	-	-	2	-	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022
5	1	-	1	2	-	2	2	-	-	2	-	-	-	الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج														
11	7	1	6	-	-	-	4	2	-	2	-	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022
11	7	3	4	-	-	-	4	2	-	2	-	-	-	الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023
-	-	2	(2)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
الوظائف المؤقتة المعتمدة⁽¹⁾ للفترة 2023/2022														
57	-	-	-	56	46	10	1	-	1	-	-	-	-	
الوظائف المؤقتة المقترحة⁽¹⁾ للفترة 2024/2023														
57	-	-	-	57	46	11	-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	1	-	1	(1)	-	(1)	-	-	-	-	صافي التغيير
المجموع الفرعي														
68	7	1	6	56	46	10	5	2	1	2	-	-	-	المعتمد للفترة 2023/2022
68	7	3	4	57	46	11	4	2	-	2	-	-	-	المقترح للفترة 2024/2023
-	-	2	(2)	1	-	1	(1)	-	(1)	-	-	-	-	صافي التغيير
قسم دعم تحقيق الاستقرار														
12	1	-	1	2	2	-	9	-	5	4	-	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022
11	1	-	1	2	2	-	8	-	5	3	-	-	-	الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023
(1)	-	-	-	-	-	-	(1)	-	-	(1)	-	-	-	صافي التغيير
الوظائف المؤقتة المعتمدة⁽¹⁾ للفترة 2023/2022														
2	-	-	-	-	-	-	2	-	1	-	1	-	-	
الوظائف المؤقتة المقترحة⁽¹⁾ للفترة 2024/2023														
2	-	-	-	-	-	-	2	-	1	-	1	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
المجموع الفرعي														
14	1	-	1	2	2	-	11	-	6	4	1	-	-	المعتمد للفترة 2023/2022
13	1	-	1	2	2	-	10	-	6	3	1	-	-	المقترح للفترة 2024/2023
(1)	-	-	-	-	-	-	(1)	-	-	(1)	-	-	-	صافي التغيير

		متطوعو الأمم المتحدة			الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون						
		المجموع	الدوليون	الوطنيون	م ف و خ ع و الفرعي	المجموع	الخدمة المجموع	ف-3	ف-5	مد-2	ع-1	و أ ع	رابعاً -	الموظفون المدنيون
		المجموع الفرعي					الميدانية الفرعي	ف-2	ف-4	ف-1				
قسم دعم إقامة العدل														
22	1	-	1	15	6	9	6	-	3	2	1	-	2023/2022	الوظائف المعتمدة للفترة
19	1	-	1	14	5	9	4	-	1	2	1	-	2024/2023	الوظائف المقترحة للفترة
(3)	-	-	-	(1)	(1)	-	(2)	-	(2)	-	-	-		صافي التغيير
1	-	-	-	-	-	-	1	-	-	1	-	-	2023/2022	الوظائف المؤقتة المعتمدة ⁽¹⁾ للفترة
1	-	-	-	-	-	-	1	-	-	1	-	-	2024/2023	الوظائف المؤقتة المقترحة ⁽¹⁾ للفترة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		صافي التغيير
المجموع الفرعي														
23	1	-	1	15	6	9	7	-	3	3	1	-	2023/2022	الوظائف المعتمدة للفترة
20	1	-	1	14	5	9	5	-	1	3	1	-	2024/2023	الوظائف المقترحة للفترة
(3)	-	-	-	(1)	(1)	-	(2)	-	(2)	-	-	-		صافي التغيير
شعبة الشؤون السياسية														
55	8	4	4	15	13	2	32	4	11	15	2	-	2023/2022	الوظائف المعتمدة للفترة
54	8	4	4	17	13	4	29	4	11	12	2	-	2024/2023	الوظائف المقترحة للفترة
(1)	-	-	-	2	-	2	(3)	-	-	(3)	-	-		صافي التغيير
قسم إصلاح قطاع الأمن														
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2023/2022	الوظائف المعتمدة للفترة
7	2	1	1	1	-	1	4	-	1	2	1	-	2024/2023	الوظائف المقترحة للفترة
7	2	1	1	1	-	1	4	-	1	2	1	-		صافي التغيير
مكتب الإعلام														
26	-	-	-	13	8	5	13	4	5	3	1	-	2023/2022	الوظائف المعتمدة للفترة
26	-	-	-	13	8	5	13	4	5	3	1	-	2024/2023	الوظائف المقترحة للفترة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		صافي التغيير
إذاعة أوكابي														
105	-	-	-	102	91	11	3	1	-	2	-	-	2023/2022	الوظائف المعتمدة للفترة
105	-	-	-	102	91	11	3	1	-	2	-	-	2024/2023	الوظائف المقترحة للفترة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		صافي التغيير
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون														
242	18	5	13	149	120	29	75	12	26	32	5	-	2023/2022	المعتمد للفترة
244	20	8	12	151	119	32	73	12	25	30	6	-	2024/2023	المقترح للفترة
2	2	3	(1)	2	(1)	3	(2)	-	(1)	(2)	1	-		صافي التغيير

رابعاً - الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			متطوعو الأمم المتحدة		
	أ ع م	مد-1	ف-4	ف-2	م ف و خ ع و الفرعي	المجموع	الدوليون الوطنيون	الفرعي	المجموع
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(أ) للفترة 2023/2022	-	1	1	2	4	10	46	56	60
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(أ) للفترة 2024/2023	-	1	1	1	3	11	46	57	60
صافي التغيير	-	-	-	(1)	(1)	1	-	1	-
المجموع، بما في ذلك الوظائف المؤقتة									
المعتمد للفترة 2023/2022	-	6	33	28	12	79	39	166	205
المقترح للفترة 2024/2023	-	7	31	26	12	76	43	165	208
صافي التغيير	-	1	(2)	(2)	-	(3)	4	(1)	3
المجموع									
المعتمد للفترة 2023/2022	2 393								
المقترح للفترة 2024/2023	2 395								
صافي التغيير	2								

(أ) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة (تحويل وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-3 إلى وظيفة وطنية من الفئة الفنية)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (تحويل وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-3 إلى وظيفة وطنية من الفئة الفنية واستمرار 56 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (10 وظائف وطنية من الفئة الفنية و 46 وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة))

متطوعو الأمم المتحدة: لا يوجد تغيير (تحويل وظيفتين لمتطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة إلى متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة)

98 - تماشياً مع الخطة الانتقالية المشتركة للبعثة واستراتيجيتها المتعلقة بتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية، ومن أجل بناء قدرات الموظفين الوطنيين، يُقترح تحويل وظيفة واحدة لموظف لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (ف-3) إلى وظيفة واحدة لموظف لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (موظف وطني من الفئة الفنية)، ووظيفتين لمساعد لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين) إلى وظيفتين لمساعد لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (من متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين).

99 - وخلال الفترة 2024/2023، من المتوقع أن يكون برنامج الحكومة لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار قد دخل طور التشغيل الكامل، وستحدث زيادة كبيرة في تخطيط وإدارة عمليات ومشاريع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دعماً لبرنامج الحكومة. وستكون هناك حاجة مستمرة إلى بذل

المساعي الحميدة وتقديم الدعم التقني للحكومة على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل ضمان فعالية البرنامج؛ وتعزيز التنسيق مع الجهود المبذولة على نطاق أوسع في مجالي إعادة التأهيل وتحقيق الاستقرار؛ ودعم نزع سلاح المقاتلين الأجانب ومعاليهم وتسريحهم وإعادة توطينهم إلى أوطانهم وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم. وستقدم البعثة أيضا الدعم العملياتي لفريق الاتصال والتنسيق بالتعاون مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى.

100 - وبناء على ذلك، ونظرا لأهمية دعم البعثة لنجاح برنامج الحكومة لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار الذي يشكل أحد النقاط المرجعية الرئيسية المتفق عليها لانسحاب البعثة، يُقترح الإبقاء على الوظائف المؤقتة التالية للفترة 2024/2023: 7 وظائف لموظف لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (وظيفة وطنية من الفئة الفنية)، 3 وظائف لموظف معاون لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (وظيفة وطنية من الفئة الفنية)، 46 وظيفة لمساعد لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة).

قسم دعم تحقيق الاستقرار

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-4 واستمرار وظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (1 مد-1 و 1 ف-3))

101 - يُقترح إلغاء وظيفة واحدة لموظف تنسيق (ف-4) مقرها في كانانغا. قد واحتفظ بالوظيفة بعد إغلاق مكتب كانانغا الميداني في حزيران/يونيه 2021 لتكون جزءا من الفريق المتبقي لدعم تنفيذ نهج الترابط بين العمل الإنساني والسلام والتنمية وتعزيز اتساق النهج المتبوع من جانب سلطات المقاطعات والفريق القطري والجهات المانحة الدولية. وقد تحقّق الآن النقل الناجح لمهام الوظيفة إلى سلطات المقاطعات والفريق القطري.

102 - ولكي تتمكن البعثة من تعزيز عملياتها الاستراتيجية للتنسيق والتعاون مع الحكومة الوطنية على أعلى المستويات بشأن تحقيق الاستقرار وإعادة الإدماج المجتمعي، وبغرض تطوير أوجه تآزر أكثر فعالية مع فريق الأمم المتحدة القطري، يلزم الاحتفاظ بوظيفتين مؤقتتين لموظف رئيسي للتنسيق (مد-1) وموظف تنسيق (ف-3) للفترة 2024/2023.

103 - والموظف الرئيسي للتنسيق (مد-1) هو المحاور الرئيسي للبعثة بشأن البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار على المستوى السياسي، وهو يتفاعل مع منسق الحكومة الوطني للبرنامج على المستوى الاستراتيجي. وسيقوم شاغل الوظيفة بتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة لتنفيذ البرنامج؛ وتقديم التوجيه الاستراتيجي والمشورة السياساتية للجهات الفاعلة على المستويين الوطني والمحلي وعلى مستوى المقاطعات لضمان الملكية الوطنية الفعالة للبرنامج بما يتماشى مع الخطة الانتقالية المشتركة؛ والتواصل مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في إطار الجهود التي تبذلها البعثة لدعم السلطات الوطنية في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل برامج إعادة الإدماج والاستقرار في المجتمعات المحلية؛ والإشراف على إدارة الأمانة الفنية المشتركة لصندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار والأدوات المالية الأخرى التي تتولى الأمم المتحدة قيادتها؛ وكفالة التطبيق الصارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في جميع أنشطة الأمم المتحدة دعما للبرنامج.

104 - ويساعد الموظف الرئيسي للتنسيق أيضا نائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في وضع آليات برنامجية مشتركة مع الوكالات والصناديق والبرامج والشركاء الدوليين الآخرين لكفالة تقديم المساعدة الفعالة والمنسقة للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار استنادا إلى ولاية كل منظمة وميزتها النسبية. وسيكفل شاغل الوظيفة نقل إدارة مشاريع تحقيق الاستقرار إلى الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات، والفريق القطري.

105 - وسيقدم موظف التنسيق (ف-3) المشورة والدعم التقني لبرنامج نزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار على مستوى المقاطعة في كیفو الجنوبية، وكذلك للجهات الفاعلة المحلية الأخرى المعنية بتحقيق الاستقرار لكفالة أن يحقق البرنامج نتائج شاملة للجميع ومراعية للاعتبارات الجنسانية؛ وسيشارك في قيادة الأمانة الفنية لصندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار على مستوى المقاطعة لضمان تحقيق نتائج فعالة وخاضعة للمساءلة؛ وسيكفل اتباع نهج متوائم ومتسق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين في التنمية، بما في ذلك البنك الدولي، دعما لبرنامج نزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار.

قسم دعم إقامة العدل

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفتان (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-3، وتحويل وظيفة واحدة برتبة ف-3 إلى وظيفة وطنية من الفئة الفنية، واستمرار وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-5)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفتين (وظيفة وطنية واحدة من الفئة الفنية ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة) وتحويل وظيفة واحدة برتبة ف-3 إلى وظيفة وطنية من الفئة الفنية)

106 - تماشيا مع الخطة الانتقالية المشتركة للبعثة واستراتيجيتها المتعلقة بتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية، ومن أجل بناء قدرات الموظفين الوطنيين، يُقترح تحويل وظيفة واحدة لموظف للشؤون القضائية (ف-3) إلى وظيفة واحدة لموظف للشؤون القضائية (موظف وطني من الفئة الفنية).

107 - ويُقترح إلغاء وظيفة واحدة لموظف للشؤون القضائية (ف-3) ووظيفة واحدة لموظف معاون للشؤون القضائية (موظف وطني من الفئة الفنية) مقرهما في كانانغا. وقد احتُفظ بالوظيفتين بعد إغلاق مكتب كانانغا الميداني في حزيران/يونيه 2021 لتشكلا جزءا من الفريق المتبقي لضمان التسليم السلس والتدريجي لمهام البعثة فيما يتعلق بإنشاء مؤسسات قضائية مؤدية لوظائفها ومهنية وخاضعة للمساءلة. وبعد النقل التدريجي للمهام المتصلة بسيادة القانون إلى فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة، لن تكون هناك حاجة إلى الوظيفتين.

108 - ويُقترح إلغاء وظيفة واحدة لمساعد لإدارة البرامج (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)، مقرها في كالمي. وقد احتُفظ بالوظيفة بعد إغلاق مكتب كالمي الميداني في حزيران/يونيه 2022 لتكون جزءا من الفريق المتبقي لضمان التسليم السلس والتدريجي لمهام البعثة فيما يتعلق بإنشاء مؤسسات قضائية مؤدية

لوظائفها ومهنية وخاضعة للمساءلة. وبعد النقل التدريجي للمهام المتصلة بسيادة القانون إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة في سياق الخطة الانتقالية المشتركة، لن تكون هناك حاجة إلى الوظيفة.

109 - وخلال الفترة 2024/2023 سيواصل قسم دعم إقامة العدل تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة من جوانبها المتصلة بسيادة القانون، بطرق منها التنسيق بشكل أكبر داخل البعثة ومع السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة. وقد اضطلع كبير موظفي الشؤون القضائية (ف-5) بدور رئيسي في إتاحة المجال لقيام البعثة بالتواصل والتنسيق الاستراتيجيين والمستمرين، إلى جانب ما يتصل بذلك من تخطيط وأعمال برنامجية لازمة لكفالة نجاح البرنامج المشترك لدعم إصلاح العدالة. وبما أنه من المتوقع أن يستمر تطوير البرنامج في الفترة 2024/2023 وتوسيع نطاقه نتيجة لحشد الموارد، يُقترح الإبقاء على الوظيفة المؤقتة لكبير موظفي الشؤون القضائية (ف-5) لضمان استدامة الإنجازات المتحققة في قطاع العدل.

110 - وسيبقى كبير موظفي الشؤون القضائية (ف-5) مسؤولاً عن التخطيط والتنسيق الاستراتيجيين للدعم الذي تقدمه البعثة لتوسيع نطاق مؤسسات العدالة المدنية وتعزيزها؛ وتنسيق الأنشطة المتعلقة بتوسيع نطاق مؤسسات الدولة وتعزيزها؛ وتنفيذ البرنامج المشترك لدعم إصلاح العدالة، بما في ذلك حشد الموارد وإدارة التمويل البرنامجي لدعم ذلك البرنامج؛ وإسهام قسم دعم إقامة العدل في عمليتي التخطيط الاستراتيجي ووضع النقاط المرجعية المرتبطتين بانتقال البعثة.

شعبة الشؤون السياسية

الموظفون الدوليون: نقصان قدره 3 وظائف (نقل وظيفة واحدة برتبة ف-5 إلى قسم إصلاح قطاع الأمن وتحويل وظيفتين برتبة ف-4 إلى وظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفتان (تحويل وظيفتين برتبة ف-4 إلى وظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية)

111 - تماشياً مع الخطة الانتقالية المشتركة للبعثة واستراتيجيتها المتعلقة بتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية، ومن أجل بناء قدرات الموظفين الوطنيين، يُقترح تحويل وظيفتين لموظف للشؤون السياسية (ف-4) إلى وظيفتين لموظف للشؤون السياسية (موظف وطني من الفئة الفنية).

112 - وسعياً إلى إنشاء قسم جديد لإصلاح قطاع الأمن، يُقترح نقل وظيفة كبير موظفي شؤون إصلاح قطاع الأمن (ف-5) من شعبة الشؤون السياسية إلى قسم إصلاح قطاع الأمن. وكانت الوظيفة جزءاً من شعبة الشؤون السياسية منذ إلغاء قسم إصلاح قطاع الأمن في الفترة 2019/2018 على إثر الاستعراض الاستراتيجي الذي أوصى بإعادة توجيه أنشطة البعثة في مجال إصلاح قطاع الأمن نحو تقديم الدعم التحليلي للقيادة العليا للبعثة وذهب إلى أن دمج وحدة إصلاح قطاع الأمن التابعة للبعثة في شعبة الشؤون السياسية يمكن أن يعزز فعالية الجهود التي تبذلها البعثة في هذا المجال الحاسم.

قسم إصلاح قطاع الأمن

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها 4 وظائف (إنشاء 3 وظائف (1 مد-1، 1 ف-4، 1 ف-3) ونقل وظيفة برتبة ف-5 من شعبة الشؤون السياسية)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها وظيفتان (إنشاء وظيفتين (وظيفة لمتطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة ووظيفة لمتطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة))

113 - يحدد مجلس الأمن، في قراره 2666 (2022)، دعم إصلاح قطاع الأمن كأحدى المهام الثلاث ذات الأولوية للبعثة، مع التركيز على بذل المساعي الحميدة وتقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع دعوة البعثة إلى القيام بدور في تنسيق الدعم المقدم من الشركاء الدوليين والثنائيين ومنظومة الأمم المتحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، صدقت الحكومة الكونغولية على سياسة دفاع وطني لتنشيط جهازها العسكري وبدأت عملية تتشاور مع أصحاب المصلحة لوضع سياسة أمنية وطنية، واستراتيجيتها الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، وخريطة طريق للتنفيذ. وهذا يتطلب وضع نهج شامل لإصلاح قطاع الأمن يعالج التحديات الهيكلية الأساسية مثل الإفلات من العقاب والفساد وإضفاء الشرعية على مؤسسات الدولة، من بين أمور أخرى.

114 - ويتعين تعزيز جهود البعثة في هذا الصدد بغية التعجيل بتحقيق الملكية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز وتيسير الإصلاحات في قطاعات الجيش والشرطة والعدالة والسجون، لتعزيز مساءلتها وقدرتها على مكافحة الإفلات من العقاب. ومن ثم ستركز البعثة على دعم نهج يركز على الحوكمة إزاء إصلاح قطاع الأمن مع الجهات الوطنية الرئيسية صاحبة المصلحة، مع قيامها بالدعوة إلى إنشاء آلية تنسيق وطنية ووضع سياسة واستراتيجية للأمن الوطني من أجل توطيد مكاسب الإصلاحات. وسيجري تنسيق هذه الأنشطة بالشراكة مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة لضمان تحقق ملكية وطنية تشمل الجميع وتحسين تنسيق عمليات الإصلاح، وتشجيع زيادة مشاركة الهيئات الرقابية الوطنية في حوكمة قطاع الأمن، ودعم اكتساب المؤسسات الأمنية الكفاءة المهنية، بما في ذلك دعم البرامج المشتركة الرئيسية لجعل الإصلاح أوضح للعيان. وفي الوقت نفسه، ستدعو البعثة، مع شركائها، إلى اتباع نهج شامل للجميع ومملوك وطنياً ينطوي على مشاركة المجتمع المدني والمنظمات النسائية.

115 - ويبرز سياق المرحلة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضرورة معالجة المسائل الأمنية القائمة منذ أمد طويل. ويتطلب تحقيق هذا الهدف إعادة ضبط ما تعرض منظومة الأمم المتحدة تقديمه على المستوى الاستراتيجي للمبادرات المشتركة والبرمجة المشتركة. وفي غضون ذلك، تسلط الخطة الانتقالية المشتركة الضوء على إصلاح قطاع الأمن باعتباره نقطة مرجعية أساسية لتحقيق الحد الأدنى من الظروف اللازمة لدعم تقليص قوام البعثة على نحو مسؤول وتدرجي. ونتيجة لذلك، لا بد من رفع مستوى التواصل والتنسيق السياسيين مع الجهات الوطنية والدولية صاحبة المصلحة بالاقتران مع الجهود الوطنية الرامية إلى دعم قدرة قوات الأمن على الاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية في المقاطعات التي تحتفظ فيها البعثة حالياً بوجود عملياتي. وعلاوة على ذلك، يتطلب تفعيل الخطة الانتقالية المشتركة تصميم وتنفيذ تصوّر برنامجي قوي لما تعرض وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تقديمه بما يتماشى مع ولاية البعثة لمعالجة الأسباب المباشرة والهيكلية لانعدام الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

116 - وبناء على ذلك، يُقترح إنشاء قسم لإصلاح قطاع الأمن يكون مسؤولاً أمام نائب الممثلة الخاصة للأمن العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، ويتألف من سبعة موظفين: مستشار رئيسي لإصلاح قطاع الأمن (مد-1)، وكبير موظفي شؤون إصلاح قطاع الأمن (ف-5)، وثلاثة موظفين لشؤون إصلاح قطاع الأمن (1 ف-4، 1 ف-3، 1 موظف فني وطني)، وموظفان اثنان لإدارة البرامج (1 متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة، 1 متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة).

117 - وسيكفل المستشار الرئيسي لإصلاح قطاع الأمن (مد-1) اتباع نهج متكامل إزاء إصلاح قطاع الأمن بين البعثة والوكالات والصناديق والبرامج، مع تنسيق أنشطة النظام الموحد للأمم المتحدة ذات الصلة في مجال إصلاح قطاع الأمن بالتعاون الوثيق مع الحكومة. وسيقود شاغل الوظيفة التواصل السياسي للبعثة بشأن إصلاح قطاع الأمن مع النظراء الوطنيين المناسبين لكفالة استمرار التأييد السياسي الرفيع المستوى لتنفيذ الإصلاحات الضرورية؛ والاضطلاع بدور قيادي في الخطة الانتقالية المشتركة للبعثة لضمان النقل السلس لمهام إصلاح قطاع الأمن من البعثة إلى وكالات الأمم المتحدة وشركائها المناسبين؛ وتنسيق أعمال كيانات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين في إطار شراكة استراتيجية؛ وإشراك السلطات الحكومية الرفيعة المستوى وأصحاب المصلحة الرئيسيين في تنسيق الدعم المتعلق بإصلاح قطاع الأمن؛ وتقديم المشورة بشأن تصميم وتنفيذ واستعراض الدعم المقدم لإصلاح قطاع الأمن؛ وقيادة عملية وضع حلول متكاملة ومتسقة تطبق على نطاق الأمم المتحدة للتغلب على التحديات المعقدة التي ينطوي عليها إصلاح قطاع الأمن على الصعيد الوطني؛ والقيام بدور المتحدث الرسمي بشأن مجموعة متنوعة من الأنشطة والمسائل المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن؛ والعمل بنشاط على تعزيز التنسيق والتواصل بين الشركاء الدوليين والوطنيين.

118 - وسيوفر كبير موظفي شؤون إصلاح قطاع الأمن (ف-5) التوجيه الاستراتيجي في تنفيذ المهام المسندة إلى البعثة؛ وإشراك السلطات الحكومية الرفيعة المستوى والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في تنسيق الدعم المقدم لإصلاح قطاع الأمن في البلد؛ وقيادة الدعم المقدم للتعبيل بتحقيق الملكية الوطنية، وبناء توافق في الآراء لمشاركة الجهات الوطنية في وضع سياسة للأمن الوطني واستراتيجية لإصلاح قطاع الأمن الوطني؛ ودعم الشركاء الوطنيين والدوليين لآلية التنسيق في إطار شراكة استراتيجية؛ والعمل بشكل وثيق مع الفريق العامل الوطني المعني بتنسيق إصلاح قطاع الأمن الذي يقدم المشورة الاستراتيجية والتقنية؛ وتنسيق مشاريع المبادرة الاستراتيجية لإصلاح قطاع الأمن.

119 - وسيقيم موظف شؤون إصلاح قطاع الأمن (ف-4) علاقات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين فيما يتعلق باستراتيجيات التنفيذ وأنشطة التواصل؛ وسيدعم تنفيذ المشاريع التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛ وسيشارك في وضع السياسات والتوجيهات دعماً لمبادرات إعادة الهيكلة، بما في ذلك البحث في المسائل والاتجاهات واستعراضها وتحليلها، وإعداد تقييمات الأثر وغير ذلك من أنشطة البحث والدراسة؛ وسيدعم التنسيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين فيما يتعلق بالخطة الانتقالية المشتركة؛ وسيدعم تقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية لأصحاب المصلحة الوطنيين والأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بقطاع الأمن، مع التركيز بوجه خاص على إدارة الرقابة المدنية وتنسيقها؛ وسيدعم عملية وضع استراتيجية البعثة وسياساتها فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن؛ وسيشرف على الأنشطة البرنامجية في المجالات ذات الأولويات الاستراتيجية (المساءلة، وتعزيز دور المرأة في صفوف قوات الأمن التابعة للدولة).

120 - وسيركز موظف شؤون إصلاح قطاع الأمن (ف-3) على الإبلاغ والبرامج وسيقدم الدعم في تحديد المسائل الرئيسية، بما في ذلك التحديات التي تتطلب دعماً ومشورة فوريين في عملية الإصلاح؛

وسيقم علاقات مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة فيما يتعلق باستراتيجيات التنفيذ وأنشطة التواصل؛ وسيدعم تنفيذ المشاريع التي تضطلع بها الأمم المتحدة مع النظراء الوطنيين؛ وسيشارك في وضع السياسات والتوجيهات دعماً لمبادرات إعادة الهيكلة، بما في ذلك البحث في المسائل والاتجاهات واستعراضها وتحليلها، وإعداد تقييمات الأثر وغير ذلك من الأنشطة البحثية والدراسات.

121 - وسيساعد موظف شؤون إصلاح قطاع الأمن (موظف فني وطني) في تنفيذ المشاريع التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛ وسيساهم في وضع السياسات والتوجيهات لدعم مبادرات إعادة الهيكلة، بما في ذلك البحث في المسائل والاتجاهات واستعراضها وتحليلها، وإعداد تقييمات الأثر وغير ذلك من الأنشطة البحثية والدراسات؛ وسيساهم في إعداد تقارير يومية تقدم آخر المستجدات بشأن إصلاح قطاع الأمن؛ وسيقدم المساعدة لمبادرات إصلاح قطاع الأمن الشاملة للجميع، مثل إشراك المجتمع المدني ومشاركة المرأة في إصلاح قطاع الأمن.

122 - وسيساعد موظفا إدارة البرامج (1 متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة، 1 متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة) في تنفيذ المشاريع التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛ وسيشارك في وضع السياسات والتوجيهات دعماً لمبادرات إعادة الهيكلة، بما في ذلك البحث في المسائل والاتجاهات واستعراضها وتحليلها، وإعداد تقييمات الأثر وغير ذلك من الأنشطة البحثية والدراسات؛ وسيساهم في إعداد تقارير يومية تقدم آخر المستجدات بشأن إصلاح قطاع الأمن؛ وسيقومان بأعمال في سياق المبادرات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

العنصر 3: الدعم

123 - في الفترة 2024/2023، ستواصل البعثة دمج عناصر وجودها المادي في ضوء خفضها التدريجي المقبل. وستقتصر الاستثمارات الرئيسية في المرافق والبنى التحتية على المشاريع البيئية وامتنال مباني البعثة للمتطلبات الأمنية تماشياً مع المعايير التي وضعتها إدارة شؤون السلامة والأمن فيما يتعلق بأمن المباني.

124 - وستقدم البعثة الدعم اللوجستي لتنفيذ أسلوب العمل المتبّع في إطار توزيع القوات المعمول به في المرحلة المقبلة، وهو ما سيشمل زيادة عدد القوات في إيتوري والجزء الشمالي من مقاطعة كيفو الشمالية؛ وتمكين العمليات الموجهة صوب الأهداف المحددة التي ينفذها لواء التدخل من أجل حماية المدنيين؛ وإغلاق بعض القواعد في مقاطعة كيفو الجنوبية وإخلاءها وتسليمها.

125 - وستشهد الفترة تفعيل عقد جديد للإمداد بالوقود، مع تعزيز الاحتياطات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي كينشاسا. ولمنع الغش في الوقود، ستنفذ البعثة نظام رصد البنى التحتية الميدانية عن بُعد لمراقبة استهلاك وقود المولدات، وذلك لتكملة آلية رصد استهلاك الوقود القائمة التي تنفذ من خلال النظام الإلكتروني لإدارة الوقود والنظم الإلكترونية لتزويد المركبات بالوقود.

126 - وسيواصل عنصر سلسلة الإمداد التركيز على زيادة الخضوع للمساءلة عن المعدات المملوكة للأمم المتحدة والإشراف عليها لضمان أن تكون مخزوناتا مستندة إلى الاحتياجات التشغيلية وممتثلة لسياسة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيجري استعراض معدلات الاستهلاك التاريخية والمتوقعة قبل إصدار الطلبات، وستعدّ خطط التوريد السنوية لضمان وضوح الصورة الكاملة فيما يتعلق بطلب البعثة. وسيقوم جميع أصحاب المصلحة بالتحقق من المخزونات قبل وضع الصيغة النهائية للطلب وبدء أنشطة

التوريد. وسييسفر ذلك عن زيادة الفعالية في استعمال المخزونات الموجودة وتبسيط الممارسة المتعلقة بالمشتريات، والحد من التكرار، وإزالة ازدواجية المخزونات. وستبذل جهود مجددة لتنفيذ النموذج المرجعي العملي لسلسلة الإمداد، وستكفل البعثة توافق خطط الطلب والشراء مع استراتيجية انتقال البعثة بما يتماشى مع دليل مشتريات الأمم المتحدة. وسينصب التركيز، عن طريق لجنة تقليص الأصول، على التخلص من الأصول المتقادمة والزائدة التي تتجاوز الاحتياجات التشغيلية أو إعادة توزيعها في الوقت المناسب.

الإنجاز المتوقع

مؤشرات الإنجاز

- 1-3 تقديم خدمات دعم تتسم بالسرعة والفعالية والكفاءة والمسؤولية إلى البعثة
1-3-1 النسبة المئوية لساعات الطيران المعتمدة المستخدمة (2022/2021: 74,2 في المائة؛ 2023/2022: 90 في المائة؛ 2024/2023: 90 في المائة)
- 1-3-2 متوسط النسبة المئوية السنوية للوظائف الدولية المأذون بها الشاغرة (2022/2021: 11,9 في المائة؛ 2023/2022: 11,5 في المائة؛ 2024/2023: 11,5 في المائة)
- 1-3-3 متوسط النسبة المئوية السنوية للموظفات المدنيات الدوليات (2022/2021: 32,2 في المائة؛ 2023/2022: 33 في المائة؛ 2024/2023: 33 في المائة)
- 1-3-4 متوسط عدد أيام العمل اللازمة للاستقدام من قائمة المرشحين المقبولين، من تاريخ إغلاق باب الترشيح للوظائف الشاغرة إلى تاريخ اختيار المرشحين، بالنسبة للمرشحين الدوليين (2022/2021: 67؛ 2023/2022: 60؛ 2024/2023: 60)
- 1-3-5 متوسط عدد الأيام اللازمة للاستقدام لشغل وظائف معينة، من تاريخ إغلاق باب الترشيح للوظائف الشاغرة إلى تاريخ اختيار المرشحين، بالنسبة للمرشحين الدوليين (2022/2021: 230؛ 2023/2022: 120؛ 2024/2023: 120)
- 1-3-6 درجة التقييم الإجمالية في سجل الأداء في مجال الإدارة البيئية (2022/2021: 83؛ 2023/2022: 84؛ 2024/2023: 84)
- 1-3-7 النسبة المئوية لجميع الحوادث التي طرأت في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتم حلها في إطار الأهداف المقررة للمشاكل ذات الأهمية العالية والمتوسطة والمنخفضة (2022/2021: 89 في المائة؛ 2023/2022: 98,5 في المائة؛ 2024/2023: 98 في المائة)
- 1-3-8 الامتثال لسياسة إدارة المخاطر في مجال السلامة المهنية الميدانية (2022/2021: 90 في المائة؛ 2023/2022: 90 في المائة؛ 2024/2023: 90 في المائة)

3-1-9 الدرجة الإجمالية في الرقم القياسي لإدارة الممتلكات استنادا إلى 20 مؤشرا أساسيا من مؤشرات الأداء الأساسية (2022/2021: 1 878؛ 2023/2022: 2 000؛ 2024/2023: 2 000)

3-1-10 الانحراف عن خطة الطلب من حيث الكميات المقررة وتوقيت عملية الشراء (2022/2021: 1,2 في المائة؛ 2023/2022: 20 في المائة؛ 2024/2023: 20 في المائة)

3-1-11 النسبة المئوية لأفراد الوحدات المقيمين في مبان للأمم المتحدة مستوفية للمعايير في 30 حزيران/يونيه 30 حزيران/يونيه، وفقا لمذكرات التفاهم (2022/2021: 61,6 في المائة؛ 2023/2022: 80 في المائة؛ 2024/2023: 83 في المائة)

3-1-12 امتثال البائعين لمعايير الأمم المتحدة لحصص الإعاشة من حيث تسليمها وجودتها وإدارة مخزوناتهما (2022/2021: 89,5 في المائة؛ 2023/2022: 98 في المائة؛ 2024/2023: 98 في المائة)

النواتج

تحسين الخدمات

- تنفيذ خطة العمل البيئية على نطاق البعثة، تماشيا مع استراتيجية البيئة
- دعم تنفيذ استراتيجية ومخطط إدارة سلسلة الإمداد

الخدمات المتعلقة بمراجعة الحسابات والمخاطر والامتثال

- تنفيذ 12 من توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية المقرر تنفيذها بحلول نهاية العام (31 كانون الأول/ديسمبر) و 5 من التوصيات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات عن سنوات مالية سابقة، بصيغتها التي وافقت عليها الإدارة

خدمات الطيران

- تشغيل وصيانة 38 طائرة، من بينها 8 طائرات ثابتة الجناحين و 30 طائرة مروحية و 3 طائرات غير مأهولة
- توفير 16 184 ساعة طيران مقررة، منها 5 909 ساعات من مقدمي خدمات الطيران التجاري، و 10 275 ساعة من مقدمي خدمات الطيران العسكري، لجميع الخدمات، بما في ذلك خدمات الركاب، والبضائع، والدوريات والمراقبة، والبحث والإنقاذ، وإجلاء المصابين، والإجلاء الطبي
- الإشراف على معايير سلامة الطيران لما يبلغ 38 طائرة و 6 مطارات و 50 موقعا لهبوط الطائرات

خدمات الميزانية والشؤون المالية والإبلاغ

- تقديم خدمات الميزانية والشؤون والمحاسبة لميزانية قدرها 1 078,2 مليون دولار، تماشيا مع السلطة المفوضة
- وضع الصيغة النهائية للبيانات المالية السنوية للبعثة امتثالا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة

خدمات الموظفين المدنيين

- تقديم خدمات الموارد البشرية لما عدده 2 460 موظفا مدنيا (593 موظفا دوليا، و 1 504 موظفين وطنيين، و 57 موظفا في وظائف مؤقتة، و 306 من متطوعي الأمم المتحدة)، بما يشمل تقديم الدعم في تجهيز المطالبات، والاستحقاقات والمزايا، والاستقدام، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، وإدارة أداء الموظفين، تماشيا مع السلطة المفوضة
- تقديم دورات تدريبية داخل البعثة لما عدده 2 828 من المشاركين المدنيين، وتوفير الدعم للدورات التدريبية خارج البعثة لما عدده 229 من المشاركين المدنيين
- دعم تجهيز 4 055 طلب سفر داخل منطقة البعثة و 236 طلب سفر خارجها لأغراض غير متصلة بالتدريب، و 543 طلب سفر لأغراض التدريب للموظفين المدنيين

الخدمات المتعلقة بالمرافق والبنية التحتية والخدمات الهندسية

- تقديم خدمات الصيانة والتصليح لما عدده 103 من الأماكن التابعة للبعثة في 8 مواقع
- تشييد أو صيانة 250 كيلومترا من الطرق و 10 مجار مائية و 8 جسور و 6 مطارات و 56 منصة للطائرات العمودية
- تشغيل وصيانة 658 من مولدات الكهرباء المملوكة للأمم المتحدة و 5 871 من ألواح/محطات الطاقة الشمسية، إضافة إلى خدمات الإمداد بالكهرباء المتعاقد عليها مع مقدمي خدمات محليين
- تشغيل وصيانة مرافق مملوكة للأمم المتحدة للإمداد بالمياه ومعالجة المياه (39 محطة لمعالجة النفايات في 6 مواقع، و 24 محطة لمعالجة المياه وتنقيتها في 6 مواقع، و 6 محطات لتعبئة المياه في 6 مواقع)
- توفير خدمات إدارة النفايات، بما يشمل خدمات جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها، في 8 مواقع
- توفير خدمات التنظيف، وصيانة الأرضيات، ومكافحة الآفات في 8 مواقع

خدمات التكنولوجيا الميدانية

- توفير ودعم 5 166 من أجهزة الاتصال اللاسلكي المحمولة باليد، و 1 815 من أجهزة الاتصال اللاسلكي المتنقلة للمركبات، و 188 جهازا لاسلكيا ثابتا
- تشغيل وصيانة 70 محطة بث إذاعي على موجة التضمين الترددي (إف إم) و 9 مرافق للإنتاج الإذاعي
- تشغيل وصيانة شبكة للاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو وإرسال البيانات، تضم 40 محطة طرفية دقيقة الفتحة، و 130 وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، وتوفير خطط لخدمات الهاتف الساتلي والمحمول
- توفير ودعم 3 616 جهازا حاسوبيا و 724 طابعة لقوام متوسطه 3 675 مستخدما نهائيا من الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين، إضافة إلى 1 394 جهازا حاسوبيا و 28 طابعة لأغراض الاتصال الإلكتروني لأفراد الوحدات، وخدمات مشتركة أخرى

- دعم وصيانة 23 شبكة محلية و 40 شبكة منطقة واسعة في 43 موقعاً
- تحليل بيانات جغرافية مكانية تغطي مساحة 32 170 كيلومترا مربعا، وتُعهد الطبقات الخرائطية الطبوغرافية والمواضيعية، وإنتاج 69 خريطة

خدمات إدارة الوقود

- إدارة توريد وتخزين 24,2 مليون لتر من البنزين، بما في ذلك 13,5 مليون لتر للعمليات الجوية، و 3,6 ملايين لتر للنقل البري، و 7,1 ملايين لتر لمولدات الكهرباء ومرافق أخرى، ومن الزيوت ومواد التشحيم في 36 نقطة توزيع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونقطتي توزيع في أوغندا

الشؤون الطبية

- تشغيل وصيانة المرافق الطبية المملوكة للأمم المتحدة (7 عيادات/مستوصفات من المستوى الأول وعيادة أساسية) وتوفير الدعم للمرافق الطبية المملوكة للوحدات (37 عيادة من المستوى الأول، ومستشفيان من المستوى الثاني، ومستشفى من المستوى الثالث، و 5 أفرقة للإجلاء الطبي الجوي، ووحدة جراحية خفيفة متنقلة) في 9 مواقع، وكذلك تعهد الترتيبات التعاقدية مع 7 مستشفيات/عيادات
- تعهد ترتيبات الإجلاء الطبي لما عدده 9 مرافق طبية (2 من المستوى الثاني، و 5 من المستوى الثالث، و 2 من المستوى الرابع) في 4 مواقع داخل منطقة البعثة وموقعين خارجها

خدمات إدارة سلسلة الإمداد

- تقديم الدعم في مجال عمليات التخطيط والتوريد لاقتناء بضائع و سلع أساسية تقدر قيمتها بمبلغ 300,6 مليون دولار، بما يتماشى مع السلطة المفوضة
- استلام 36 500 طن من البضائع وإدارتها وتوزيعها داخل منطقة البعثة
- أداء مهام الإدارة والمحاسبة والإبلاغ فيما يتصل بالامتلاك والمنشآت والمعدات، والمخزونات المالية وغير المالية، وكذلك المعدات الواقعة دون الحد الأدنى والبالغة تكلفتها الأصلية الإجمالية قدرها 329,0 مليون دولار تماشيا مع السلطة المفوضة

خدمات الأفراد النظاميين

- التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن لقوام يبلغ 15 194 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (149 مراقبا عسكريا، و 359 من ضباط الأركان العسكريين، و 12 866 من أفراد الوحدات، و 410 من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و 1 410 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة) و 58 من الأفراد المقدمين من الحكومات
- معاينة المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات وحالة الامتثال لمعيار الاكتفاء الذاتي لدى 50 من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة والتحقق منها والإبلاغ عنها في 60 موقعا
- توريد وتخزين حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه لقوام يبلغ متوسطه 14 276 من أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة
- تقديم الدعم في تجهيز المطالبات والاستحقاقات لقوام يبلغ متوسطه 15 194 فردا من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و 58 فردا من الأفراد المقدمين من الحكومات

- تقديم الدعم في تجهيز 1 093 طلب سفر داخل منطقة البعثة و 13 طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض غير متصلة بالتدريب و 100 طلب سفر لأغراض متصلة بالتدريب

خدمات إدارة المركبات والنقل البري

- تشغيل وصيانة 1 520 مركبة مملوكة للأمم المتحدة (898 مركبة خفيفة لنقل الأفراد، و 214 مركبة لأغراض خاصة، و 32 سيارة إسعاف، و 38 عربة مصفحة، و 207 مركبات متخصصة أخرى، و 131 من المقطورات وملحقات المركبات)، و 133 3 مركبة مملوكة للوحدات، وتشغيل 7 ورشات ومرافق تصليح
- توفير خدمات النقل والنقل المكوكي اليومي لعدد متوسطه 920 من أفراد الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوفير خدمات النقل المكوكي خمسة أيام في الأسبوع لعدد متوسطه 280 من أفراد الأمم المتحدة في عنيتبي

السلوك والانضباط

- تنفيذ برنامج توعية بشأن معايير السلوك في الأمم المتحدة لفائدة 17 712 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين و 70 من المتعاقدين مع الأمم المتحدة، بما يشمل أنشطة رصد، وتقديم توصيات بشأن الإجراءات التصحيحية
- تيسير إحالة ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى الجهات الشريكة المعنية، بما في ذلك اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، للحصول على المساعدة الطبية والنفسية والقانونية، حسب الاقتضاء، بالتنسيق الوثيق مع المدافع عن حقوق الضحايا
- تنفيذ حملة توعية مجتمعية تستهدف السكان المعرضين للخطر من خلال 20 نشاطا من أنشطة التوعية وتوزيع المواد الإعلامية على 6 000 من أفراد المجتمعات المحلية بدعم فعلي من الشبكات المجتمعية للشكاوى و جهات التنسيق المعنية وإذاعة أوكابي والمحطات الإذاعية للمجتمعات المحلية
- تقييم جميع الإبلاغات عن سوء السلوك، بما في ذلك حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتوثيق الادعاءات حيثما وجدت قرائن ظاهرة، وإحالة الادعاءات إلى جهات التحقيق المختصة لاتخاذ إجراءات بشأنها
- تنظيم دورة تدريبية لفائدة كل واحدة من الآليات المجتمعية لتقديم الشكاوى التي تم تفعيلها، والتي يبلغ عددها 43 آلية، ومن جهات التنسيق المعنية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين البالغ عددها 40 جهة تنسيق، بشأن سبل منع أسباب الشكاوى ومعالجتها وإحالة ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

- تشغيل وصيانة 5 مرافق لتقديم المشورة والفحص بصورة طوعية وسرية إلى جميع أفراد البعثة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية
- تنظيم 12 جلسة توعية بشأن تعزيز الصحة والأمراض المعدية لفائدة 200 من موظفي البعثة المدنيين
- تنفيذ 200 برنامج للتوعية الجماعية لفائدة 10 000 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بشأن 3 أمراض غير سارية و 4 أمراض معدية وبائية
- تنظيم 12 دورة تدريبية لتجديد المعلومات لفائدة 800 من الأفراد العسكريين و 6 دورات تدريبية للتنظيف عن طريق الأقران في 4 من مواقع البعثة لفائدة 90 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
- عقد حلقة عمل بشأن تقديم المشورة والفحص بصورة طوعية وسرية لفائدة 15 مستشارا في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وحلقة عمل بشأن العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس لفائدة 15 مشرفا في مجال العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس

- إجراء حملة ترويج للاستشارات والفحوص السرية الطوعية كل ثلاثة أشهر في مختلف مواقع البعثة
- توفير خدمات المشورة والفحص السرية والطوعية لفائدة 5 000 من أفراد البعثة
- تنظيم 12 بعثة متنقلة لتقديم المشورة والفحص بصورة طوعية وسرية داخل الكنائس
- إجراء دراسة تقييمية لتحديد أثر الأنشطة المقرر تنفيذها في الأقسام وتقديم التوجيه في تنفيذها لاحقاً

الأمن

- توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع لمنطقة البعثة برمتها
- توفير الحماية للصيقة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيحي المستوى، بما يشمل عمليات الانتشال والإنقاذ عند الاقتضاء
- القيام بعمليات مكافحة الحرائق والإنقاذ على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع في مباني الأمم المتحدة وأماكن إقامة الموظفين في كينشاسا وغوما؛ وإجراء 30 تدريباً على الإخلاء في حالات الحريق على نطاق البعثة؛ وتدريب 1 000 موظف على الإجراءات الأساسية للسلامة والوقاية من الحرائق واستخدام أجهزة إطفاء الحريق
- إعداد 1 200 تقرير شامل عن التحقيقات بشأن حوادث المرور على الطرق وسرقة ممتلكات البعثة أو إتلافها، وعن أعمال السطو وحالات الضياع وأي حوادث أخرى تتعلق بأفراد الأمم المتحدة ومبانيها وممتلكاتها
- إجراء تدريب لفائدة 20 من أفراد الأمن الدوليين التابعين للأمم المتحدة على الأسلحة النارية، و 500 من موظفي الأمم المتحدة على نُهج السلامة والأمن في البيئات الميدانية
- إعداد 30 وثيقة تتعلق بإدارة المخاطر الأمنية؛ و 360 تقريراً من تقارير الأمم المتحدة اليومية الأمنية المتكاملة؛ و 4 تبريرات لدفع بدل الخطر؛ و 22 خطة أمنية مع مرفقات؛ و 4 مذكرات إحاطة فُطرية؛ و 50 تقريراً أمنياً عاجلاً؛ و 20 تقييماً مخصصاً للمخاطر الأمنية؛ و 10 تقييمات للمخاطر الشخصية؛ و 20 ورقة بشأن مفاهيم العمليات الأمنية؛ و 30 استقصاء عن السلامة والأمن في المرافق
- إجراء 720 عملية تقييم للحالة الأمنية على نطاق البعثة، بما يشمل إجراء مسوحات للمناطق السكنية
- تحديث المواقع الجغرافية لجميع مرافق الأمم المتحدة وتحميلها على موقع شبكة معلومات مديري الأمن بالأمم المتحدة
- تجهيز 40 000 بطاقة هوية للأفراد المدنيين والعسكريين
- فرز 50 000 راكب في المحطات الجوية التابعة للبعثة

العوامل الخارجية

عدم عرقلة تنقل الموظفين ونشر الموارد اللازمة للعمليات؛ وقيام البائعين والمتعاقدين والموردين بتسليم السلع وتقديم الخدمات والإمدادات وفقاً للتعهد المبرمة؛ وامتثال الحكومة المضيفة لأحكام اتفاقي مركز القوات ومركز البعثة؛ والتوقيع في الوقت المناسب على مذكرات التفاهم وطلبات التوريد بشأن نشر الأفراد النظاميين والمعدات

الجدول 4
الموارد البشرية: العنصر 3، الدعم

	متطوعو الأمم المتحدة			الموظفون الوطنيون				الموظفون الدوليون				الموظفون المدنيون		
	المجموع الفرعي	الوطنيون	الدوليون	المجموع الفرعي	م ف و خ ع و	م ف و خ ع و	المدنية الفرعية	الخدمة المجموع	ف-3	ف-5	مد-2		و أ ع م	
قسم السلوك والانضباط														
	21	2	2	-	8	3	5	11	2	4	4	1	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022
	21	2	2	-	8	3	5	11	2	4	4	1	-	الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
قسم الأمن والسلامة														
	278	-	-	-	204	191	13	74	63	7	4	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022
	275	-	-	-	205	192	13	70	60	6	4	-	-	الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023
	(3)	-	-	-	1	1	-	(4)	(3)	(1)	-	-	-	صافي التغيير
شعبة دعم البعثة														
مكتب المدير														
	31	2	-	2	15	11	4	14	3	5	5	1	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022
	31	2	-	2	15	11	4	14	3	5	5	1	-	الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
إدارة العمليات والموارد														
	359	46	-	46	189	161	28	124	82	21	20	1	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022
	359	46	-	46	190	161	29	123	82	20	20	1	-	الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023
	-	-	-	-	1	-	1	(1)	-	(1)	-	-	-	صافي التغيير
إدارة تقديم الخدمات														
	750	124	3	121	494	466	28	132	91	25	15	1	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022
	750	124	5	119	497	468	29	129	89	24	15	1	-	الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023
	-	-	2	(2)	3	2	1	(3)	(2)	(1)	-	-	-	صافي التغيير
إدارة سلسلة الإمداد														
	411	70	2	68	244	230	14	97	70	17	9	1	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022
	410	70	12	58	245	229	16	95	70	15	9	1	-	الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023
	(1)	-	10	(10)	1	(1)	2	(2)	-	(2)	-	-	-	صافي التغيير
المجموع الفرعي، شعبة دعم البعثة														
	1 551	242	5	237	942	868	74	367	246	68	49	4	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022
	1 550	242	17	225	947	869	78	361	244	64	49	4	-	الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023
	(1)	-	12	(12)	5	1	4	(6)	(2)	(4)	-	-	-	صافي التغيير

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			متطوعو الأمم المتحدة			المجموع			
	أع م	مد-1	ف-4	ف-2	م ف و	خ ع و	المجموع	الدوليون	الوطنيون		الفرعي		
المعتمد للفترة 2023/2022	-	5	57	79	311	452	92	1 062	1 154	237	7	244	1 850
المقترح للفترة 2024/2023	-	5	57	74	306	442	96	1 064	1 160	225	19	244	1 846
صافي التغيير	-	-	-	(5)	(5)	(10)	4	2	6	(12)	12	-	(4)

قسم الأمن والسلامة

الموظفون الدوليون: نقصان قدره 4 وظائف (تحويل وظيفة من الرتبة ف-2 إلى وظيفة لموظف فني وطني و 3 وظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (إلغاء 3 وظائف (1 لموظف فني وطني و 2 لموظف وطني من فئة الخدمات العامة) وتحويل وظيفة من الرتبة ف-2 إلى وظيفة لموظف فني وطني و 3 وظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)

127 - تماشياً مع استراتيجية البعثة لتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية من أجل بناء قدرات الموظفين الوطنيين في سياق انتقال البعثة، يُقترح تحويل وظيفة واحدة لموظف أمن معاون (ف-2) إلى وظيفة لموظف أمن معاون (موظف فني وطني) وثلاث وظائف لموظف أمن (من فئة الخدمة الميدانية) إلى ثلاث وظائف لمساعد معني بالأمن الميداني (وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة).

128 - ويقترح إلغاء وظيفة واحدة لموظف معاون لتنسيق شؤون الأمن (موظف فني وطني) ووظيفتين لحارس أمن ميداني (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) مقرها كاليبي. وقد أُبقي على هذه الوظائف بعد إغلاق مكتب كاليبي الميداني في حزيران/يونيه 2022 لتوفير خدمات الأمن للفريق المتبقي. وبالنظر إلى رصد اعتمادات في ميزانية الأمن لعام 2023 القائمة على تقاسم التكاليف محلياً من أجل زيادة القدرات الأمنية في كاليبي، لن تعود هناك حاجة إلى هذه الوظائف.

قسم المالية والميزانية

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة (تحويل وظيفة برتبة ف-3 إلى وظيفة لموظف فني وطني)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (تحويل وظيفة برتبة ف-3 إلى وظيفة لموظف فني وطني)

129 - تماشياً مع استراتيجية البعثة لتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية من أجل بناء قدرات الموظفين الوطنيين في سياق انتقال البعثة، يُقترح تحويل وظيفة واحدة لموظف لشؤون المالية والميزانية (ف-3) إلى وظيفة لموظف لشؤون المالية والميزانية (موظف فني وطني).

قسم الهندسة

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة (تحويل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (تحويل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: لا تغيير (تحويل وظيفتين لمتطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة إلى وظيفتين لمتطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة)

130 - تماشيا مع استراتيجية البعثة لتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية من أجل بناء قدرات الموظفين الوطنيين في سياق انتقال البعثة، يُقترح تحويل وظيفة واحدة لفني شؤون هندسية (فئة الخدمة الميدانية) إلى وظيفة مساعد هندسي (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)، ووظيفتين لمهندس (متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة) إلى وظيفتين لمهندس (متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة).

قسم الطيران

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفتان (تحويل وظيفة من الرتبة ف-2 إلى وظيفة لموظف فني وطني ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفتان (تحويل وظيفة برتبة ف-2 إلى وظيفة لموظف فني وطني ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

131 - تماشيا مع استراتيجية البعثة لتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية من أجل بناء قدرات الموظفين الوطنيين في سياق انتقال البعثة، يُقترح تحويل وظيفة واحدة لموظف معاون للعمليات الجوية (ف-2) إلى وظيفة واحدة لموظف معاون للعمليات الجوية (موظف فني وطني)، ووظيفة واحدة لمساعد عمليات جوية (فئة الخدمة الميدانية) إلى وظيفة واحدة لمساعد عمليات جوية (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة).

خلية تخطيط الاقتناء

متطوعو الأمم المتحدة: لا تغيير (تحويل وظيفة لمتطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة إلى وظيفة لمتطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة)

132 - تماشيا مع استراتيجية البعثة لتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية من أجل بناء قدرات الموظفين الوطنيين في سياق انتقال البعثة، يُقترح تحويل وظيفة مساعد لتقديم طلبات الشراء (متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة) إلى وظيفة مساعد لتقديم طلبات الشراء (متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة).

قسم المشتريات

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة (تحويل وظيفة برتبة ف-3 إلى وظيفة لموظف فني وطني)
 الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (تحويل وظيفة برتبة ف-3 إلى وظيفة لموظف فني وطني)
 133 - تماشيا مع استراتيجية البعثة لتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية من أجل بناء قدرات الموظفين الوطنيين في سياق انتقال البعثة، يُقترح تحويل وظيفة واحدة لموظف مشتريات (ف-3) إلى وظيفة واحدة لموظف مشتريات (موظف فني وطني).

قسم إدارة العقود

متطوعو الأمم المتحدة: لا تغيير (تحويل وظيفة لمتطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة إلى وظيفة لمتطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة)
 134 - تماشيا مع استراتيجية البعثة لتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية من أجل بناء قدرات الموظفين الوطنيين في سياق انتقال البعثة، يُقترح تحويل وظيفة واحدة لمساعد لإدارة العقود (متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة) إلى وظيفة واحدة لمساعد لإدارة العقود (متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة).

المستودع المركزي

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)
 متطوعو الأمم المتحدة: لا تغيير (تحويل 6 وظائف لمتطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة إلى وظائف لمتطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة)
 135 - بما أن مركز الدعم الإقليمي في عننتيبي سيضطلع بمهام تمثيلية إضافية لمركز عمل عننتيبي لدى حكومة أوغندا، وهي مهام تؤديها البعثة حاليا، يُقترح إلغاء وظيفة لمساعد فريق (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة).
 136 - وتماما مع استراتيجية البعثة لتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية من أجل بناء قدرات الموظفين الوطنيين في سياق انتقال البعثة، يُقترح تحويل وظيفتي مساعد لخلية مراقبة الممتلكات والمخزون (متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة) إلى وظيفتي مساعد لخلية مراقبة الممتلكات والمخزون (متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة)، ووظيفتي مساعد للتخزين المتكامل (متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة) إلى وظيفة مساعد للتخزين المتكامل (متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة)، ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون الاستلام والفحص (متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة) إلى وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الاستلام والفحص (متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة)، ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون إدارة الأصول (متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة) إلى وظيفة واحدة لمساعد لشؤون إدارة الأصول (متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة).

قسم مراقبة الحركة

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة (تحويل وظيفة برتبة ف-3 إلى وظيفة لموظف فني وطني)
الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (تحويل وظيفة برتبة ف-3 إلى وظيفة لموظف فني وطني)
متطوعو الأمم المتحدة: لا تغيير (تحويل وظيفتين لمتطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة إلى وظيفتين
لمتطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة)

137 - تماشيا مع استراتيجية البعثة لتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية من أجل بناء قدرات الموظفين الوطنيين في سياق انتقال البعثة، يُقترح تحويل وظيفة موظف لمراقبة الحركة (ف-3) إلى وظيفة موظف لمراقبة الحركة (موظف فني وطني)، ووظيفتي مساعد لمراقبة الحركة (متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة) إلى وظيفتي مساعد لمراقبة الحركة (متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة).

ثانيا - الموارد المالية

ألف - لمحة عامة

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه)

الفرق	النفقات الاعتمادات				الفترة
	تقديرات التكاليف (2024/2023)	(2023/2022)	(2022/2021)	النسبة المئوية	
(2)÷(4)=(5)	(2)-(3)=(4)	(3)	(2)	(1)	
					الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
2,3	686,2	30 344,4	29 658,2	31 519,3	المراقبون العسكريون
3,3	13 854,6	428 525,1	414 670,5	399 053,3	الوحدات العسكرية
(2,8)	(685,1)	23 996,6	24 681,7	25 314,9	شرطة الأمم المتحدة
33,7	14 059,8	55 777,2	41 717,4	41 049,7	وحدات الشرطة المشكّلة
5,5	27 915,5	538 643,3	510 727,8	496 937,2	المجموع الفرعي
					الموظفون المدنيون
(5,6)	(8 277,3)	140 525,2	148 802,5	143 728,7	الموظفون الدوليون
0,6	154,5	25 574,1	25 419,6	22 326,9	الموظفون الفنيون الوطنيون
(1,4)	(902,3)	62 563,5	63 465,8	62 667,7	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
(3,6)	(808,8)	21 880,0	22 688,8	22 340,5	متطوعو الأمم المتحدة
(17,7)	(934,4)	4 344,8	5 279,2	6 070,0	المساعدة المؤقتة العامة
7,4	230,9	3 341,8	3 110,9	3 104,2	الأفراد المقدمون من الحكومات
(3,9)	(10 537,4)	258 229,4	268 766,8	260 238,0	المجموع الفرعي
					التكاليف التشغيلية
-	-	-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيين
4,0	23,3	608,1	584,8	250,2	الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية

الفئة	النفقات الاعتمادات تقديرات التكاليف				
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
	(2022/2021)	(2023/2022)	(2024/2023)	المبلغ	النسبة المئوية
	(1)	(2)	(3)	(2)-(3)=(4)	(2)÷(4)=(5)
السفر في مهام رسمية	4 385,7	4 558,3	4 897,2	338,9	7,4
المرافق والبنى التحتية	57 661,2	45 609,7	56 753,1	11 143,4	24,4
النقل البري	17 407,3	10 579,9	9 234,4	(1 345,5)	(12,7)
العمليات الجوية	95 745,6	99 676,1	118 841,6	19 165,5	19,2
العمليات البحرية	1 264,0	690,0	910,0	220,0	31,9
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	40 533,2	39 824,6	41 248,9	1 424,3	3,6
الشؤون الطبية	2 208,1	2 237,4	1 973,5	(263,9)	(11,8)
المعدات الخاصة	-	-	-	-	-
اللوازم والخدمات والأخرى	40 845,9	45 764,5	45 622,9	(141,6)	(0,3)
المشاريع السريعة الأثر	1 380,0	1 250,0	1 250,0	-	-
المجموع الفرعي	261 681,2	250 775,3	281 339,7	30 564,4	12,2
إجمالي الاحتياجات	1 018 856,4	1 030 269,9	1 078 212,4	47 942,5	4,7
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	26 798,9	27 225,2	27 329,1	103,9	0,4
صافي الاحتياجات	992 057,5	1 003 044,7	1 050 883,3	47 838,6	4,8
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	1 018 856,4	1 030 269,9	1 078 212,4	47 942,5	4,7

باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

138 - ترد فيما يلي القيمة المقدرة للتبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
اتفاق مركز القوات ^(أ)	18 248,8
المجموع	18 248,8

(أ) تشمل هذه الفئة قيمة الإيجار المقدرة للأراضي والمرافق المقدمة من الحكومة، وحقوق الهبوط في المطارات، ورسوم المطارات، ورسوم تسجيل المركبات، ورسوم الترددات اللاسلكية.

جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

139 - زُوِعِيَت مبادرات تحقيق الكفاءة التالية عند حساب تقديرات التكاليف للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ	المبادرة
المرافق والبنى التحتية: الوقود والزيوت ومواد التشحيم	210,0	تخفيض استهلاك المولدات من الوقود (170 000 لتر) نتيجة لإنشاء محطتين لتوليد الطاقة الكهروضوئية في بونيا وبيني
المجموع	210,0	

دال - عوامل الشغور

140 - تراعي تقديرات التكاليف للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 عوامل الشغور التالية:

(بالنسبة المئوية)

الفئة	الفعلي للفترة 2022/2021	المدرج في ميزانية الفترة 2023/2022	المتوقع للفترة 2024/2023
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	25,0	23,0	23,0
الوحدات العسكرية	6,5	2,1	4,7
شرطة الأمم المتحدة	30,3	26,4	30,6
وحدات الشرطة المشكّلة	12,7	12,8	-
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	11,9	11,5	11,5
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الفنيون الوطنيون	7,3	6,0	8,3
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	5,7	4,6	6,4
متطوعو الأمم المتحدة			
الدوليون	6,4	5,0	6,1
الوطنيون	21,4	9,1	-
الوظائف المؤقتة ^(أ)			
الموظفون الدوليون	25,0	16,7	20,0
الموظفون الفنيون الوطنيون	30,0	25,0	30,0
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	2,2	0,7	2,2
الأفراد المقدمون من الحكومات	38,9	38,9	35,6

(أ) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

141 - وتراعي عوامل الشغور المطبقة في الميزانية تجربة البعثة حتى تاريخه والظروف التي تنفرد بها البعثة فيما يتعلق بنشر الأفراد النظاميين وعمليات استقدام الموظفين المدنيين. وتشمل الافتراضات التي تُنظر فيها لعوامل الشغور متوسط معدل الشغور الحالي لمدة 12 شهراً، من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2022، أو معدل الشغور الفعلي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وكذلك النشر المقرر للأفراد النظاميين. ويتمشى ذلك مع التوجيه السياساتي المقدم لتحسين دقة واتساق عوامل الشغور المطبقة في الميزانيات المقترحة للفترة 2024/2023، ولضمان أن تستند معدلات الشغور المقترحة، قدر الإمكان، إلى المعدلات الفعلية. وقد طُبّق معدل شغور نسبته 50 في المائة في حساب تكاليف الوظائف المقترح إعادة انتدابها وتكاليف إنشاء وظائف ثابتة ومؤقتة جديدة.

هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

142 - تستند احتياجات الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 إلى المعدلات الموحدة لسداد تكاليف المعدات الرئيسية (في إطار ترتيبات الإيجار الشامل للخدمات) والاكتفاء الذاتي بمبلغ إجمالي قدره 143 675 000 دولار، على النحو التالي:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ التقديري			
المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة	الوحدات العسكرية	الفئة
78 156,1	12 001,1	66 155,0	المعدات الرئيسية
65 518,9	5 381,9	60 137,0	الاكتفاء الذاتي
143 675,0	17 383,0	126 292,0	المجموع
تاريخ آخر استعراض	النسبة المئوية	تاريخ الإنفاذ	المعاملات المنطبقة على منطقة البعثة
ألف - المعاملات المنطبقة على منطقة البعثة			
12 كانون الثاني/يناير 2021	3,1	1 تشرين الأول/أكتوبر 2021	معامل الظروف البيئية البالغة القسوة
12 كانون الثاني/يناير 2021	2,3	1 تشرين الأول/أكتوبر 2021	معامل اللوجستيات وحالة الطرق
12 كانون الثاني/يناير 2021	5,9	1 تشرين الأول/أكتوبر 2021	معامل العمل العدائي أو التخلي القسري
باء - المعاملات المنطبقة على البلد الأصلي			
	4,0 - صفر		معامل النقل التزايدى

واو - التدريب

143 - فيما يلي الاحتياجات المقدّرة من الموارد للتدريب للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ التقديري
الخبراء الاستشاريون	
الخبراء الاستشاريون في مجال التدريب	10,0
السفر في مهام رسمية	
السفر في مهام رسمية، لأغراض التدريب	679,4
اللوازم والخدمات الأخرى	
رسوم التدريب ولوازمه وخدماته	652,6
المجموع	1 342,0

144 - وفيما يلي العدد المقرر للمشاركين في الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024، مقارنة بالفترات السابقة:

(عدد المشاركين)

	الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون		
	المقترح للفترة 2024/2023	المقرر للفترة 2023/2022	الفعلي للفترة 2022/2021	المقترح للفترة 2024/2023	المقرر للفترة 2023/2022	الفعلي للفترة 2022/2021	المقترح للفترة 2024/2023	المقرر للفترة 2023/2022	الفعلي للفترة 2022/2021
التدريب الداخلي	8 614	14 269	30 775	1 560	3 065	3 690	1 268	2 292	2 340
التدريب الخارجي ^(أ)	4	14	10	85	33	2	144	159	20
المجموع	8 618	14 283	30 785	1 645	3 098	3 692	1 412	2 451	2 360

(أ) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، وخارج منطقة البعثة.

145 - وتتألف أنشطة التدريب المقررة للفترة 2024/2023 من 341 دورة تدريبية لفائدة 3 057 موظفا مدنيا، وهي أنشطة سيستمر التركيز فيها على استخدام التدريب كأداة لتنفيذ الولاية؛ وزيادة التقيد بحضور الدورات التدريبية الإلزامية؛ وبناء قدرات جميع فئات الموظفين في ضوء الخفض التدريجي المستمر للبعثة. وسيتم تعزيز تلبية احتياجات أفراد الشرطة والأفراد العسكريين من التدريب، بما في ذلك التدريب في مجالات حماية المدنيين، وحماية الطفل، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، والتدريب المتعلق بالشؤون الجنسانية، من خلال طرائق التعلم المختلط (عبر الإنترنت وبالحضور الشخصي) وتقديم دورات تدريبية افتراضية بالنسبة للدورات القائمة على المعلومات. وستواصل وحدة التدريب مساعدة الأقسام الفنية في تقديم التدريب على حماية المدنيين، والتحقيق والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وسيولى اهتمام خاص للتدريب الإلزامي للمديرين فيما يتعلق بالنهج الجديد لإدارة الأداء وفقا للأمر الإداري ST/AI/2021/4 وبدء العمل بالإطار الجديد للقيم والسلوك. وللحفاظ على

وبعثات تقييم مشتركة، وبعثات للتحقيق وتقصي الحقائق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وبعثات لحماية ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والشهود عليها لتوعيتهم بخصوص الإجراءات القضائية، وبعثات ميدانية لدعم تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية؛ (و) إيفاء بعثات ميدانية لزيارة القطاعات والمكاتب الميدانية لأغراض المراقبة العسكرية، والقيام بمهام تقييم الأداء، وتفتيش المعسكرات، واستعراض الذخيرة؛ (ز) إيفاء بعثات لإجراء البحوث والمتابعة بشأن القيادة والتحكم وتنظيم الجماعات المسلحة، والمشاركة في حلقات عمل لأغراض تبادل المعلومات بشأن الجماعات المسلحة مع الجهات الفاعلة ذات الصلة؛ وإجراء بحوث ميدانية لدعم أنشطة تحقيق الاستقرار، وعقد جلسات لتخطيط إدارة المعلومات؛ (ح) إيفاء بعثات لعقد جلسات إحاطة للتوعية البيئية للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وإجراء عمليات التفتيش البيئي، وتقييم تنفيذ المتطلبات البيئية، وتقييمات لمخاطر المطارات، وعمليات تفتيش دورية للمشاريع الهندسية والبنى التحتية للنقل وشبكاته، والدعم التقني لتكنولوجيا المعلومات، وصيانة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، للتحقق من صلاحية معدات الوحدات التي تنتشرها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وإجراء عمليات الجرد للأصول المادية للمعدات المملوكة للأمم المتحدة.

حاء - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

149 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
المرافق والبنى التحتية	
أعمال التشييد والتعديل والتجديد والصيانة	200,0
اقتناء اللوازم الهندسية	200,0
النقل البري	
الوقود والزيوت ومواد التشحيم	25,0
الاتصالات	
خدمات الإعلام والنشر	50,0
الشؤون الطبية	
الخدمات الطبية	5,0
اللوازم	20,0
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
حصص الإعاشة	1 271,0
رسوم الشحن	100,0
المجموع	1 871,0

150 - وفي الفترة 2024/2023، ستقوم البعثة، بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وفريق الاتصال والتنسيق الذي يدعمه مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والشركاء المانحين، والمجتمعات المحلية المستهدفة، بدعم الحكومة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات للقيام بما يلي: (أ) تنفيذ عمليات لنزع السلاح والتسريح تركّز على الحقوق والمجتمعات المحلية وتقودها القوى المدنية، بما في ذلك المشاريع المجتمعية لإعادة الاستيعاب، في إطار البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار؛ (ب) نزع سلاح المقاتلين الأجانب وإعادتهم ومعاليتهم إلى أوطانهم وفقاً للقانون الدولي الساري؛ (ج) وضع وتنفيذ برنامج للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية من أجل تمكين وتكملة عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن.

151 - وستتمثل أولويات البعثة خلال الفترة في دعم الحكومة في ما يلي: (أ) تنفيذ الإطار الوطني لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار من خلال المساعي الحميدة، والتفاعل الاستراتيجي، والمشورة التقنية، وبناء القدرات، وتنسيق الدعم المقدم من المجتمع الدولي لإعادة الإدماج والتعافي وتحقيق الاستقرار؛ (ب) التفاعل مع الجماعات المسلحة المستهدفة التي تشكل أكبر خطر يهدد المدنيين لتيسير استسلامهم عن طريق التفاوض؛ (ج) دعم نزع سلاح المقاتلين الكونغوليين وتسريحهم وإعادة استيعابهم في المجتمعات المحلية؛ (د) نزع سلاح المقاتلين الأجانب وتقديم الدعم لهم ومعاليتهم في المرحلة الانتقالية وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية، بالتنسيق الوثيق مع فريق الاتصال والتنسيق والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى.

152 - وستواصل البعثة تشغيل خمسة مراكز عبور رئيسية في بيني وبونيا وغوما وبوكافو وأوفيرا وثلاثة معسكرات عبور ثانوية في كيوانجا ونيانزالي وكييتشانغا لتجهيز إجراءات الانسحاب الطوعي لأفراد الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية. وستظل البعثة على استعداد لنشر ما يصل إلى أربعة معسكرات مؤقتة لنزع السلاح والتسريح تتألف من خيام تتسع لما يبلغ 200 شخص ويمكن نقلها إلى مواقع جديدة حسب ما تقتضيه الحالة، بالتنسيق الوثيق مع هياكل التنسيق التابعة لبرنامج نزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار، على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات.

طاء - خدمات كشف الألغام وإزالتها

153 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة لخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها	3 568,2

154 - ولا تزال الذخائر المتفجرة، بما فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، تشكل تهديداً لسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للبعثة والسكان المحليين. وفي الفترة 2024/2023، ستواصل البعثة التصدي للتهديد الذي تشكله المتفجرات الخطرة من خلال ما يلي: (أ) مسح المتفجرات الخطرة وإزالتها والتخلص منها استجابة

للبلاغات التي ترد من المجتمعات المحلية في المناطق المتأثرة بالنزاع في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري؛ (ب) تقديم الدعم للتخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتوعية بالمخاطر؛ (ج) تقييم وتدمير الذخيرة غير الصالحة للاستعمال أو المتقادمة أو الفائضة لدى الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكولة؛ (د) تطهير معسكرات البعثة قبل تسليمها إلى الحكومة أو فريق الأمم المتحدة القطري؛ (هـ) تنظيم دورات توعية لموظفي البعثة المدنيين وأفرادها النظاميين بشأن خطر الذخائر المتفجرة؛ (و) توفير ضمان الجودة والمراقبة لدعم القدرة الوطنية على التصدي لخطر الذخائر المتفجرة؛ (ز) تدمير الأسلحة والذخائر غير المأمونة أو غير الصالحة للاستعمال، بما في ذلك مخزونات ذخيرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية، والذخائر المسلمة أثناء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين وإعادة الإعادة إلى الوطن.

ياء - الأنشطة البرنامجية الأخرى

155 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للأنشطة البرنامجية الأخرى للفترة من 1 تموز/ يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المقترح	الفئة
492,0	بناء الثقة
353,0	مشاريع تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية
3 000,0	الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية
728,0	حقوق الإنسان
615,0	حزمة دعم توطيد السلام وإعادة الاستيعاب في المرحلة الانتقالية
2 958,0	سيادة القانون/المؤسسات الأمنية
1 460,0	إصلاح قطاع الأمن
480,0	المرأة والسلام والأمن
800,0	إدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
800,0	حظر توريد الأسلحة
11 686,0	المجموع

156 - وستدعم الموارد المقترحة للأنشطة البرنامجية في الفترة 2024/2023 تنفيذاً للولاية في مجالات الإصلاح المؤسسي، بما في ذلك المؤسسات الأمنية وسيادة القانون؛ وحقوق الإنسان؛ ودعم تحقيق الاستقرار وحماية المدنيين. وبوجه عام، ستركز البعثة أنشطتها البرنامجية على المجالات والبرامج التي تدعم عملية انتقال فعالة ومسؤولة، وترسي الأسس لانسحاب البعثة في نهاية المطاف وبصورة مستدامة.

157 - وفي مجال حماية المدنيين، ستركز البعثة على بناء قدرات الحكومة والمجتمعات المحلية على تحسين وإدارة حمايتها الخاصة، وإحراز تقدم في الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، وفي تعزيز حقوق الإنسان كوسيلة لتحسين بيئة الحماية وردع أعمال العنف. ولتحقيق هذه الغاية، سينفذ برنامج لتحسين الحماية المجتمعية عن طريق تعزيز نظم التنبيه والإنذار المبكر الخاضعة للملكية المحلية والوطنية، ومن

خلال تعزيز الحوكمة الأمنية التشاركية على صعيد المجتمعات المحلية التي تشجع على المشاركة النشطة للنساء والشباب وتدعم منظمات المجتمع المدني في دورها المتعلق بتعزيز الحوكمة الديمقراطية. وستكفل البعثة توحيد نظم الإنذار المبكر والاستجابة ونقل عهدها إلى الجهات المحلية، ويقتضي ذلك بذل جهود مشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة لتنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة وإحراز تقدم نحو تحقيق النقاط المرجعية. وستركز البعثة على تعميم الخطة الانتقالية المشتركة على منظمات المجتمع المدني، مع التركيز على النساء والشباب والدعوة إلى مشاركتهم في الهياكل القائمة. كما ستقوم البعثة بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتصورات المحلية عن الأمن والعدالة والتماسك الاجتماعي، فضلا عن جهود تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام، وذلك لتكوين صورة دقيقة عن سير الأنشطة والاتجاهات وإتاحة المجال لإجراء التحليلات واتخاذ القرارات بشكل مشترك (382 000 دولار).

158 - ودعما للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار، ستقوم البعثة بالتعاون مع الفريق القطري والشركاء الوطنيين والدوليين، ببناء قدرات سلطات المقاطعات، ومجموعات الشباب، ورابطات النساء، وهياكل الحكم المحلي، والزعماء التقليديين لتهيئة بيئة مؤاتية لبرنامج مجتمعي وشامل للجميع ومراعٍ للاعتبارات الجنسانية ولا مركزي. وسيركز المشروع على المناطق التي يتوقع أن تشهد عودة عدد كبير من المقاتلين السابقين (110 000 دولار).

159 - ودعما لتحقيق الاستقرار وتوطيد السلام، ستنفذ البعثة برنامجا يرمي إلى دعم حل النزاعات القبلية المتجذرة والطويلة الأمد في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، مع التركيز على التصدي للدوافع الرئيسية والأسباب الجذرية للنزاع. وستواصل البعثة تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك حركات المواطنين ومنظمات النساء والشباب، وضمان المشاركة المجدية للمنظمات التي تقودها النساء في النهوض بالحوكمة الديمقراطية؛ والمساهمة في توسيع الحيز الديمقراطي؛ ووضع وتنفيذ الخطة المتعلقة بالسلام والأمن؛ وعقد جلسات توعية وجلسات إعلامية لتعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي من أجل المساعدة في بناء الثقة والتعامل مع المشاعر المعادية للبعثة (353 000 دولار).

160 - وستواصل البعثة تنفيذ برنامجها الرامي إلى الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية لدعم المجتمعات المحلية في تحسين التماسك الاجتماعي والحوار على الصعيد المحلي وبناء القدرة على الصمود وتوفير سبل العيش وبالتالي التقليل من حوافز الانضمام إلى الجماعات المسلحة. وهذا البرنامج، الذي يعمل دعما للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والتعافي المجتمعي وتحقيق الاستقرار، أو غيره من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تقودها الحكومة، سيركز على المجتمعات المحلية التي يعود إليها المقاتلون المسرحون أو التي تنتشط فيها الجماعات المسلحة. وسيدعم البرنامج المقاتلين السابقين والشباب الضعفاء وغيرهم من أفراد المجتمع الضعفاء ويمنع تجنيدهم في الجماعات المسلحة (3 000 000 دولار).

161 - وستنفذ البعثة أيضا برنامجا يهدف إلى دعم المؤسسات الوطنية المعنية بالعدالة الانتقالية، والجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، وحماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بمن فيهم ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنساني. وسيواصل البرنامج دعم الحكومة في تنفيذ استراتيجية وطنية للعدالة الانتقالية ترمي إلى تعزيز الحقيقة والمصالحة ومعالجة جرائم الماضي من خلال آليات فعالة للمساءلة، وجبر الضرر للضحايا، وتوفير ضمانات لعدم تكرار الانتهاكات. وسيجري في إطار البرنامج بناء قدرات قوات الأمن والدفاع ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، وغير ذلك من أصحاب

المصلحة الرئيسيين، لحماية حقوق الإنسان، فضلا عن منع انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز المساواة الفعالة عنها. وستساعد البعثة في تشجيع المشاورات الوطنية على صعيد المقاطعات وعلى الصعيد الوطني لتعزيز شمول وملكية عملية العدالة الانتقالية (728 000 دولار).

162 - وفي ضوء الخطة الانتقالية المشتركة، ستواصل البعثة دعم بدء تنفيذ النهج الترابطي بين العمل الإنساني والسلام والتنمية، بالاستفادة من إنجازات البعثة وكفالة استمرار الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى السلطات في تنجانيقا من أجل مواصلة تعزيز جهود بناء السلام. وستنفذ البعثة أنشطة في سياق الخطة الانتقالية للمقاطعات، بما في ذلك أنشطة متصلة بالإنداز المبكر وتسوية النزاعات (615 000 دولار).

163 - وستواصل البعثة بذل الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب من خلال تقديم الدعم اللوجستي والتقني والمالي إلى سلطات القضاء العسكري والمدني للتحقيق في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي وتجنيد الأطفال واستخدامهم، في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، ومقاضاة مرتكبيها. وستواصل البعثة الاستثمار في البرامج التي تعزز سيادة القانون وتقوي قدرات المؤسسات الأمنية الوطنية. ويشمل ذلك تقديم الدعم لتعزيز نظام القضاء المدني، بما في ذلك تعزيز سلسلة العدالة الجنائية في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية من خلال التدريب، وجلسات المحاكم المتنقلة وتفتيش المحاكم القضائية، ومكاتب الادعاء والسجون. وستواصل البعثة أيضا دعم الحكومة في تنفيذ السياسة الوطنية لإصلاح العدالة عن طريق البرنامج المشترك لدعم إصلاح العدالة. وفي سياق المرحلة الانتقالية، ستواصل البعثة العمل من أجل النقل التدريجي لمهامها المتصلة بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز مؤسسات العدالة إلى فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة (693 000 دولار).

164 - وستواصل البعثة دعمها للشرطة الوطنية الكونغولية في تنفيذ المشاريع ذات الأولوية الواردة في خطة عمل إصلاح الشرطة (2020-2024). ويشمل ذلك مكافحة الإجرام في المناطق الحضرية عن طريق الاستراتيجية التشغيلية المتكاملة المتصلة بمكافحة انعدام الأمن، من خلال دورات تدريبية محددة الهدف بشأن الخفارة المجتمعية، بما في ذلك جلسات التوعية الهادفة إلى مكافحة تغذية نزعة التطرف لفائدة ضباط الشرطة والسكان؛ وتوفير الدعم اللوجستي وتجديد البنى التحتية لتحسين القدرات التشغيلية لضباط الشرطة لتمكينهم من معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن والتصدي لانعدام الثقة بين السكان المدنيين والشرطة الوطنية. وستركز البعثة أيضا على الإعداد المهني للوحدات المتخصصة. وستشمل المشاريع تدريب ضباط الشرطة على أساليب التحقيق، والجريمة الخطيرة والمنظمة، ومكافحة جرائم العنف الجنسي والجنساني، وتقنيات الاستدلال الجنائي العلمي، ومكافحة الشغب وإدارة النظام العام دون استخدام القوة الفتاكة، والخفارة المجتمعية، والاستخبارات؛ وتدريب شرطة التعدين وشرطة الحدود؛ وتدريب ضباط شرطة من المفتشية العامة للشرطة الوطنية الكونغولية على التدقيق والمساءلة؛ وتدريب المدربين. وستقدم شرطة الأمم المتحدة الدعم اللوجستي للوحدات المتخصصة، بما فيها وحدة الاستدلال الجنائي العلمي، وفريق التدخل المتنقل، ولواء التدخل الوطني، ومراكز الشرطة الحضرية لكفالة النقل المستدام لمهام البعثة إلى السلطات الكونغولية. وستقوم البعثة أيضا بتجديد المباني، بما في ذلك مدرسة تدريب الشرطة وأكاديمية الشرطة، وستدعم إنشاء مبان ومخافر ومراكز شرطة جديدة من أجل تعزيز وجود الدولة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. (1 750 000 دولار).

165 - وستواصل البعثة دعم إصلاح السجون. وسيدعم أحد البرامج تحسين الأمن في السجون، لا سيما إكمال عملية رفع مستوى سجن كاباري إلى سجن خاضع لإجراءات أمنية متوسطة الشدة، للمساعدة على احتواء الهجمات الخارجية التي تشنها جماعات مسلحة من خلال بنية تحتية أفضل وأكثر أمناً، بما في ذلك تحسين نظم الأمن والمراقبة؛ والحد من الاكتظاظ بنقل السجناء، وتحسين وتيرة تدفق القضايا، ومعالجة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة؛ وتحسين الظروف الأساسية للحد من احتمال وقوع حوادث متعلقة بالأمن الداخلي والهروب من السجن. وسيدعم أحد البرامج العملية الوطنية لإصلاح السجون وسيشمل تعزيز القدرة الإدارية والتفزيونية لسلطات السجون الوطنية، لا سيما تلك التي تدير حالات الأطفال المخالفين للقانون، ومواصلة مبادرات الأمن الغذائي، وتنفيذ خطة اتصال استراتيجية (515 000 دولار).

166 - وسيقدم أحد البرامج الدعم للجنتي الدفاع والأمن البرلمانيين فيما يتصل بالإشراف والمراقبة، من خلال عقد دورات لبناء قدرات أعضاء اللجنتين فيما يتعلق بحوكمة قطاع الأمن ودورة الميزنة، وتدريب موظفي الدعم الإداري في اللجنتين بشأن إصلاح قطاع الأمن والمواضيع ذات الصلة. وسيدعم أحد البرامج الإعداد المهني للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية من خلال إصلاح المرافق، وتوفير المعدات، وأعمال التدقيق، وإدارة الموارد البشرية، والتدريب؛ ودعم تجنيد الشابات في الجيش؛ ودعم عملية تقييم إصلاح الجيش؛ ودعم تعزيز آليات الرقابة الداخلية للجيش والشرطة؛ ودعم تنفيذ القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمشروع إعداد مدونة الأخلاقيات والسلوك؛ ودعم استراتيجيات تدريب الجيش والشرطة، وبخاصة تدريب المجندين الجدد. وسيدعم أحد البرامج مشاركة المرأة بشكل كامل ومجد وبحجم أكبر في المؤسسات الأمنية من خلال تنظيم دورات توعية بشأن مشاركة المرأة؛ ومواصلة الدعوة إلى وضع استراتيجية لتجنيد النساء في المؤسسات الأمنية؛ وعقد جلسات توجيه للنساء العاملات في المؤسسات الأمنية. وسيعزز أحد البرامج منظمات المجتمع المدني عن طريق التدريب بشأن إصلاح قطاع الأمن، وبناء توافق الآراء، والمشاريع المدنية، وحلقة عمل بشأن حوكمة قطاع الأمن، ودراسات استقصائية عن الطريقة التي يرى بها الجمهور قطاع الأمن في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. (1 460 000 دولار).

167 - وتماشياً مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ومع الجهود الرامية إلى تحسين حماية المدنيين، ستقدم البعثة الدعم لشبكة الوسطاء النسائية في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في محاولة لاستعادة الثقة بين مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك المنظمات الشبابية وجماعات الضغط والقيادات الدينية والمجتمعية والجهات الفاعلة السياسية والاقتصادية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية والمجتمع الدولي؛ وتمكين المرأة من المساهمة في تحقيق الأمن والتماسك الاجتماعي والتنمية في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ونظراً لاستمرار ارتفاع مستوى العنف القبلي في إيتوري، ستقدم البعثة أيضاً الدعم لعملية الحوار السياسي في المنطقة، وعلى وجه التحديد في دجوغو وإيرومو ومامباسا قبل انتخابات عام 2023 (480 000 دولار).

168 - وأخيراً، سيدعم أحد البرامج جهود الحكومة الرامية إلى مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال تدريب قوات الأمن الوطنية تدريباً متخصصاً في مجالات إدارة الأسلحة والذخائر؛ ووسم الأسلحة وتسجيلها؛ وتحسين تخزين الأسلحة في الخزائن المتخصصة في المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح؛ وتوعية قوات الدفاع والأمن الوطنية بخصوص مسؤوليتها وخضوعها للمساءلة عن إدارة مواردها من الأسلحة والذخيرة على نحو سليم ودقيق (800 000 دولار). وإضافة إلى ذلك، سيهدف أحد البرامج إلى الحد من التهديد الذي تمثله الجماعات المسلحة وتحسين بيئة الحماية من خلال الرصد والتعقب بهدف تعطيل

ما يجري من تهريب وتداول غير قانوني للأسلحة التي تستخدمها الجماعات المسلحة وما يتصل بها من معدات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية (800 000 دولار).

كاف - المشاريع السريعة الأثر

169 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للمشاريع السريعة الأثر الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024، مقارنة بالفترات السابقة:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 (الفعلي)	1 380,0	35
1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 (المعتمد)	1 250,0	43
1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 (المقترح)	1 250,0	43

170 - وستظل الاحتياجات المقترحة من الموارد للفترة 2024/2023 عند المستوى المعتمد للفترة 2023/2022. وسيتيح ذلك للبعثة الاستفادة من التفاعل المستمر مع المجتمعات المحلية لزيادة فهمها وقبولها لولاية البعثة. وستراعى في تنفيذ المشاريع السريعة الأثر العملية الانتقالية التي تمر بها البعثة، وسيتيح هذا التنفيذ فرصا لزيادة التعاون والتأزر مع النظراء الوطنيين وفريق الأمم المتحدة القطري لكفالة أن تكون المشاريع التي بدأتها البعثة مجدية في إحلال السلام والاستقرار في الأجل الطويل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيظل تنفيذ المشاريع السريعة الأثر أداة فعالة لبناء الثقة المتبادلة بين السكان الكونغوليين والبعثة من خلال العمل معا على وضع وتنفيذ مشاريع تلبي الاحتياجات الفورية للمجتمعات المحلية في المناطق التي أقامت فيها البعثة وجودا لها. وقد أثرت المشاريع السريعة الأثر تأثيرا إيجابيا على مستوى المجتمعات المحلية، وزادت من مستوى الثقة بين السكان والسلطات وبين السكان والبعثة.

171 - وفي الفترة 2024/2023، ستظل المشاريع السريعة الأثر تشمل توفير الإضاءة عبر تركيب ألواح شمسية في الأسواق والأماكن العامة الرئيسية؛ وتشبيد أو إصلاح المراكز الصحية الحيوية ومباني المدارس ومراكز توزيع المياه؛ وتشبيد مراكز للتدريب المهني وتزويدها بالمعدات؛ وإصلاح الجسور؛ وإعادة تأهيل مراكز الشرطة الوطنية الكونغولية ومخافرها والمباني الإدارية.

ثالثاً - تحليل الفروق⁽¹⁾

172 - يرد في الفرع باء من المرفق الأول لهذا التقرير تعريف للمصطلحات الموحدة المستخدمة في تحليل الفروق في الموارد في هذا الفرع. والمصطلحات المستخدمة هي نفس المصطلحات التي استُخدمت في التقارير السابقة.

الفرق		
بِالنسبة المئوية	بِآلاف الدولارات	
2,3	686,2	المراقبون العسكريون

• البارامترات المستخدمة في تحديد التكاليف: تغير معدل بدل الإقامة المقرر للبعثة

173 - يعزى ارتفاع الاحتياجات إلى ارتفاع معدل بدل الإقامة المقرر للبعثة "بعد الأيام الثلاثين الأولى" إلى 145 دولاراً في اليوم في الفترة 2024/2023، مقابل 138 دولاراً في اليوم في الفترة 2023/2022.

الفرق		
بِالنسبة المئوية	بِآلاف الدولارات	
3,3	13 854,6	الوحدات العسكرية

• العوامل الخارجية: تغير الأسعار

174 - تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى ما يلي: (أ) زيادة التكلفة اليومية لحصص الإعاشة من 5,62 دولاراً للفرد في اليوم في الفترة 2023/2022 إلى 8,17 دولاراً للفرد في اليوم في الفترة 2024/2023؛ (ب) زيادة في تكاليف التخزين والتوصيل بموجب عقد جديد لحصص الإعاشة؛ (ج) ارتفاع تكلفة استئجار الطائرات لمدة طويلة لأغراض تمرکز القوات وتناوبها وإعادتها إلى الوطن؛ (د) تطبيق معدل سداد موحد أعلى قدره 1 448 دولاراً للفرد في الشهر (من 1 428 دولاراً) في الفترة 2024/2023 على نحو ما وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها [276/76](#)؛ (هـ) تطبيق معدل أعلى لبدل إجازة الاستجمام في الفترة 2024/2023 قدره 11,50 دولاراً في اليوم (من 10,50 دولاراً في اليوم) على نحو ما وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها [274/76](#)؛ (و) سداد مبلغ قدره 4,90 دولاراً للفرد عن كل شهر لردّ التكاليف المتصلة بفحص كوفيد-19 الإلزامي لما قبل النشر على نحو ما وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها [276/76](#)؛ (ز) ازدياد الاحتياجات المتعلقة بمعدات الاكتفاء الذاتي المملوكة للوحدات بسبب تحسّن الأداء مقارنة بالمعايير المحددة في مذكرات التقاهم.

175 - وهذه الزيادة في الاحتياجات يقابلها جزئياً ارتفاع الخصومات المتوقع تطبيقها على مبالغ سداد تكاليف القوات في الفترة 2024/2023 مقارنة بالفترة 2023/2022 بسبب عدم وجود أو عدم صلاحية

(1) يُعبر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي لا تقل فيها قيمة الزيادة أو النقصان عن 5 في المائة أو 100 000 دولار.

معدات مملوكة للوحدات؛ وانخفاض في كمية المعدات المملوكة للوحدات المقرر نشرها وتناوبها وإعادتها إلى الوطن، لا سيما وقف مخصص مرصود لمرة واحدة في الفترة 2023/2022 لنشر معدات حفر آبار المياه، ومعدات التخلص من الذخائر المتفجرة، والمعدات الهندسية؛ وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات بسبب تطبيق خصم أعلى بسبب وجود معدات غير صالحة للاستعمال.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(685,1)	(2,8)	شرطة الأمم المتحدة

• **الولاية: نشر عدد مخفض من أفراد الشرطة**

176 - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى انخفاض متوسط العدد المقترح لأفراد شرطة الأمم المتحدة المقرر نشرهم من 435 في الفترة 2023/2022 إلى 410 في الفترة 2024/2023. ويبلغ عامل تأخير النشر المقترح للفترة 2024/2023 نسبة 30,6 في المائة، مقارنة بعامل تأخير النشر المعتمد في الفترة 2023/2022 البالغ 26,4 في المائة.

177 - وهذا الانخفاض في الاحتياجات يقابله جزئياً ارتفاع معدل بدل الإقامة المقرر للبعثة "بعد اليوم الثلاثين الأولى" البالغ 145 دولاراً في اليوم في الفترة 2024/2023، مقارنة بمعدل قدره 138 دولاراً في اليوم في الفترة 2023/2022.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
14 059,8	33,7	وحدات الشرطة المشكّلة

• **الإدارة: نشر عدد أكبر من أفراد الشرطة**

178 - تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى ما يلي: (أ) نشر 180 فرداً إضافياً من أفراد الشرطة المشكّلة ومعداتهم لدعم خمس وحدات قائمة؛ (ب) زيادة في التكلفة اليومية لحصص الإعاشة من 5,98 دولارات للفرد في اليوم في الفترة 2023/2022 إلى 9,76 دولارات للفرد في اليوم في الفترة 2024/2023؛ (ج) زيادة في تكاليف التخزين والتوصيل بموجب عقد جديد لحصص الإعاشة؛ (د) ارتفاع تكلفة استئجار الطائرات لمدة طويلة؛ (هـ) تطبيق معدل سداد موحد أعلى في الفترة 2024/2023، قدره 1 448 دولاراً للفرد في الشهر (من 1 428 دولاراً) على نحو ما وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها 276/76؛ (و) سداد مبلغ قدره 4,90 دولارات للفرد في الشهر لرد التكاليف المتصلة بفحص كوفيد-19 الإلزامي لما قبل النشر على نحو ما وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها 276/76.

179 - ويبلغ عامل تأخير النشر المقترح للفترة 2024/2023 صفر في المائة، مقارنة بعامل تأخير النشر المعتمد في الفترة 2023/2022 البالغ 12,8 في المائة. ويُقترح نشر عدد إضافي من أفراد الشرطة المشكّلة

في سياق الهجمات المتكررة على أفراد البعثة وأصولها ومبانيها، وسيشمل ذلك نشر 45 شخصا في غوما، و 45 في بونيا، و 50 في بيني، و 40 في بوكافو.

الفرق		الموظفون الدوليون
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(5,6)	(8 277,3)	

• الإدارة: انخفاض تكاليف الموظفين العامة الشهرية

180 - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى تطبيق معدل أقل لتكاليف الموظفين العامة الشهرية يبلغ 84,1 في المائة استنادا إلى اتجاهات الإنفاق، مقارنةً بالمعدل البالغ 91,3 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022، وإلغاء أربع وظائف، وتحويل 16 وظيفة دولية إلى وظائف وطنية، وهو ما يقابل جزئيا إنشاء ثلاث وظائف.

الفرق		الموظفون الفنيون الوطنيون
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
0,6	154,5	

• الإدارة: الانخفاض في ملاك الموظفين المدنيين

181 - تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى تحويل 11 وظيفة دولية من الفئة الفنية إلى وظائف برتبة موظف فني وطني وإنشاء وظيفة واحدة؛ ويقابلها جزئيا ارتفاع معدل الشغور المقترح بنسبة 8,3 في المائة في الفترة 2024/2023 مقارنة بالمعدل المعتمد البالغ 6 في المائة في الفترة 2023/2022؛ وإلغاء وظيفتين.

الفرق		الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(1,4)	(902,3)	

• الإدارة: زيادة في معدل الشغور

182 - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى ارتفاع معدل الشواغر المقترح بنسبة 6,4 في المائة في الفترة 2024/2023 مقارنة بمعدل الشغور المعتمد بنسبة 4,6 في المائة في الفترة 2023/2022 وانخفاض عدد الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة العاملين في المناطق المؤهلة للحصول على بدل خطر.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(3,6)	(808,8)

متطوعو الأمم المتحدة

• الإدارة: الانخفاض في ملاك الموظفين المدنيين

183 - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى تحويل 16 وظيفة لمتطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة إلى وظائف لمتطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة؛ وارتفاع معدل الشغور المقترح بنسبة 6,1 في المائة للمتطوعين الدوليين من متطوعي الأمم المتحدة في الفترة 2024/2023 مقارنة بمعدل الشغور المعتمد البالغ 5 في المائة في الفترة 2023/2022.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(17,7)	(934,4)

المساعدة المؤقتة العامة

• الإدارة: إلغاء الاعتماد المخصص لتنفيذ نظام أوموجا

184 - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى وقف دفع حصة البعثة في تكاليف المساعدة المؤقتة العامة الموزعة المتصلة بأنشطة مشروع دعم تنفيذ سلسلة الإمداد في نظام أوموجا في الفترة 2024/2023 التي تم تحميلها على ميزانيات البعثات خلال فترة انتقالية.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
7,4	230,9

الأفراد المقدمون من الحكومات

• البارامترات المستخدمة في تحديد التكاليف: التغير في معدل بدل الإقامة المقرر للبعثة

185 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات إلى ارتفاع معدل بدل الإقامة المقرر للبعثة البالغ 145 دولارا في اليوم في الفترة 2024/2023 بعد 30 يوما مقارنة بمعدل قدره 138 دولارا في اليوم في الفترة 2023/2022 ومعدل شغور مقترح أقل قدره 35,6 في المائة في الفترة 2024/2023 مقارنة بالمعدل المعتمد البالغ 38,8 في المائة في الفترة 2023/2022.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
7,4	338,9

السفر في مهام رسمية

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

186 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات إلى زيادة الدبلوماسية والمساعي الإقليمية الرامية إلى نزع فتيل التوترات في إطار خريطة طريق لواندا ودعم المبادرات السياسية الإقليمية المتصلة بتسريح أفراد الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية ونزع سلاحها في سياق عملية نيروبي؛ وزيادة التواصل على مستوى المقاطعات مع السلطات الكونغولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني؛ وضرورة تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الشركاء المتعددي الأطراف في سياق المرحلة الانتقالية؛ وزيادة في بعض معدلات تكاليف السفر الموحدة؛ والعودة إلى الأوضاع الطبيعية بعد عامين من المساعي الدولية المقيدة في سياق جائحة كوفيد-19.

الفرق		
بِالنسبة المئوية	بِآلاف الدولارات	
24,4	11 143,4	المرافق والبنى التحتية

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

187 - تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى ما يلي: (أ) إدراج اعتماد لتسديد المطالبات للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة عن الذخيرة التي استخدمتها قواتها ووحداتها أثناء إجراء التدريبات العسكرية وتدريبات الشرطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ و (ب) اقتناء وتركيب 570 كاميرا للمراقبة الأمنية، 170 منها في بيني، و 110 في بونيا، و 210 في بوكافو، و 80 في أوفيرا للمساعدة في حماية أفراد البعثة ومبانيها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأصبح ذلك ضروريا بسبب البيئة الأمنية التي تزداد تقلبا والمشاعر المعادية للبعثة؛ و (ج) ارتفاع متوسط سعر الوقود البالغ 1,236 دولار للتر الواحد من الديزل و 1,165 دولار للتر الواحد من زيت الكيروسين في الفترة 2024/2023، مقارنة بسعر قدره 0,860 دولار للتر الواحد من الديزل و 0,838 دولار للتر الواحد من الكيروسين في الفترة 2023/2022 و (د) زيادة في رسوم التشغيل والصيانة لعقد الوقود؛ و (هـ) مشاريع التشييد المتعلقة بالنقل المقرر لمستشفى من المستوى 2 من بوكافو إلى كافومبو التي هي أقرب إلى أماكن وجود القوات، وبناء مستودع متكامل في بوكافو نتيجة لتقليص وجود البعثة في غوما؛ و (و) اقتناء المعدات واللوازم اللازمة لتحسين مباني البعثة تمشيا مع المعايير التي وضعتها إدارة شؤون السلامة والأمن لأمن المباني ومع احتياجات القوة، و (ز) تحسين وتجديد قواعد العمليات الدائمة والمؤقتة وغيرها من المرافق العسكرية ومرافق الشرطة.

الفرق		
بِالنسبة المئوية	بِآلاف الدولارات	
(12,7)	(1 345,5)	النقل البري

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

188 - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى انخفاض اقتناء المركبات بسبب استبدال عدد كبير من المركبات في الفترات الثلاث الأخيرة؛ والجهود المبذولة لتمديد متوسط العمر المتوقع للمركبات عن طريق برنامج صيانة قوي.

189 - وهذا الانخفاض في الاحتياجات يقابله جزئياً ارتفاع متوسط سعر الديزل البالغ 1,236 دولار للتر في الفترة 2024/2023 مقارنة بسعر قدره 0,860 دولار للتر الواحد في الفترة 2023/2022؛ وزيادة في رسوم التشغيل والصيانة لعقد الوقود.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
19 165,5	19,2	العمليات الجوية

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

190 - تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى ما يلي: (أ) ارتفاع التكاليف الثابتة لطائرات هليكوبتر المدنية للخدمات والطائرات الثابتة الجناحين استناداً إلى أسعار السوق؛ و (ب) انخفاض متوسط سعر وقود المحركات النفاثة إلى 1,139 دولار للتر الواحد في الفترة 2024/2023 مقارنة بسعر 0,830 دولار للتر في الفترة 2023/2022؛ و (ج) زيادة في رسوم التشغيل والصيانة لعقد الوقود؛ و (د) إبرام عقد جديد لخدمات المناولة في المطارات يشمل إدارة العمليات على مدارج المطارات، وقطر الطائرات، وتوجيه الطائرات، ونقل الركاب بين الطائرات، ومناولة الركاب، ومناولة الأمتعة، وتحميل شحنات الطائرات وتفريغها، ومناولة البضائع الخطرة؛ و (هـ) تكلفة خدمات الصيانة لأربع منظومات للأرصاء الجوية في مطارات غوما وبونيا وبينني ويوكافو تم اقتناؤها في الفترة 2023/2022؛ و (و) تكاليف إجلاء وتعبئة المعدات فيما يتعلق بعقد جديد للمنظومات الجوية غير المأهولة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
220,0	31,9	العمليات البحرية

• العوامل الخارجية: التغير في الأسعار

191 - تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى ارتفاع أسعار الحاويات البحرية نتيجة للنقص العالمي في الحاويات.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
1 424,3	3,6	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

192 - تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى استبدال معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تجاوزت العمر المتوقع، بما في ذلك الحواسيب المحمولة والحواسيب المكتبية وإمداد الكهرباء غير المنقطع، والوصلات التي تعمل بالموجات الدقيقة، وأجهزة النظام اللاسلكي الأرضي المتعدد القنوات، التي لم تعد الشركات المصنعة توفر لها خدمات الصيانة، مما يعرض شبكة البعثة لمخاطر هجمات الأمن سيبراني؛

وزيادة في أنشطة التوعية لمواجهة حملة تضليل شرسة ومنسقة بشكل جيد، ولدعم مشاركة النساء والشباب الناخبين والمرشحين في انتخابات عام 2023.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(11,8)	(263,9)

الخدمات الطبية

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

193 - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى انخفاض الاحتياجات للوازم المتعلقة بجائحة كوفيد-19 مثل معقمات اليدين نتيجة للانحسار العام للمرض؛ وإلى كفاية مستويات المخزون من اللقاحات.

194 - وقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً اقتناء محطات ترميد ومكابس قمامة لنظام إدارة النفايات البيئية للبعثة في إطار استثمار البعثة في التكنولوجيات الخضراء للحد من بصمتها البيئية.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(0,3)	(141,6)

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

195 - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى انخفاض الاحتياجات للإجراءات المتعلقة بالألغام بسبب وقف اعتماد مرصود لمرة واحدة في الفترة 2023/2022 لاقتناء معدات متخصصة للتخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع؛ وتكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة نظراً لأن الخدمات المتصلة بخدمات مناولة الركاب والأمتعة، وتحميل شحنات الطائرات وتفريغها، ومناولة البضائع الخطرة تدرج الآن في الميزانية تحت بند خدمات العمليات الجوية كجزء من عقد جديد يغطي جميع خدمات المناولة في المطارات.

196 - ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً زيادة في الاحتياجات للأنشطة البرنامجية الجديدة المتصلة بإصلاح قطاع الأمن؛ وإلى الزيادة في تكاليف الشحن على صعيد العالم.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

197 - يرد فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بشأن تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية:

(أ) اعتماد مبلغ قدره 1 078 212 400 دولار للإنفاق على البعثة لمدة 12 شهراً من

1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024؛

(ب) تقسيم المبلغ الوارد في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه إلى أنصبة مقررته بمعدل شهري قدره

89 851 033 دولاراً إذا قرر مجلس الأمن استمرار ولاية البعثة.

خامسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبته في قراراتها 247/76 و 284/76، بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية

ألف - الجمعية العامة

المسائل الشاملة

(القرار 274/76)

القرار/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/لتلبية الطلب

من أجل تحسين الرقابة الشاملة على أنشطتها وتنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة، توجد لدى البعثة وحدة قائمة لمتابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات تتولى المتابعة النشطة لجميع التوصيات المفتوحة. ويكفل هذا الرصد تنفيذ التوصيات قبل أو في غضون المواعيد المستهدفة التي تحددها هيئات الرقابة. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم البعثة تقارير إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن حالة تنفيذ التوصيات المفتوحة كل ستة أشهر. ولدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية نظام آلي ضمن قاعدة بياناته المستخدمة لتتبع التوصيات يذكر جهات التنسيق المعنية بمراجعة الحسابات في البعثة بالتوصيات المفتوحة التي تتطلب اتخاذ إجراء. ويكفل الرصد الفعال للتوصيات من جانب البعثة من خلال وحدة متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات الامتثال التام للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

ونفذت البعثة 8 من أصل 11 توصية صادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية كان من المقرر تنفيذها بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. ومن بين 31 توصية صادرة عن مجلس مراجعي الحسابات عن سنوات مالية سابقة قبلتها الإدارة، تم تنفيذ 29 توصية، وتجاوزت الأحداث توصية واحدة، وما زالت هناك توصية واحدة مفتوحة.

ستواصل البعثة تقديم المعلومات عن جميع التغييرات في الوظائف وزيادة التكاليف التشغيلية. ويرد توزيع الموارد المطلوبة بين الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة في الفرع الثاني المتعلق بالموارد المالية.

تعمل البعثة على توعية جميع أفرادها فيما يتعلق بمتطلب الامتثال لسياسة العامة للشراء المسبق من خلال الرسائل المعممة، وهي تقوم بتمحيص

تطلب إلى الأمين العام تحسين الرقابة الشاملة على أنشطة بعثات حفظ السلام وتنفيذ توصيات هيئات الرقابة ذات الصلة في هذا الصدد لتفادي أوجه القصور في الإدارة وما يتصل بها من خسائر اقتصادية، بهدف ضمان الامتثال التام للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة (الفقرة 17).

تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز شفافية الميزانية بتضمينه، في تقاريره المقبلة المتعلقة بالميزانية، معلومات عن المبررات الجوهرية لجميع التغييرات في الوظائف وزيادة التكاليف التشغيلية، وعن توزيع الموارد المطلوبة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة (الفقرة 18).

تعرب عن القلق إزاء انخفاض معدل الامتثال للتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة للشراء المسبق وتطلب إلى الأمين العام بذل جهود أكبر لمواصلة تحسين معدل الامتثال للتوجيهات المتعلقة بالسياسة

مبررات تقديم طلبات شراء غير ممثلة لهذا المتطلب. وترد معدلات الامتثال المحدثة في المشروع التجريبي المتعلق بمعلومات الميزانية.

ترصد البعثة باستمرار استهلاك الوقود. وهي تولّد تقارير الاستهلاك من النظام الإلكتروني لإدارة الوقود على أساس شهري وتعمّمها على الأقسام لمضاهاة الاستهلاك بظروف التشغيل. وبالنسبة للمولدات المملوكة للوحدات، لا يصرف الوقود إلا على أساس الاستهلاك الفعلي. وعلاوة على ذلك، نفذت البعثة نظاما إلكترونيا لإعادة تزويد المركبات بالوقود، وهو عبارة عن إذن مسبق للتزود بالوقود لجميع المركبات في البعثة استنادا إلى المسافة الفعلية المقطوعة منذ آخر عملية تزود بالوقود.

يتأثر ملاك موظفي شعبة دعم البعثة بعدد الأفراد المدنيين والنظاميين، والرقعة الجغرافية للبعثة وعدد مواقعها، وإمكانية التعهيد إلى مصادر خارجية في بيئة البعثة، وحالة البنى التحتية الوطنية، والإيقاع التشغيلي للبعثة. ومع ذلك، هناك حدود لمرونة النطاق الحجمي، حيث يجب الحفاظ على قدرة معينة بغض النظر عن حجم العبء الذي يشكله دعم البعثة.

وتشير بيانات السنوات الثماني الماضية إلى وجود ارتباط قوي بين ملاك موظفي شعبة دعم البعثة وعدد الأفراد المدنيين والنظاميين. وتم توثيق اتجاه مماثل فيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، بيد أن هذه التكاليف تعتمد بشكل أكبر على عدد المواقع المدعومة.

وفيما يتعلق بالتوظيف، تتجلى مرونة النطاق الحجمي لدعم البعثة بوضوح في إجراء البعثة، منذ الفترة 2014/2015، عددا من عمليات استعراض ملاك الموظفين، مما أدى إلى انخفاض نسبة موظفي دعم البعثة إلى الموظفين الفنيين من نسبة 3,62 إلى 1 في الفترة 2014/2015 إلى نسبة 1,39 إلى 1 في الفترة 2022/2023.

كما ساعدت استعراضات ملاك الموظفين في تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية، حيث قامت شعبة دعم البعثة بتحويل ما مجموعه 105 وظائف إلى وظائف وطنية بين الفترتين 2014/2015 و 2022/2023، بينما قامت العناصر الفنية بتحويل 41 وظيفة إلى وظائف وطنية.

وفيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، تتضح المرونة الحجمية لدعم البعثة من قيام البعثة منذ الفترة 2014/2015 بخفض احتياجاتها التشغيلية من

العامة للشراء المسبق على نطاق جميع فئات السفر، مع مراعاة أنماط السفر في مهام رسمية وطابعه وأسباب عدم الامتثال في كل إدارة ومكتب وبعثة ميدانية (الفقرة 19).

تلاحظ الأهمية المتزايدة لإدارة الوقود بفعالية نظرا لارتفاع أسعار الوقود عالميا وأوجه القصور التي وجدها مجلس مراجعي الحسابات في نظم إدارة الوقود في البعثات، وتطلب إلى الأمين العام أن ينفذ تدابير لإدارة الوقود في البعثات بكفاءة أكبر، بوسائل تشمل رصد استهلاك الوقود رسدا مناسباً ومستمر في جميع البعثات وتعزيز رصد المخاطر (الفقرة 26).

تطلب أن تُظهر مقترحات الميزانية المقبلة مرونة فيما يتعلق بعناصر دعم البعثات، بما في ذلك تكاليف موظفيها وتكاليفها التشغيلية، وأن تكون متناسبة مع تغيير مستوى عناصر البعثة الأخرى، وأن تتضمن مؤشرات موحدة (الفقرة 27).

431,6 مليون دولار في الفترة 2015/2014 إلى 250,8 مليون دولار في الفترة 2023/2022. ويعزى التعديل الحجمي التدريجي للاحتياجات التشغيلية للبعثة إلى إغلاق عدة مكاتب ميدانية في محاولة لتقليص رقعة الوجود المادي للبعثة وإلى وفورات الكفاءة المتحققة في مختلف المجالات. ومن بين أكبر التخفيضات في الاحتياجات التشغيلية التخفيض تحت بند السفر في مهام رسمية من 9,5 ملايين دولار في الفترة 2015/2014 إلى 5,6 ملايين دولار في الفترة 2023/2022، والتخفيض تحت بند الوقود من 90,5 مليون دولار في الفترة 2015/2014 إلى 27,4 مليون دولار في الفترة 2023/2022، على الرغم من التغيرات في الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، تم تخفيض عدد الطائرات تدريجياً من 53 في الفترة 2015/2014 إلى 37 في الفترة 2023/2022، وتم تخفيض عدد فرادى المتعاقدين من 2 000 في الفترة 2015/2014 إلى 1 115 في الفترة 2023/2022.

تستعرض البعثة باستمرار هياكل التوظيف الخاصة بها آخذة في الاعتبار معطيات الواقع التشغيلي السائد، والشواغر، ومعدلات تناقص الموظفين، وتنفيذ الولايات. وتُبذل الجهود كجزء من إعداد الميزانية لبلوغ المستوى الأمثل لموارد التوظيف من خلال التخطيط الفعال للقوى العاملة لضمان توافر المهارات المطلوبة في الوقت والمكان المناسبين.

ترد في هذا التقرير والوثائق الداعمة له معلومات عن الانتدابات المؤقتة لموظفين يتلقون بدل الوظيفة الخاص لمدة سنة فأكثر. ويتم توفير المعلومات المطلوبة في المشروع التجريبي المتعلق بمعلومات الميزانية.

من بين تسع وظائف كانت في 30 نيسان/أبريل 2022 شاغرة منذ أكثر من عامين، ألغيت وظيفة واحدة لموظف أمن معاون (ف-2) اعتباراً من 30 حزيران/يونيه 2022، وتم شغل خمس وظائف اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وكانت ثلاث وظائف في مرحلة متقدمة في عملية الاستقدام.

وترد المعلومات المتعلقة بالوظائف الشاغرة لمدة 24 شهراً أو أكثر في هذا التقرير والوثائق الداعمة له.

تشير إلى الفقرة 23 من قرارها 264/66 والفقرة 82 من تقرير اللجنة الاستشارية، اللتين تشددان على أهمية هياكل التوظيف الكفؤة والمرنة لدعم البعثات في تنفيذ ولايتها وكفالة فعالية تخطيط القوة العاملة والإشراف عليها ومساءلتها، وتشجع الأمين العام على كفالة مواصلة تكييف الهياكل وتحسينها، بوسائل منها مراجعة عدد الموظفين المدنيين وموظفي الأمن، بمشاركة مقر الأمم المتحدة، مرة على الأقل كل أربع سنوات (الفقرة 28).

تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يدرج في جميع مقترحات الميزانية المقبلة تبريرات للانتدابات المؤقتة لموظفين يتلقون بدل الوظيفة الخاص لمدة سنة فأكثر، بما في ذلك مدة تلك الانتدابات وحالة عملية الاستقدام لشغل الوظائف ذات الصلة (الفقرة 31).

تكرر الإعراب عن قلقها إزاء العدد المرتفع للشواغر في ملاك الموظفين المدنيين، وتكرر كذلك طلبها إلى الأمين العام أن يكفل ملء الوظائف الشاغرة على وجه السرعة، وتطلب إلى الأمين العام أن يستعرض الوظائف التي ظلت شاغرة 24 شهراً أو أكثر وأن يقترح في مشروع الميزانية المقبل إما الاحتفاظ بها، مع تبرير واضح لحاجتها، وإما إلغاؤها (الفقرة 33).

يقترح تحويل ما مجموعه 17 وظيفة دولية ثابتة ومؤقتة بالإضافة و 16 وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة إلى وظائف وطنية في الفترة 2024/2023.

يجري الإبقاء على استخدام الخبراء الاستشاريين عند أدنى مستوى ممكن. وتستخدم الخدمات الاستشارية لسد الثغرات في المجالات التي لا تتوفر فيها خبرات ضمن البعثة. ويستند جميع الخدمات الاستشارية إلى منجزات مستهدفة متوقعة، وهي تكون محددة الإطار الزمني. ولا يزال الموظفون يؤدون المهام الأساسية للبعثة.

تقوم البعثة باستمرار باستعراض البنى التحتية لقواعد القوة كجزء من تنفيذ ولايتها المتمثلة في حماية المدنيين. ويشمل ذلك تحسين القواعد، بما في ذلك قواعد العمليات المؤقتة لضمان سلامة وأمن حفظة السلام؛ وتوفير خيام من طرازات الجيل الجديد من أجل رفاه الموظفين؛ وتوفير مخزون كبير من لوازم الدفاع الميداني لتمكين القواعد من صد الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة بالذخيرة الحية وهجمات المتظاهرين التي تشن باستخدام الأسلحة التقليدية والحجارة والقنابل الحارقة وغيرها من الأسلحة.

تواصل البعثة الاعتماد على المنظومات الجوية غير المأهولة للكشف عن العناصر المعادية وتحديد الإبلاغ عنها على الرغم من بيئة التشغيل المحاطة بالتحديات. ومازال سوء أحوال الطقس يمثل تحدياً. ونظراً لأنه لا يمكن تسيير أكثر من مركبة جوية واحدة غير مأهولة في وقت واحد (خط المهام الواحد)، يتوقف تنفيذ المهام على كثافة الغطاء السحابي وقرب العواصف الرعدية من مسار الطيران المقرر. وتحاول البعثة التغلب على هذه المشكلة عن طريق تغيير مسار المركبة للالتفاف حول السحب والعواصف الرعدية عندما تسوء أحوال الطقس.

يتم الإبلاغ عن المعلومات المطلوبة في تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفيما يتعلق بالبعثة، تم تنفيذ الدروس المستفادة على مدى السنوات الخمس الماضية في سياق العقود وطلبات التوريد المتعلقة بمنظومة الطائرات غير المأهولة وخطية الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع المحمولة جواً (التي تجمع طلبات جمع المعلومات الاستخباراتية وترجمتها إلى تكاليف بمهام مسندة للمركبات الجوية غير المأهولة). وكمثال على ذلك، فإن الغرامات المالية المفروضة نظير عدم الامتثال للمتطلبات التشغيلية التعاقدية تدرج الآن تلقائياً في كل عقد استناداً إلى الدروس المستفادة. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف الاستراتيجية الجديدة لمنظومة

تطلب إلى الأمين العام أن ينظر، لدى صياغة مشاريع الميزانية، في الخيارات المتاحة لزيادة تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية بما يتناسب مع ولايات البعثات واحتياجاتها حسب الاقتضاء (الفقرة 34).

تكرر تأكيد أن استخدام الخبراء الاستشاريين الخارجيين ينبغي أن يظل في أدنى مستوى على الإطلاق وأن على المنظمة أن تستخدم قدراتها الداخلية للاضطلاع بالأنشطة الأساسية أو لأداء المهام المتكررة على المدى الطويل (الفقرة 46).

تطلب إلى البعثات أن تتخذ تدابير لكفالة استيفاء قواعد العمليات المؤقتة المعايير ذات الصلة حين استخدامها لمدة تتجاوز 30 يوماً، مع إيلاء اعتبار خاص لكفالة رفاه الموظفين وسلامتهم وأمنهم وفعاليتهم، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإدارة الموارد بفعالية، وعلى نحو يتسق مع الاحتياجات التشغيلية (الفقرة 52).

تسلم بإسهام المنظومات الجوية غير المأهولة في تنفيذ الولايات، بما في ذلك تقدير الحالة العسكرية، وتعزيز سلامة حفظة السلام وأمنهم، وتؤكد الحاجة إلى التصدي للتحديات التي تواجه نشر تلك المنظومات واستخدامها في فرادى بعثات حفظ السلام (الفقرة 53).

تطلب إلى الأمين العام أن يواصل البناء على الدروس المستفادة لتحسين موثوقية تكنولوجيات المنظومات الجوية ومنظومات الطائرات غير المأهولة وقدرتها على التكيف وفعاليتها من حيث التكلفة (الفقرة 54).

الطائرات غير المأهولة وخلية الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع المحمولة جوا إلى استحداث عملية شاملة لاستخلاص الدروس المستفادة، بما في ذلك المنهجية والمعايير والتقارير السنوية، وتخطط البعثة لعقد ندوة حول الدروس المستفادة كجزء من تنفيذ الاستراتيجية الجديدة في الفترة 2024/2023.

اكتسبت البعثة معارف وخبرات داخلية في تشغيل وإدارة الجوانب التقنية المتصلة بالبعثة المتعلقة بالمنظومات الجوية غير المأهولة. ويتولى إسناد المهام والإشراف عليها يوميا مراقبو مهام عسكرية منتشرون في بيني، يشكلون حلقة وصل بين خلية الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وبين المشغل في مجال التنسيق بشأن أهداف المهام ونتائجها المتوقعة. وتضمن البعثة أيضا أن يكون لدى رئيس الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع معرفة أساسية في مجال الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، وهو أمر حيوي من أجل الفهم الاستراتيجي للاحتياجات اليومية لمنظومات الطائرات غير المأهولة.

تم وضع اتفاق مستوى الخدمات المنقح الذي يحدد الطريقة التي سيواصل بها مركز الخدمات الإقليمي في عننتيبي، أوغندا، تقديم خدمات المعاملات للبعثة وتلبية متطلبات البعثة والكيفية التي ستشارك بها جميع الأطراف في تقديم الدعم الفعال. وسيواصل المركز تقديم الدعم في مجالات المالية والموارد البشرية والسفر وتنظيم المؤتمرات، وغيرها من الخدمات مثل فواتير الهاتف.

وتحتفظ قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، بمخزونات استراتيجية ومخزونات أخرى حصلت منها البعثة على أصول دون المرور بعملية الشراء التي تستغرق وقتا طويلا في بعض الأحيان. ووفرت القاعدة أيضا مساحة تخزين للبعثة؛ واستعراضا لضمان جودة الطلب الإجمالي للبعثة وخطط التوريد الخاصة بها؛ وكانت لها بمثابة سلطة الشراء المحلية؛ ووفرت إجراءات الموافقة التقنية المتعلقة بالإنشاءات والمشاريع. وهي تتسق مع البعثات الأخرى بشأن توزيع فائض المخزون في البعثات مما يضمن بلوغ المستويات المثلى للمخزون. وتمكن القاعدة البعثة من أن تكون سريعة الاستجابة من خلال توفير الأصول بسرعة، وهي تحمي البعثة من رسوم التأخير، وتسمح بانخفاض مستويات المخزون، وتقلل من تكاليف عمليات الشراء من خلال تحليل الجودة الذي تقوم به.

تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يكفل امتلاك موظفي بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام القدرة على ممارسة الرقابة التقنية فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيات المنظومات الجوية ومنظومات الطائرات غير المأهولة (الفقرة 55).

تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم في مقترحات الميزانية المقبلة لكل بعثة، حسب الاقتضاء، معلومات عن اتجاهات استخدام كل بعثة الخدمات التي يقدمها مركز الخدمات الإقليمي في عننتيبي، أوغندا، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، وأن يقدم في تقاريره معلومات مستكملة عن الخدمات المقدمة إلى عمليات حفظ السلام، بما في ذلك في مجال الطيران ونشر المخزونات والمشتريات وأي خدمات أخرى، فضلا عن معلومات مستكملة عن أوجه الكفاءة والنتائج المحسنة والوفورات في التكاليف التي نتجت عن توفير هذه الخدمات (الفقرة 59).

وترد التفاصيل في الميزانيتين المقترحتين لمركز الخدمات الإقليمي في عنيتيبي، أوغندا، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا.

تتضمن عملية اختيار الشركاء المنفذين دعوة مفتوحة لتقديم العروض يعقبها تقييم دقيق وفقا لسلسلة من المعايير الشفافة المحددة مسبقا، بما في ذلك الكفاءة الإدارية، والتكلفة، والدراية بأوساط العملاء، والسجل السابق للتعاون مع كيانات الأمم المتحدة، ضمن معايير أخرى. وتهدف عملية الاختيار هذه إلى كفالة أن تكون الشراكات المبرمة هي أكثر الخيارات المتاحة للبعثة تنافسية وفعالية من حيث التكلفة لإنجاز المهام الصادر بها تكليف.

يتضمن هذا التقرير معلومات مفصلة عن الاستخدام المقترح للتمويل البرنامجي لدعم المهام الرئيسية الصادر بها تكليف، بما في ذلك بناء الثقة؛ ومشاريع تحقيق الاستقرار المجتمعي؛ والحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية؛ وحقوق الإنسان؛ ودعم توطيد السلام وإعادة الاستيعاب في المرحلة الانتقالية؛ وسيادة القانون/المؤسسات الأمنية؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ والمرأة والسلام والأمن؛ وإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وحظر توريد الأسلحة.

وتُدرج الأنشطة البرنامجية للبعثة ضمن إطار الميزنة القائمة على النتائج، ونواعم بشكل تام مع الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز؛ ويجري ربطها بالولاية؛ ويتم تقييمها بانتظام للوقوف على مدى تأثيرها. وترد معلومات مفصلة عن الأنشطة البرنامجية في هذا التقرير والوثائق الداعمة له.

وفي سياق العملية الانتقالية التي تمر بها البعثة، تشكل الأنشطة البرنامجية جانبا هاما من المبادرات المشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة، دعما لتحقيق النقاط المرجعية للخطة الانتقالية المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة، فضلا عن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

تم إجراء تقييم داخلي لبرنامج الأثر السريع في عام 2022. وخلص التقييم إلى أنه في المجمل، يقدر أصحاب المصلحة والمستفيدون نتائج المشاريع السريعة الأثر بدرجة كبيرة. ومن بين العوامل التي أسهمت في هذا النجاح، أشار المجيبون إلى خبرة الشركاء المنفذين والعلاقات التي تربطهم بمجتمع المستفيدين، فضلا عن التفاعل القوي من جانب السلطات المحلية. وفيما يتعلق بالتحديات الرئيسية التي أعاققت تنفيذ المشاريع السريعة الأثر والاستفادة منها، أشير إلى ما يلي: عدم قدرة الشركاء المجتمعيين في كثير من الأحيان على المشاركة في تمويل

تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يكفل أن تكون الشراكات والاتفاقات مع الشركاء المنفذين فعالة من حيث التكلفة وأن تتسم بالفعالية في تنفيذ الولاية وفقا لأفضل الممارسات، وأن تكون الترتيبات ذات الصلة شفافة (الفقرة 70).

تكرر طلبها إلى الأمين العام أن يكفل تحمل البعثات المسؤولية عن استخدام أموالها البرنامجية وخضوعها للمساءلة عن ذلك، وفقا للتوجيهات ذات الصلة ومع مراعاة السياق المحدد الذي تعمل فيه البعثات، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تحسين المساءلة والشفافية عبر تضمين مشاريع الميزانية المقبلة وتقارير الأداء المقبلة معلومات مفصلة عن الأنشطة البرنامجية للبعثات، بما في ذلك نفقاتها والمبلغ المقترح لكل فئة من فئات توزيع الأنشطة البرنامجية "الأخرى"، ومعلومات تبين كيف أسهمت تلك الأنشطة في تنفيذ ولايات البعثات، ومعلومات عن صلتها بالولايات، وعن الكيانات المنفذة، وعن تنفيذ البعثات مهام الإشراف المناسب، وعن الشراكات مع الحكومات المضيفة والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ الأنشطة البرنامجية، وأثر هذه الشراكات حيثما ينطبق ذلك (الفقرة 81).

تذكّر بأحكام الجزء الثامن عشر من قرارها 276/61 وتسلم بالدور الهام الذي تؤديه المشاريع السريعة الأثر في ترسيخ وبناء الثقة في البعثات، وتسلم كذلك بأهمية إجراء تقييمات منتظمة للمشاريع السريعة الأثر بشأن احتياجاتها وأثرها على النحو المطلوب في قرارها 276/61 وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره المقبلة التقييمات التي نُفّدت، وتطلب أيضا إلى الأمين العام أن يعزز أثرها (الفقرة 82).

المشاريع على الرغم من التخطيط المسبق للقيام بذلك؛ ومحدودية قدرة المشاريع على البقاء لأجل تتجاوز تحقيق الفوائد القصيرة الأجل؛ والأعباء الإدارية التي تؤدي إلى تأخيرات مستمرة في تنفيذ الغالبية العظمى من المشاريع؛ وعدم توافر المؤشرات وعمليات جمع البيانات لرصد وتقييم المشاريع؛ وعدم كفاية الاتصالات بشأن المشاريع، وهو ما انتقص من قدرة البعثة على الاستفادة منها لأغراض الدعاية الإيجابية. وستتابع البعثة عن كثب التوصيات المنبثقة عن التقييم من أجل ضمان التأثير الإيجابي للمشاريع السريعة الأثر وضمان استدامتها.

تتخذ البعثة إجراءات للامتثال للسياسة البيئية لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، الصادرة عن إدارة الدعم العملي في آذار/مارس 2022، في مجالات الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والحد من استهلاك الطاقة؛ وخفض استهلاك المياه؛ والحد من الاستهلاك المنطوي على هدر ومن توليد النفايات. ومن أجل تحقيق هدفها، شرعت البعثة في اتخاذ بعض الإجراءات، بما في ذلك بشأن ما يلي:

(أ) الطاقة المتجددة: لدى البعثة خطة معتمدة لإدارة البنى التحتية للطاقة، وكجزء من تنفيذها، اشترت البعثة مزارع للطاقة الفولطاضوية يجري تركيبها في بيني وبونيا. واشترت البعثة أيضا نظما فولطاضوية هجينة أقل قدرة يجري تركيبها في بضعة مواقع. وتخطط البعثة لربط المزيد من المعسكرات والمواقع، بما في ذلك بيني وغوما وبوكافو وأوفيرا، بشبكة الطاقة الكهربائية، وتم الشروع في إجراءات الشراء لهذا المشروع؛

(ب) إدارة النفايات الصلبة: لدى البعثة خطة معتمدة لإدارة النفايات، وكجزء من تنفيذها، يوجد لديها مشروع تجريبي لبناء ساحة لإدارة النفايات في كينشاسا وشراء معدات إدارة النفايات مثل (محطات الترميد وآلات الفرغ وكسارات المصابيح للاستخدام في مواقع أخرى لتحسين ممارسات إدارة النفايات الصلبة). وسيساعد شراء وتشغيل المزيد من معدات إدارة النفايات الصلبة البعثة على تحسين وزيادة حجم قدرتها في مجال المعالجة الداخلية، وتقليل حجم النفايات الصلبة غير الخطرة التي تُرسل إلى مطامر النفايات.

وترد المعلومات المتعلقة بالمشاريع البيئية وسجل الأداء البيئي للبعثة في هذا التقرير والوثائق الداعمة له.

تشدد على أهمية إدارة الطاقة والنفايات بشكل مناسب من أجل التقليل إلى أدنى حد من خطرهما على الناس والمجتمعات والنظم الإيكولوجية، وتطلب إلى الأمين العام أن يكثف الجهود الرامية إلى الحد من الأثر البيئي الإجمالي للبعثات، بما يشمل تنفيذ نظم لإدارة النفايات وتوليد الطاقة بطرق مسؤولة بيئيا، والعمل أيضا على ترك إرث إيجابي محتمل للمجتمعات المضيفة على نحو يمثل امتثالا تاما للأنظمة والقواعد ذات الصلة (الفقرة 83).

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

المسائل الشاملة

(A/76/760 وقرار الجمعية العامة 274/76)

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

الطلب/التوصية

ترد المعلومات المتعلقة بالمدفوعات غير المسددة نظير تكاليف الأفراد النظاميين والمعدات المملوكة للوحدات في هذا التقرير والوثائق الداعمة له. وسُدَّت تكاليف أفراد القوات ووحدات الشرطة المشكّلة، وكذلك تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، للفترة المنتهية في 30 أيلول/سبتمبر 2022، وفقا لجدول السداد الفصلي.

ترد تفاصيل المنهجية في تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ترد الأرقام المفصلة والآثار المالية ذات الصلة في الفرع الثاني من هذا التقرير، الذي يغطي الموارد المالية. وقد اقترحت البعثة تحويل 16 وظيفة لمتطوعين دوليين من متطوعي الأمم المتحدة إلى وظائف لمتطوعين وطنيين من متطوعي الأمم المتحدة.

تخطط البعثة، كلما أمكن، لإجراء بعض التدريبات الخارجية المعتمدة التي لا تستند إلى المهارات كتدريب داخلي، ولتقديمها إلى عدد أكبر من المشاركين إما بالاستعانة بخبراء استشاريين أو عن طريق مدربين

اللجنة الاستشارية على ثقة بأنه سيتم تزويد الجمعية العامة بمعلومات عن المدفوعات غير المسددة نظير تكاليف الأفراد النظاميين والمعدات المملوكة للوحدات، حسب البعثة، وذلك أثناء النظر في هذا التقرير، وأنه سيتم إدراج المعلومات المستكملة في مشاريع الميزانيات وتقارير الاستعراض العام المقبلة (الفقرة 26).

وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المعدلات الجديدة لبدل الإقامة المقرر للبعثة، التي حددتها الأمانة العامة وتطوَّق على جميع البعثات، تستند إلى بيانات تكلفة المعيشة الفعلية التي تجمعها لجنة الخدمة المدنية الدولية. وتلاحظ اللجنة كذلك الفروق الكبيرة في المعدلات فيما بين البعثات، ولذلك ترى أنه كان ينبغي عرض تحليل البيانات المستخدمة لتحديد البدلات الجديدة، إلى جانب الآثار المالية، على الدول الأعضاء للنظر فيها قبل بدء العمل بالمنهجية الجديدة. ولذلك، تكرر اللجنة توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعرض في تقرير الاستعراض العام المقبل وفي كل مشروع من مشاريع ميزانيات البعثات معلومات مفصلة عن البيانات والمنهجية المستخدمة لحساب وتطبيق معدلات بدل الإقامة المقرر للبعثات، إلى جانب الآثار المالية، لكي تنظر فيها الدول الأعضاء (الفقرة 38).

وحرصا على الوضوح، تكرر اللجنة الاستشارية توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في ميزانيات البعثات المقبلة أرقاما مفصلة والآثار المالية ذات الصلة المترتبة على الأفراد من متطوعي الأمم المتحدة حسب الفئة الدولية أو الوطنية. وبالنظر إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه هؤلاء المتطوعون في بناء القدرات الوطنية، فإن اللجنة على ثقة أيضا بأن ميزانيات البعثات المقبلة ستضمن المزيد من الوظائف الوطنية المقترحة في برنامج متطوعي الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء (الفقرة 53).

وبغية خفض تكاليف السفر، تكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على أنه ينبغي، حيثما أمكن، الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا المتقدمة وأدوات التدريب عن بعد، والجمع بين الرحلات أو إجراؤها بعدد أقل من المسافرين (انظر أيضا A/73/779، الفقرات 16 و 18 و 19).

داخليين/خبراء متخصصين، وفي منصات افتراضية أو شبكية لتحقيق الفعالية من حيث التكلفة.

وترد معلومات مفصلة عن السفر في هذا التقرير والوثائق الداعمة له.

ترد في هذا التقرير والوثائق الداعمة له معلومات مفصلة عن استرداد التكاليف وعن تصنيف الأموال القابلة للإنفاق التي يعاد تخصيصها لحساب البعثة والأموال غير القابلة للإنفاق التي تعاد إلى الدول الأعضاء. ويسجل استرداد تكاليف الخدمات المقدمة لكيانات غير تابعة للبعثة في حساب الإيرادات وفقا للمبادئ التوجيهية المتعلقة باسترداد التكاليف.

واللجنة على ثقة كذلك بأن أحكام نشرة الأمين العام ST/SGB/2009/9 ستطبق باستمرار على سفر الموظفين لحضور المؤتمرات الداخلية. وتتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات مفصلة عن السفر داخل البعثات وخارجها في تقارير بعثات حفظ السلام والتقارير الاستعراضية المقبلة (الفقرة 55).

وتكرر اللجنة الاستشارية توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، في تقرير الاستعراض العام المقبل وضمن سياق تقارير ميزانيات البعثات، معلومات مفصلة عن استرداد التكاليف تشمل على سبيل المثال لا الحصر الأنشطة الخاضعة لاسترداد التكاليف، والموارد البشرية والمالية المتصلة بالبعثات التي جرى استخدامها، وتصنيف الإيرادات غير القابلة للإنفاق وتلك القابلة للإنفاق، والمبلغ الذي يتعين إعادته إلى الدول الأعضاء، فضلا عن استخدام صندوق استرداد تكاليف حفظ السلام (الفقرة 78).

تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(A/76/760/Add.4 وقرار الجمعية العامة 284/76)

أعدت البعثة تحليلا مفصلا للتكاليف والعوائد المترتبة على استمرار الاستعانة بخدمات مركز عنثيبي في مقابل نقل الخدمات منه، ثم اتخذ قرار دفع المبالغ المقطوعة للراحة والاستجمام بدلا من مواصلة تشغيل الرحلات الجوية إلى عنثيبي.

وحتى آذار/مارس 2020، كانت البعثة تشغل تسع رحلات أسبوعيا بين غوما وعنثيبي. ومع توسيع مطار غوما، وبدء الرحلات الجوية الدولية المباشرة من غوما، وتعليق تناوب القوات عبر عنثيبي، أجرت البعثة تقييما، آخذة في الاعتبار عدد الموظفين المستوفين لشروط استحقاق الراحة والاستجمام لكل مركز عمل والعدد التقديري لدورات الراحة والاستجمام التي يمكن الاستفاضة منها في السنة. وبناء على هذا التقييم، تم اتخاذ قرار بتعليق الرحلات الجوية لأغراض الراحة والاستجمام ووضع نظام لدفع تكاليف السفر للراحة والاستجمام بدلا من ذلك.

وكان إلغاء رحلات الراحة والاستجمام من العوامل التي أدت إلى تخفيض عدد الطائرات بواقع طائرة واحدة ثابتة الجناحين في الفترة 2022/2021 أفرجت عنها البعثة، وإلى إلغاء وظائف في قسم مراقبة الطيران والحركة،

فيما يتعلق ... بالإلغاء للرحلات الجوية من عنثيبي، وما سيتبعه من توسيع وإيجاد لخدمات جوية انطلاقا من غوما، تكرر اللجنة الاستشارية توصيتها الداعية إلى أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعرض عليها، ضمن سياق مقترح الميزانية للفترة 2024/2023، تحليلا للتكاليف والعوائد المترتبة على استمرار الاستعانة بخدمات مركز عنثيبي في مقابل نقل هذه الخدمات منه، وتفاصيل عن المكاسب الفعلية في الكفاءة، بما يشمل دفع مبلغ مقطوع بعنوان الراحة والاستجمام، فضلا عن مزيد من المعلومات عن التكاليف ذات الصلة بمسألة الاحتفاظ بإدارة المرافق والبنى التحتية في مركز الخدمات الإقليمي في عنثيبي. وتأمل اللجنة في أن يعالج تحليل التكاليف والعوائد أيضا مسألة الأثر، بما في ذلك الأثر المالي، على البعثات الميدانية الإقليمية الأخرى (انظر أيضا A/75/822/Add.6، الفقرة 41) (الفقرة 23).

وانخفاض الاحتياجات من وقود الطائرات وخدمات المناولة الأرضية في المطارات، وإلغاء خدمات إقامة الطواقم وخدمات الإطعام.

ولم يكن لوقف الرحلات الجوية إلى عنيتيبي وما تلاه من توسع في الخدمات الجوية في غوما أي أثر على الخدمات الحالية التي تقدمها البعثة إلى عملائها في قاعدة الدعم في عنيتيبي، بما في ذلك ما تقدمه إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنيتيبي. وتجدر الإشارة إلى أن الخدمات التي تقدمها البعثة لعملائها في القاعدة تقوم على أساس تقاسم التكاليف، وأنها لم تتغير بعد قرار إلغاء الرحلات الجوية لموظفي البعثة بغرض الراحة والاستجمام. وأجرت البعثة تحليلاً للتكاليف والعوائد فيما يتعلق بتكلفة النقل الجوي إلى عنيتيبي للراحة والاستجمام مقارنة بدفع مبلغ مقطوع، فتبين وجود وفورات تبلغ حوالي 244 400 دولار. وهناك وفورات إضافية غير مباشرة قدرها 1 715 000 دولار تُعزى إلى إنهاء استئجار طائرة واحدة؛ ووفورات قدرها 689 000 دولار تُعزى إلى إلغاء وظائف؛ ووفورات قدرها 340 000 دولار تُعزى إلى تخفيض خدمات المناولة الأرضية؛ ووفورات قدرها 350 000 دولار تُعزى إلى إلغاء إقامة طاقم الطائرة وتكلفة خدمات الإطعام. وأسفر القرار عن تخفيض ساعات الطيران لأغراض تناوب القوات وزيادة الكفاءة التشغيلية لتناوب القوات بما أن غوما هي المسرح الرئيسي لعمليات دعم البعثة، وأنه يمكن للبعثة أن تتدخل لتحل أي مسائل تشغيلية مع السلطات والمتعاقدين في الوقت المناسب. وسمح القرار أيضاً للبعثة بإعادة نشر الطائرات للتركيز على العمليات، حيث أتاحت للأفراد إمكانية الاستفادة من الرحلات التجارية المباشرة من غوما إلى عنيتيبي من أجل الراحة والاستجمام. وتحققت أيضاً فائدة بيئية حيث خُفضت البعثة بصمتها الكربونية.

تستند معدلات الشواغر المقترحة للموظفين المدنيين إلى النشر الفعلي للأفراد للفترة المالية 2022/2021 والنصف الأول من الفترة 2023/2022، فضلاً عن النمط التاريخي وعمليات النشر المتوقعة استناداً إلى التخطيط للفترة 2024/2023. وقد طُبِّق معدل شواغر نسبته 50 في المائة في حساب التكاليف المتعلقة بإنشاء وظائف ثابتة ومؤقتة جديدة.

من بين تسع وظائف كانت في 30 نيسان/أبريل 2022 لا تزال شاغرة منذ أكثر من عامين، أُلغيت وظيفة واحدة لموظف أمن معاون (ف-2) اعتباراً من 30 حزيران/يونيه 2022، وتم شغل خمس وظائف اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وكانت ثلاث وظائف في مرحلة متقدمة من عملية الاستقدام.

وتعيد اللجنة الاستشارية تأكيد ما تراه من ضرورة أن تستند معدلات الشواغر المقترحة، قدر الإمكان، إلى المعدلات الفعلية. وفي الحالات التي تختلف فيها المعدلات المقترحة عن المعدلات الفعلية، ينبغي تقديم تبرير واضح لذلك ضمن الميزانية المقترحة وفي الوثائق ذات الصلة (الفقرة 25).

... وتكرر [اللجنة الاستشارية] طلبها بأن يحرص الأمين العام على الإسراع بشغل الوظائف الشاغرة. وتشدد اللجنة على ضرورة استعراض مدى استمرار الحاجة إلى الوظائف التي تبقى شاغرة لمدة سنتين أو أكثر، وضرورة تقديم مقترح إما لاستبقائها وتوفير التبريرات اللازمة

وترد المعلومات المتعلقة بالوظائف التي ظلت شاغرة لمدة 24 شهرا أو أكثر في هذا التقرير والوثائق الداعمة له.

يقترح تحويل ما مجموعه 17 وظيفة دولية مؤقتة وثابتة بالإضافة إلى 16 وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة إلى وظائف وطنية في الفترة 2024/2023

تدار المنظومات الجوية التكتيكية غير المأهولة التي يتم توفيرها من خلال عقد تجاري في إطار من التقيد الصارم بالشروط التعاقدية. ويشكل تكرّر سوء الأحوال الجوية في منطقة العمليات أهم العوامل التي تحد من استخدام المنظومات. ومع ذلك، تتعاون البعثة تعاوناً وثيقاً مع الجهة المتعاقد معها لضمان الاستفادة القصوى على الرغم من هذا العامل المعوّق، وتشير جميع الدلائل إلى أن العتبة المحددة عند 2 000 ساعة سيتم تجاوزها خلال السنة التعاقدية الحالية.

يستند تصميم مقترحات المشاريع السريعة الأثر والموافقة عليها في نهاية المطاف من جانب الأجهزة المعنية بضمان الجودة والاستعراض، أولاً وقبل كل شيء، إلى مدى تلبيتها لاحتياجات السكان المعنيين ومدى مساعدتها البعثة على النهوض بالمهام ذات الأولوية الموكلة إليها. ويولى اهتمام كبير خلال عمليتي التصميم والموافقة لضمان ألا تؤدي المشاريع إلى الازدواجية الناجمة عن تكرار أعمال أخرى تضطلع بها البعثة أو الجهات الفاعلة الخارجية؛ بل إن أحد المعايير الرئيسية للموافقة على مقترحات المشاريع هو تكاملها مع الجهود الموازية، مثل جهود وكالات الأمم المتحدة أو السلطات المحلية. وتحفظ البعثة بقاعدة بيانات مستكملة للمشاريع، بما في ذلك معلومات عن مواقعها وحالة تنفيذها.

يرد في هذا التقرير والوثائق الداعمة له استعراض عام للاحتياجات التشغيلية والمالية المتصلة بقاعدة الدعم في عنيتيبي.

لذلك أو لإلغائها، وذلك في إطار الميزانيات المقترحة التالية (انظر أيضا قرار الجمعية العامة 264/66). (الفقرة 26).

وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الموظفين الوطنيين يعتبرون بالغى الأهمية ويمكنهم القيام بالتواصل والرصد القائمين على الرؤى الثاقبة، وتكرر تأكيد أهمية بناء القدرات الوطنية، لا سيما بالنظر إلى مرور البعثة بمرحلة انتقالية وخفض تدريجي. وتأمل اللجنة أن تقدم مشاريع الميزانية المقبلة المزيد من الوظائف الثابتة والمؤقتة المقترح تحويلها إلى وظائف وطنية، حيثما أمكن ذلك من الناحية التشغيلية (A/75/822/Add.6، الفقرة 47) (الفقرة 28).

وتُعرب اللجنة الاستشارية عن قلقها إزاء إدارة المنظومات الجوية غير المأهولة في البعثة وتأمل أن يقدم مزيد من المعلومات إلى الجمعية العامة أثناء النظر في هذا التقرير وأن تُدرج معلومات مستكملة عن الجهود المبذولة للتصدي لهذه التحديات في تقرير الميزانية المقبل (انظر أيضا A/75/822/Add.6، الفقرة 35) (الفقرة 32).

وتأمل اللجنة الاستشارية أن تواصل البعثة كفاءة أن تعود مشاريعها السريعة الأثر بالنفع على السكان المحليين، على النحو المنشود، ودون أي ازدواجية في المرافق والخدمات المقدمة. كما تأمل اللجنة أن تقدم معلومات مستكملة عن المشاريع، بما في ذلك المواقع والتخطيط والتنفيذ والتقييم، في سياق الميزانية المقترحة المقبلة (الفقرة 33).

وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن البعثة تواصل إدارة قاعدة الدعم في عنيتيبي وتقدم الدعم لما يلي: (أ) البعثة نفسها في مهمتها المتعلقة بسلسلة الإمداد؛ (ب) الخدمات اللوجستية والأمنية التي تقدم لجميع المستأجرين في القاعدة، بما في ذلك مركز الخدمات الإقليمية في عنيتيبي؛ (ج) بعثات إقليمية أخرى فيما يتعلق بعملية تتوابع القوات وإعادة رفات الموتى إلى أوطانهم. وعلاوة على ذلك،

ستواصل البعثة الاعتماد على القاعدة ولا تتوقع أي تغييرات استراتيجية في عملياتها.

وترى اللجنة الاستشارية أنه نظراً لأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي بعثة يجري تقليص حجمها وتمر من مرحلة انتقالية، فإن هناك حاجة إلى تقديم استعراض شامل للاحتياجات التشغيلية والمالية ذات الصلة في تقرير الميزانية المقبل (الفقرتان 39 و 40).

تقوم البعثة بتنفيذ مشاريع الكفاءة في استخدام الطاقة في بيني وبونيا، حيث يجري تركيب مزارع للطاقة الفولطاضوئية للحد من استهلاك الطاقة وانبعثات غازات الدفيئة. واشترت البعثة أيضاً نظماً فولطاضوئية هجينة أقل قدر، يجري تركيبها في بضعة مواقع، وتخطط لربط المزيد من المعسكرات والمواقع بشبكة الطاقة الكهربائية. ويجري تركيب أنظمة صمام ثنائي باعث للضوء (LED) جديدة واستبدال مكيفات الهواء القديمة بأخرى صديقة للبيئة لتقليل استهلاك الطاقة على نطاق البعثة بأسرها.

وتأمل اللجنة الاستشارية أن يتواصل تقديم معلومات مفصلة عن تنفيذ مشاريع الكفاءة في استخدام الطاقة في مقترحات الميزانية المقبلة، بما في ذلك الأثر على استهلاك الوقود (الفقرة 41).

في 30 أيلول/سبتمبر 2022، كانت النسبة المئوية للموظفات الدوليات في البعثة تبلغ 32,8 في المائة، مقابل هدف محدد عند 42 في المائة، وذلك على النحو التالي: مد-2 (20 في المائة)، مد-1 (30,8 في المائة)؛ ف-5 (42,2 في المائة)؛ ف-4 (32,4 في المائة)؛ ف-3 (34,4 في المائة)؛ ف-2 (42,3 في المائة)؛ الخدمة الميدانية (30,7 في المائة).

وتأمل اللجنة الاستشارية أن تواصل البعثة بذل المزيد من الجهود لتعزيز تمثيل الجنسين والتمثيل الجغرافي على السواء، وأن تقدّم معلومات متعلقة بذلك في التقارير المقبلة (الفقرة 42).

وفي حين أن البعثة لم تصل إلى هدف 42 في المائة، كانت هناك زيادات قابلة للقياس منذ حزيران/يونيه 2021. فقد ازدادت النسبة المئوية للموظفات في الرتبة ف-5 من 31 في المائة إلى 42,2 في المائة؛ وفي الرتبة ف-4 من 29 في المائة إلى 32,4 في المائة؛ وفي الرتبة ف-3 من 30 في المائة إلى 34,4 في المائة.

وتواصل البعثة إرسال إخطارات إلى المرشحات المدرجات في قوائم المرشحين المقبولين عند الإعلان عن التوظيف من تلك القوائم. وتعطي زيادة التعاون بين المكاتب القائمة بالتوظيف وقسم الموارد البشرية قوة لعمليات استعراض التوصية باختيار المرشحات. وتبذل جهود إضافية، بما في ذلك بذل المساعي للوصول إلى النساء المؤهلات، وحملات وضع القوائم، واستخدام أسلوب نشر إعلانات الوظائف الشاغرة لملء وظائف بعينها للنهوض بأهداف البعثة المتعلقة بتكافؤ الجنسين.

المرفق الأول

التعاريف

ألف - المصطلحات المتعلقة بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

استُخدمت المصطلحات التالية فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية (انظر الفرع الأول من هذا التقرير):

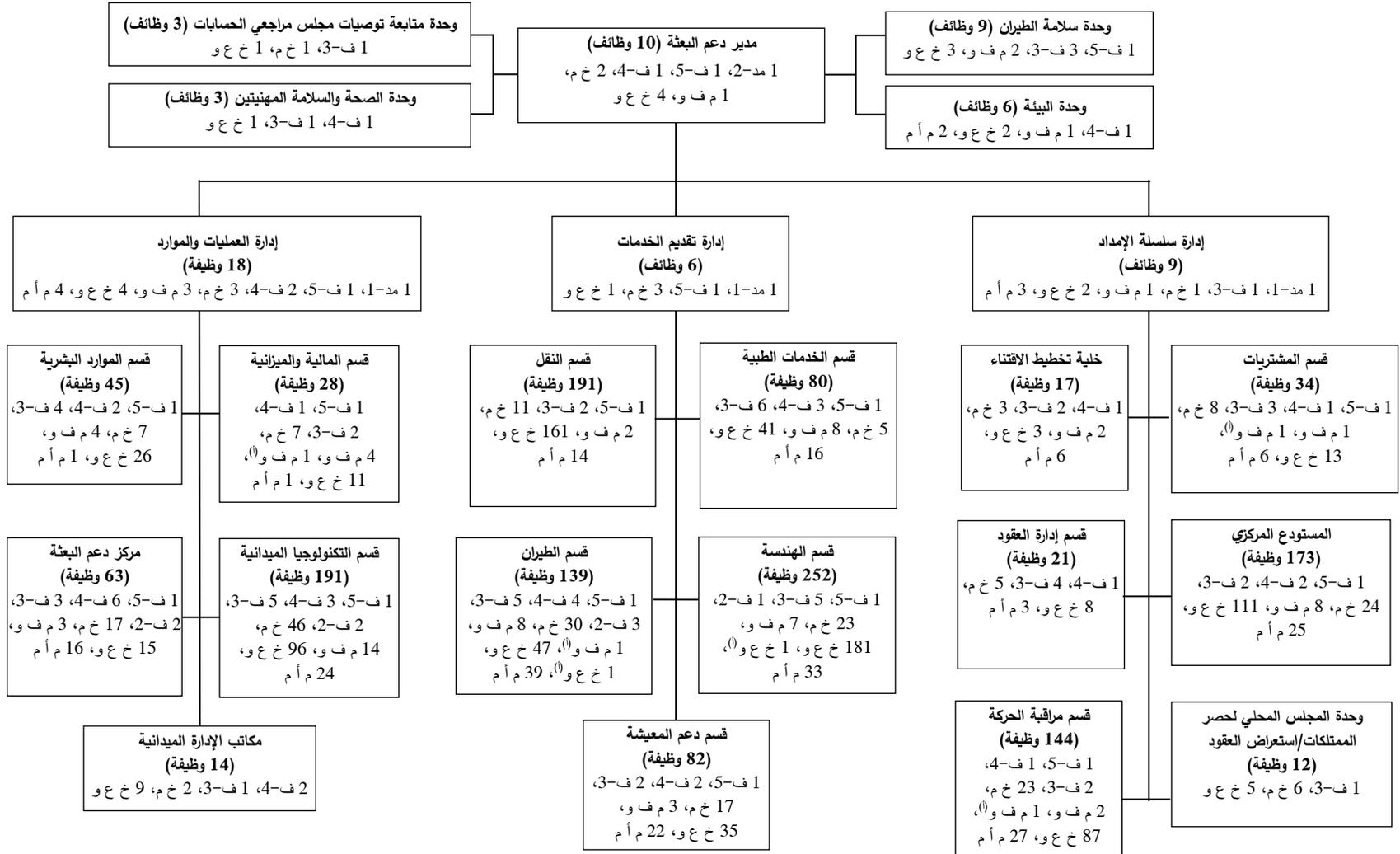
- **إنشاء وظيفة:** يقترح إنشاء وظيفة جديدة عندما تكون هناك حاجة إلى موارد إضافية، ويتعذر نقل موارد من مكاتب أخرى أو إيجاد سبل أخرى لاستيعاب أنشطة محددة في حدود الموارد المتاحة.
- **إعادة نذب وظيفة:** يقترح أن يُسند إلى وظيفة معتمدة قُصد بها أداء مهمة معينة القيام بتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صادر بها تكليف لا علاقة لها بالمهمة الأصلية. وقد تنطوي إعادة نذب الوظيفة على تغيير في الموقع أو المكتب، إلا أنها لا تغير فئة الوظيفة أو رتبته.
- **نقل وظيفة:** يقترح نقل وظيفة معتمدة لتغطية مهام مماثلة أو ذات صلة في مكتب آخر.
- **إعادة تصنيف وظيفة:** يقترح إعادة تصنيف وظيفة معتمدة (برفع رتبته أو تخفيضها) عندما تتغير الواجبات والمسؤوليات المناطة بهذه الوظيفة تغييرا كبيرا.
- **إلغاء وظيفة:** يقترح إلغاء وظيفة معتمدة إذا انتفت الحاجة إليها لتنفيذ الأنشطة التي اعتمدت من أجلها أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صادر بها تكليف داخل البعثة.
- **تحويل وظيفة:** ثمة ثلاثة خيارات ممكنة لتحويل الوظائف، وهي كما يلي:
 - تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة: يقترح تحويل وظائف مؤقتة معتمدة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة إذا كانت المهام المؤداة ذات طابع مستمر.
 - تحويل عقود فرادى المتعاقدين أو الأفراد العاملين بموجب عقود شراء خدمات إلى وظائف لموظفين وطنيين: مع مراعاة الطابع المستمر لبعض المهام، وبما يتماشى مع الفقرة 11 من الجزء الثامن من قرار الجمعية العامة 296/59، يقترح تحويل مهام فرادى المتعاقدين أو الأفراد العاملين بموجب عقود شراء خدمات إلى وظائف لموظفين وطنيين.
 - تحويل وظائف موظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين: يُقترح تحويل وظائف معتمدة لموظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين.

باء - المصطلحات المتعلقة بتحليل الفروق

يبين الفرع الثالث من هذا التقرير أكبر عامل يسهم بمفرده في حدوث كل فرق من الفروق في الموارد وفقاً لخيارات قياسية محددة تدرج في الفئات القياسية الأربع التالية:

- **الولاية:** الفروق الناجمة عن تغيرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغيرات في الإنجازات المتوقعة حسبما تقتضيه الولاية.
- **العوامل الخارجية:** الفروق الناجمة عن أطراف أو ظروف خارجة عن نطاق سيطرة الأمم المتحدة.
- **البارامترات المستخدمة في تحديد التكاليف:** الفروق الناجمة عن أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها.
- **الإدارة:** الفروق الناجمة عن إجراءات تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة نواتج معينة) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى النواتج نفسه) و/أو الفروق الناجمة عن مسائل تتصل بالأداء (مثل الفروق الناجمة عن وضع تقدير ناقص للتكاليف أو لكميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج، أو عن التأخر في استخدام الموظفين).

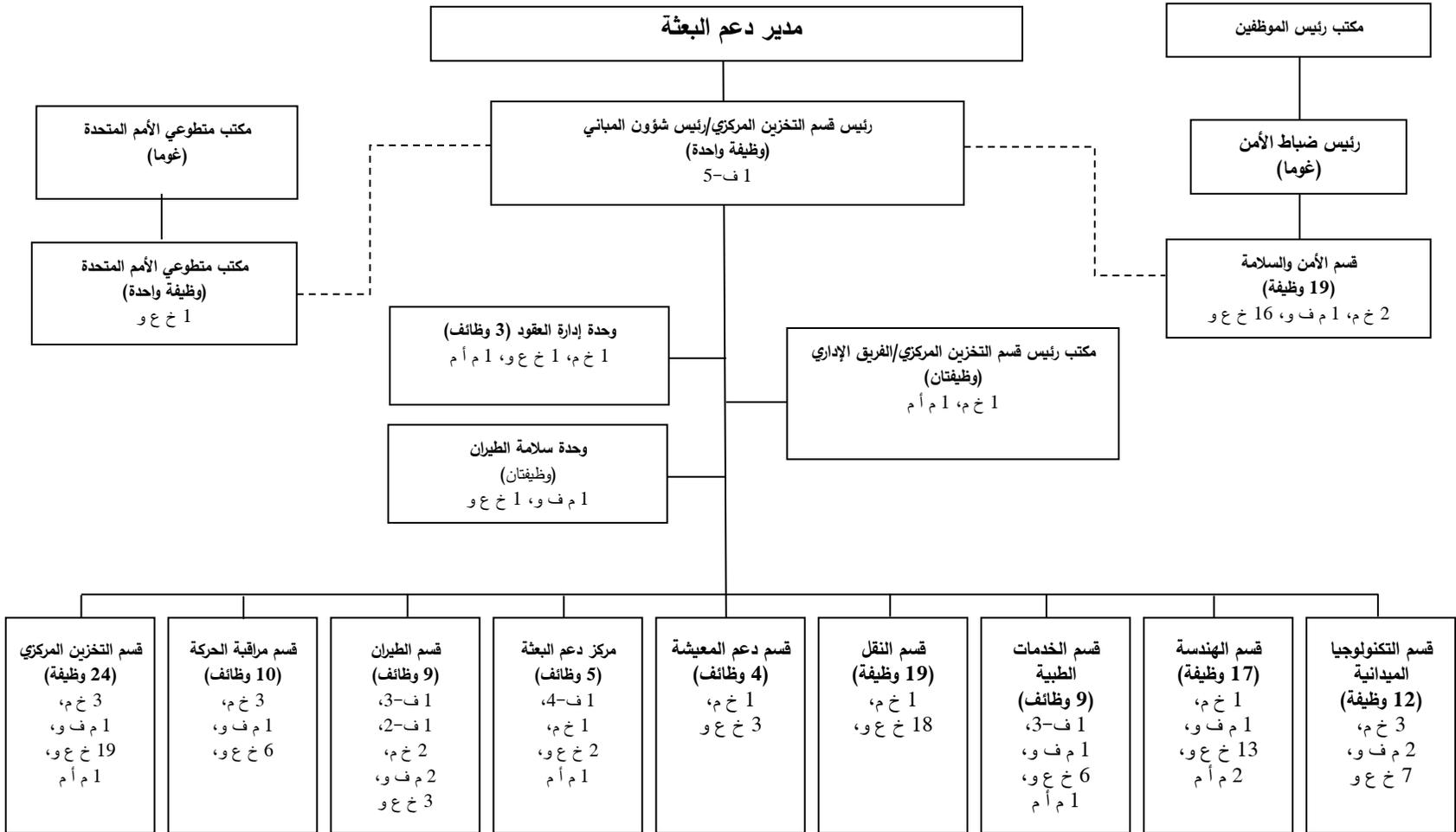
باء - عنصر الدعم



لمختصرات: م خ: خدمة ميدانية؛ م ف و: موظف فني وطني؛ م خ و: وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة؛ م أم: متطوع الأمم المتحدة.

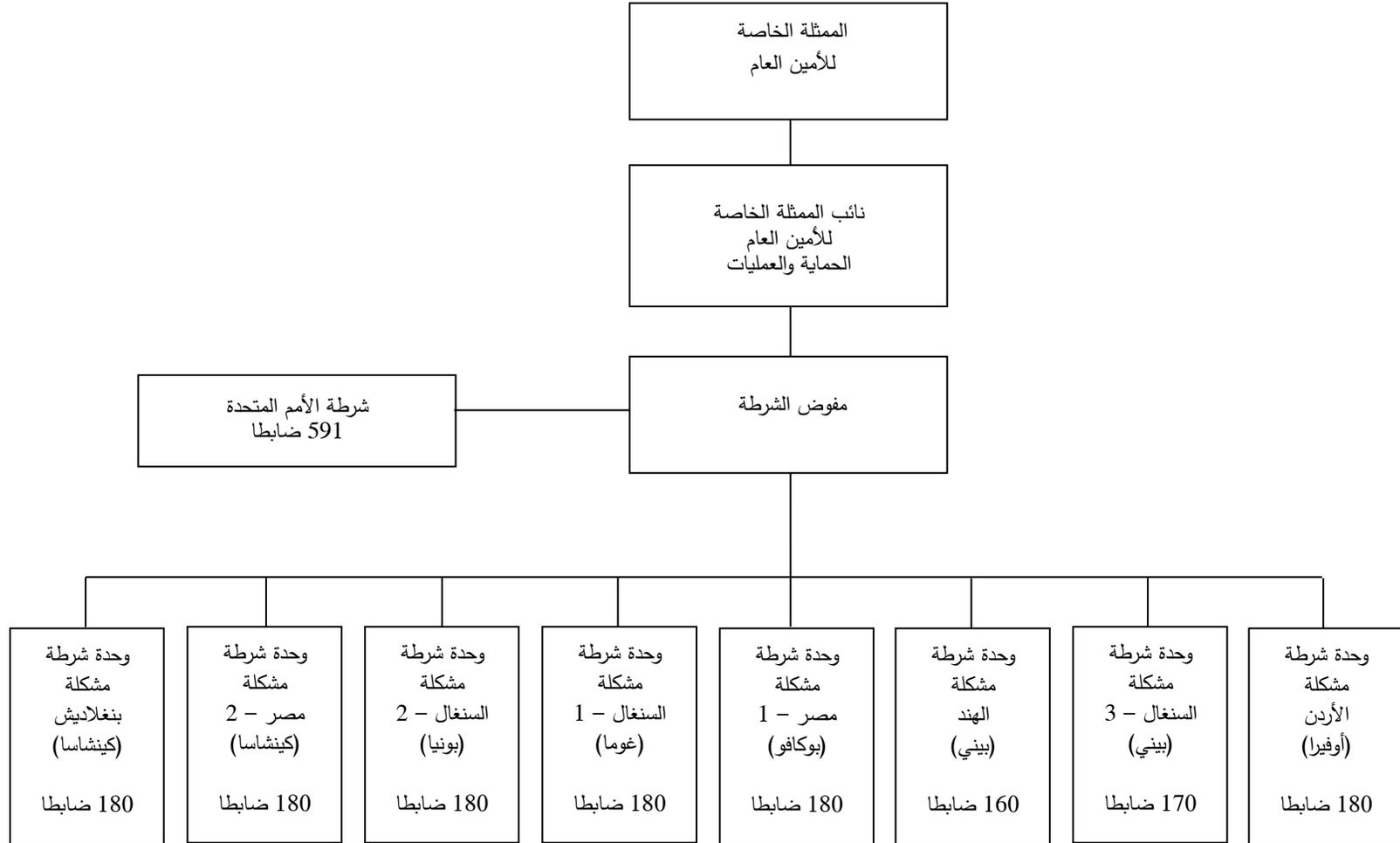
(أ) وظيفة محولة.

جيم - قاعدة الدعم في عنتيبي

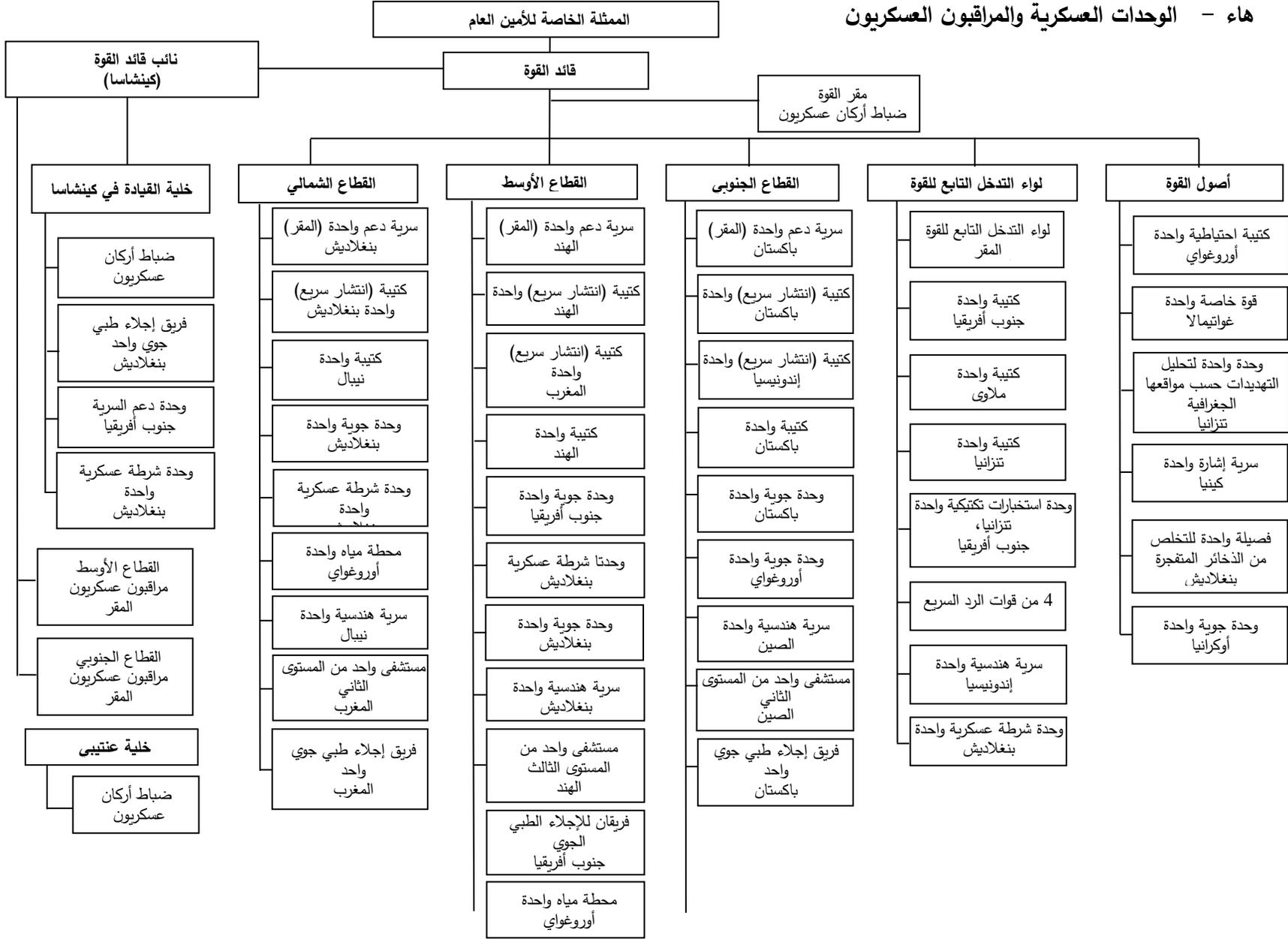


المختصرات: خ م: خدمة ميدانية؛ خ ع و: وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة؛ م ف و: موظف فني وطني؛ م أ م: متطوعو الأمم المتحدة.

دال - شرطة الأمم المتحدة



هاء - الوحدات العسكرية والمراقبون العسكريون



معلومات عن المخصصات المالية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وعن أنشطتها

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
1 - بناء السلام واحترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين والتماسك الاجتماعي والديمقراطية	1-1 الحد من انتشار العنف والنزاع المسلح، وتحسين أمن الأشخاص والممتلكات، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة من الأشخاص والنساء والشباب	1-1-1 استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال مؤسسات عامة فعالة قادرة على أداء وظائفها وموثوق بها	بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، البرنامج الإنمائي، المنظمة الدولية للهجرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان
	المجموع المتعلق بالنتيجة 1-1 (جميع وكالات الأمم المتحدة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية): 155,8 مليون دولار سنويا	2-1-1 ضمان قوات الأمن التابعة للدولة والأمن والحماية لجميع المواطنين وللممتلكات الخاصة والعامة بصورة فعالة ومراعية لحقوق الإنسان	بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، البرنامج الإنمائي، المنظمة الدولية للهجرة، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام
		3-1-1 تعزيز الحوارات السياسية على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، والمفاوضات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، لإنهاء العنف وتعزيز ثقافة السلام	بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، البرنامج الإنمائي، المنظمة الدولية للهجرة، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، برنامج الأمم المتحدة المشترك

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
			المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هيئة الأمم المتحدة للمرأة
		1-1-4 اشترك المجتمعات المحلية والمؤسسات في وضع استراتيجيات متعددة القطاعات وتشاركية وشاملة، وآليات بديلة لتسوية النزاعات، من أجل تشجيع المصالحة والوثام الوطني	مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، البرنامج الإنمائي، المنظمة الدولية للهجرة، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، موئل الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، منظمة العمل الدولية
	2-1-2 تمتع السكان الكونغوليون، وعلى وجه التحديد الفئات الأكثر ضعفاً (النساء والأطفال واللاجئون والمشردون)، بحلول عام 2024، بحقوق أفضل، وبإمكانية اللجوء إلى القضاء على قدم المساواة، بما في ذلك قضاء الأحداث، وتحسين احترام حقوق الإنسان، من خلال تعزيز النظامين القضائي والأمني وقدرات منظمات المجتمع المدني على الرصد في مجال حقوق الإنسان، ومن خلال مساءلة جميع المؤسسات	1-2-1 تعزيز آليات حقوق الإنسان، ولا سيما للفئات الضعيفة، وإطلاع الناس على حقوقهم وقدرتهم على الاستفادة منها	هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المنظمة الدولية للهجرة
		1-2-2 استعادة سيادة القانون من خلال إتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء العادل لجميع المواطنين، ولا سيما أكثرهم ضعفاً، مما يضمن الفعالية في مكافحة كل من الفساد والإفلات من العقاب	مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، البرنامج الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة
	المجموع المتعلق بالنتيجة 2-1 (جميع وكالات الأمم المتحدة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية	1-2-3 تعزيز قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها باحترام حقوق الإنسان وحمايتها ومنع انتهاكات حقوق الإنسان من خلال الإنشاء	مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، البرنامج الإنمائي،

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
	الكونغو الديمقراطية): 106,3 ملايين دولار سنويا	الفعلي لآليات وأدوات المساءلة والحماية	هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة العمل الدولية، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة
	3-1 بحلول عام 2024، ممارسة المؤسسات العامة ووسائل الإعلام والمجتمع المدني على الصعيد المركزي واللامركزي أدوارها بفعالية من أجل تحقيق الحوكمة الديمقراطية السلمية والفعالة والشاملة للجميع، بما يؤثر على مشاركة المواطنين وتعزيز سيادة القانون	1-3-1 إمكانية حصول المواطنين، ولا سيما أشدهم ضعفا، على المعلومات، ومشاركتهم بفعالية في هيئات اتخاذ القرار على الصعيدين الوطني والمحلي وعلى صعيد المقاطعات	هيئة الأمم المتحدة للمرأة، البرنامج الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة العمل الدولية، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
	المجموع المتعلق بالنتيجة 3-1 (جميع وكالات الأمم المتحدة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية): 20,8 مليون دولار سنويا	1-3-2 إجراء انتخابات حرة وشفافة وديمقراطية وفقا للإطار التشريعي والمعايير الدولية على جميع المستويات، وفي بيئة آمنة	البرنامج الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة
	3-3-1 تحسين مشاركة المرأة والشباب في الهيئات العامة لاتخاذ القرار ودعم تلك المشاركة من خلال آليات المساءلة المؤسسية عن المسائل الجنسانية	3-3-1 تحسين مشاركة المرأة والشباب في الهيئات العامة لاتخاذ القرار ودعم تلك المشاركة من خلال آليات المساءلة المؤسسية عن المسائل الجنسانية	منظمة الأمم المتحدة للطفولة، البرنامج الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
	4-3-1 قيام منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الأهلية، بدور رئيسي في تحسين أداء المؤسسات والمجتمعات المحلية في تلبية احتياجات المواطنين والمساءلة	4-3-1 قيام منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الأهلية، بدور رئيسي في تحسين أداء المؤسسات والمجتمعات المحلية في تلبية احتياجات المواطنين والمساءلة	البرنامج الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
2- النمو الاقتصادي الشامل للجميع، والتنمية الزراعية، والاستفادة من العائد الديمغرافي، والحماية الاجتماعية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	1-2 تمتع الشعب الكونغولي، بحلول عام 2024، بنمو اقتصادي شامل يوفر فرص عمل لائقة، مدفوعا بالتحول الزراعي، والتنوع الاقتصادي، والانفتاح على الابتكار، وتعزيز إمكانية توظيف الشباب والنساء ومباشرتهم الأعمال الحرة	1-1-2 تعزيز قدرات المؤسسات العامة والخاصة العاملة في القطاعات المولدة للنمو من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات قطاعية فعالة (تتعلق بالزراعة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتمويل الشامل، والأمور الجنسانية في مجال الزراعة والعمالة)، في إطار نمط نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع	البرنامج الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، موئل الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، صندوق الأمم المتحدة للصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
	المجموع المتعلق بالنتيجة 1-2 (جميع وكالات الأمم المتحدة): 661,7 مليون دولار سنويا	2-1-2 تطوير سلاسل القيمة الزراعية الناجحة من خلال الأعمال التجارية الزراعية وإنشاء هياكل أساسية عالية الجودة في إطار تحول هيكل ديناميكي للاقتصاد	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة العمل الدولية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
	3-1-2 تعزيز التنسيق والفعالية في السياسات القطاعية والاقتصادية من أجل تحسين إدارة الحيز وتعزيز أقطاب النمو		البرنامج الإنمائي، بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
	2-2 استعادة السكان الكونغوليين، بحلول عام 2024، من الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع ومن عائد ديمغرافي مدفوع بضوابط ديمغرافية وتمكين الشباب والنساء	1-2-2 تعزيز القدرات المؤسسية في مجال السياسات الاجتماعية والاقتصادية لكفالة استفادة السكان بسهولة من نظام فعال للحماية والتغطية الاجتماعية	بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، البرنامج الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة
	المجموع المتعلق بالنتيجة 2-2 (جميع وكالات الأمم المتحدة): 157,0 مليون دولار سنويا	2-2-2 تعزيز قدرات المؤسسات على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات (الوزارات القطاعية وشبكات ورابطات	البرنامج الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
		الشباب) من أجل الاستفادة من العائد الديمغرافي	المتحدة للطفولة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة العمل الدولية
	3-2 استفادة الناس، بحلول عام 2024، من الإدارة المسؤولة والمستدامة للموارد الطبيعية (الغابات والتعدين والأراضي) من جانب الدولة والكيانات اللامركزية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص، في سياق تغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي	2-3-1 تقسيم مناطق الموارد الطبيعية (الغابات والتعدين والأراضي) وإنشاء النظام الوطني لرصد الغابات بما يحقق الإدارة المستدامة للغابات	البرنامج الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
	المجموع المتعلق بالنتيجة 2-3 (جميع وكالات الأمم المتحدة): 135,8 مليون دولار سنويا	2-3-2 وضع آليات شفافة وفعالة لإدارة الموارد الطبيعية بغية تحسين نظام المساءلة لجميع الجهات الفاعلة في إدارة الموارد الطبيعية	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي، مؤئل الأمم المتحدة
		2-3-3 دعم الكيانات المحلية اللامركزية في مجال الإدارة المستدامة للغابات والحوكمة الجيدة لقطاع الغابات من أجل تحسين سبل العيش والأمن الغذائي لسكان الريف والشعوب الأصلية	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي، مؤئل الأمم المتحدة
		2-3-4 تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والكوارث على الصعيدين المؤسسي والمجتمعي	البرنامج الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للطفولة
3- الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والمساعدة الإنسانية	3-1 إمكانية حصول السكان، ولا سيما أشدهم ضعفا، على الخدمات الاجتماعية الأساسية والجيدة على نحو منصف ومستدام، بما في ذلك خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واختبار الإصابة به والعلاج منه	3-1-1 إمكانية حصول السكان، ولا سيما أشدهم ضعفا، بمن فيهم الأطفال والمراهقون والأمهات، بحلول نهاية عام 2024، على مستوى جيد من الخدمات الصحية والتغذوية والمياه والنظافة الصحية والصرف الصحي، على نحو منصف ومستدام	منظمة الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأغذية العالمي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الصحة العالمية، مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
	المجموع المتعلق بالنتيجة 1-3 (جميع وكالات الأمم المتحدة): 1 059,1 مليون دولار سنويا	1-3-2 اكتساب جميع الأطفال والمراهقين والشباب، بحلول عام 2024، مهارات أكاديمية ومهنية من خلال إتاحة فرص الحصول على مستوى جيد من التعليم والتدريب للجميع	منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، صندوق الأمم المتحدة للسكان
		3-1-3 إمكانية حصول السكان، ولا سيما حاملو فيروس نقص المناعة البشرية والأطفال والمراهقون والفئات السكانية الرئيسية، بحلول عام 2024، على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية واختبار الإصابة به والعلاج منه، والحماية من العنف الجنساني	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، البرنامج الإنمائي، منظمة العمل الدولية
	2-3 تلقي السكان والمجتمعات المحلية المتأثرة بحالات الطوارئ مساعدة فعالة في الوقت المناسب من خلال تحسين أداء الدوائر الحكومية في توقع الاستجابات الإنسانية التي تسهم في بناء القدرة على التكيف والاستجابة لها وتنسيقها بفعالية	1-2-3 تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الوطنية (مثل الحكومة المركزية، والمقاطعات، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية) المشاركة في الاستجابة الإنسانية من أجل تحسين التأهب لحالات الطوارئ وتنسيقها والاستجابة لها	منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الزراعة للأمم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان
	المجموع المتعلق بالنتيجة 2-3 (جميع وكالات الأمم المتحدة): 2 634,2 مليون دولار سنويا	2-2-3 تعزيز القدرة على التكيف لدى السكان والمجتمعات والمؤسسات على الصعيد المحلي	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، برنامج الأغذية العالمي، البرنامج الإنمائي، منظمة العمل الدولية، هيئة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

